



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا

أثر أسعار الصرف في أجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)

رسالة قدمتها الطالبة

لمى عبد الحسين علوان

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير
في العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور مهدي خليل شديدي

٢٠٢٣ م

١٤٤٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا
قَلِيلًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء الآية

٨٥

الاهداء

الحمد لله رب العالمين الذي أتم النعم علينا..

**إلى من كانت دعواتها و كلماتها رفيق الألق والتفوق، إلى نور عينيّ و ضوء دربي،
أمي ثم أمي ثم أمي اطل الله بعمرها.
إلى والدي وزوجي حفظهما الله ورعاهما .
إلى السند و العضد و الساعد أختي و أخوتي .
إلى أساتذة قسم العلوم المالية و المصرفية المحترمين..
إلى زملائي في الدراسات العليا ..**

شكر و امتنان

إلهي لا يَطِيبُ اللَّيْلَ إِلَّا بِشُكْرِكَ وَ لَا يَطِيبُ النَّهَارَ إِلَّا بِطَاعَتِكَ وَلَا تَطِيبُ اللَّحْظَاتِ إِلَّا بِذِكْرِكَ وَلَا تَطِيبُ الْآخِرَةَ إِلَّا بِعَفْوِكَ ، الحمد و الشكر لله القائل ((لئن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ))...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الله به الأمة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد (صلى الله عليه و اله وسلم).

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (مهدي خليل شديد) الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يقصر جهدا في التوجيه والمساعدة بكل ما هو مفيد وأشيد بمدى أمانته في ما أبداه من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا العمل و إخراجها على أتم وجه، جزاه الله عني خير الجزاء. وأتقدم بوافر الشكر والاحترام إلى السيدة عميدة الكلية الأستاذة الدكتورة (زينب عبد الرزاق الهنداوي)، وأتقدم بجزيل الشكر الى السيد معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا الأستاذ الدكتور (بشار عباس الحميري) والشكر والتقدير موصولان الى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتور (أسعد منشد محمد) وأساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية. وأشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم التي ستعني البحث ، وتعظم من نفعه وشأنه، ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى اساتذتي في الدراسات العليا والأولية (الأستاذ الدكتور حسين ديكان درويش، الأستاذ الدكتور جواد البكري، الأستاذ الدكتور أحمد خليل الحسيني، الأستاذ الدكتور نصر حمود مزان، الأستاذ الدكتور خالد حسين المرزوك، الأستاذ الدكتور محمد محمود الطائي، الأستاذ الدكتور مهدي عطية، الأستاذ الدكتور عبد الخالق دبي الجبوري ، الأستاذ المساعد الدكتور إيهاب عبدالسلام).

المستخلص :

يهدف البحث الى فحص اثر العلاقة بين اسعار الصرف في مجمل الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، وتمثلت مشكلة البحث على الرغم من التغيرات العديدة التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الأمريكي وصدور القوانين والإجراءات التي نظمت استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وبناء مصدات تتعلق بنافذة بيع العملة الأجنبية وعلى الرغم من دعم العوائد النفطية الدولارية لضمان معدلات آمنة من الاحتياطات النقدية الأجنبية إلا ان تأثيرها كان محدوداً في اجمالي الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي. وقد وضعت الباحثة فرضية مفادها (أن أسعار الصرف لها اثر مباشر على اجمالي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي الا ان ذلك الأثر كان محدوداً). وأستخدم النموذج قياسي نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) فتضمن ثلاثة متغيرات مستقلة (سعر الصرف الرسمي ، سعر الصرف الموازي ، سعر الظل) ومتغير تابع واحد والمتمثل بالدين العام ، وتوصلت الباحثة الى النتائج الاتية : كانت القوة التفسيرية (R- Square) (لأنموذج وفقاً لاختبار (ARDL) يمكن الإقرار بجودة التوفيق ، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الرسمي واجمالي الدين العام وطردية العلاقة بين سعر الصرف الموازي والظل مع الدين العام مع وجود تأثيرات مهمة لعوامل أخرى تتعلق باتجاهات السياسة الاقتصادية (ولاسيما النقدية منها) ، وحجم الايرادات النفطية ، كما توصل البحث الى أن التقلبات في الاجل القصير يمكن ان تصحح في الاجل الطويل ، وكان ذلك واضحاً في العاملين الآخرين من مدة البحث .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وامتنان	ت
المستخلص	ث
فهرست المحتويات	ج
فهرست الجداول	ح
فهرست الأشكال البيانية	خ
المقدمة	١
منهجية البحث	١ - ٦
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام	٧ - ٤٥
المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف ونشأته	٨ - ٢٤
المبحث الثاني: الإطار النظري للدين العام	٢٥ - ٣٧
المبحث الثالث: مؤشرات لبيان العلاقة بين سعر الصرف واجمالي الدين العام	٣٨ - ٤٧
الفصل الثاني: تحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في اقتصاد العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	٤٨ - ٩٠
المبحث الأول: تحليل تطور بعض المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد العراقي	٤٩ - ٦٥
المبحث الثاني: تطور اتجاهات سعر الصرف وبعض العوامل المؤثرة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	٦٦ - ٧٧
المبحث الثالث: تحليل تطور الإجمالي للدين العام وبعض المؤشرات المهمة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	٧٨ - ٩٠
الفصل الثالث : قياس اثر سعر الصرف في الدين العام	٩١ - ١٠٨
المبحث الأول: بناء وتوصيف الأنموذج القياسي	٩٢ - ١٠٠
المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر سعر الصرف في الدين العام	١٠١ - ١٠٨
الاستنتاجات والتوصيات	١٠٩ - ١١٠
قائمة المصادر	١١١ - ١١٦

فهرست الجداول

الصفحة	الجدول	تسلسل
٥١	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	١.
٥٦	تطور قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٢.
٦٢	تطور هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٣.
٦٤	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٤.
٦٧	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والظل في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٥.
٧٢	تطور مزاد العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٦.
٧٦	تطور سعر الفائدة في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٧.
٨١	تطور الدين الداخلي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٨.
٨٤	تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	٩.
٨٦	مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	١٠.
٨٩	مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)	١١.
٩٩	توصيف المتغيرات الداخلة في الانموذج	١٢.
١٠١-١٠٢	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية	١٣.
١٠٢	تقدير الأنموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	١٤.
١٠٥	تقدير الأنموذج في الاجل الطويل واختبار الحدود	١٥.
١٠٦	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM	١٦.
١٠٧	مشكلة الارتباط الذاتي LM	١٧.
١٠٧	مشكلة عدم ثبات التباين	١٨.

فهرست الاشكال

الصفحة	الأشكال	تسلسل
٢٢	منحنى الطلب على العملة الأجنبية	(١)
٢٣	منحنى العرض على العملة الأجنبية	(٢)
٢٤	منحنى سعر الصرف التوازني	(٣)
٥٤	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(٤)
٥٩	تطور قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) .	(٥)
٦٣	تطور الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(٦)
٦٥	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(٧)
٧١	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والظل في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(٨)
٧٥	تطور نافذه بيع العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(٩)
٧٧	تطور سعر الفائدة في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(١٠)
٨٢	تطور الدين الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(١١)
٨٥	تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(١٢)
٨٨	مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(١٣)
٩٠	مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	(١٤)
١٠٨	اختبار مجموع التراكمي للإخطاء CUSUM	(١٥)

المقدمة:

يعد سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يمثل مبادلة عملة محلية بعملة اجنبية والمحدد المهم لاتجاهات التجارة الخارجية. وان سياسة سعر الصرف ترمي الى نقل أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي الذي يتسم بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه الاداة خاصة في البلدان النامية لما تعاني منه أسواقها من بدائية التطور. وتؤثر التغيرات في أسعار الصرف تأثيراً مهماً في الاقتصاد العراقي ولاسيما على اجمالي الدين العام في العراق، وإذ يعتمد الاقتصاد بنحو كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، التي تتأثر بشدة بتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي، مما يؤثر بنحو مباشر في سعر صرف الدينار العراقي. علاوة على ذلك يتأثر الاقتصاد العراقي بالتضخم، والذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور العملة المحلية وزيادة الدين العام. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة الدينار العراقي إلى زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري، ومن ثم تحسين الوضع المالي في البلاد على المدى القصير ويؤثر تغير سعر الصرف في الدين العام بزيادة تكلفة الديون الخارجية التي يجب على الحكومة العراقية سدادها بالعملة الأجنبية ومن ثم تزيد الضغوط على الموازنة العامة، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤثر تغير سعر الصرف بنحو إيجابي على الدين العام إذا كان هناك زيادة في الصادرات غير النفطية، مما يزيد من العملة الأجنبية المتوفرة ويحسن الوضع المالي في البلاد بنحو عام، حيث يتم نقل أثر السياسة النقدية من القطاع النقدي إلى القطاع السلعي والخدمات. عبر حركات سعر الصرف في الطلب والعرض الكليين ومما يؤثر في معظم متغيرات الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث :

على الرغم من التغيرات العديدة التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي و صدور القوانين والإجراءات التي نظمت استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وبناء مصدات تتعلق بنافذة بيع العملة الاجنبية وعلى الرغم من دعم العوائد النفطية الدولار ل ضمان معدلات أمنة من الاحتياطات النقدية الأجنبية إلا ان تأثيرها كان محدوداً في اجمالي الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من الفرضية مفادها (أن أسعار الصرف لها اثر مباشرا على اجمالي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي الا ان ذلك الأثر كان محدوداً).

أهمية البحث:

١. دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف في اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي.
٢. دراسة تأثير سعر الصرف في رصيد الميزان التجاري .
٣. تقدير أسعار الظل للدينار العراقي .

أهداف البحث:

١. تقدير العلاقة الكمية بين تغيرات سعر الصرف والدين العام وفق النظرية الاقتصادية

٢. تحليل واقع اسعار الصرف في العراق

٣. تحليل واقع الدين العام في العراق

منهجية البحث :

أستند البحث الى الجمع بين الاسلوبين الوصفي والتحليلي المستند على النظرية الاقتصادية في دراسة الأفكار والاطر النظرية للمتغيرات قيد الدراسة والأسلوب الكمي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات النموذج لبيان مدى اتفاق تلك العلاقة مع النظرية الاقتصادية.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي / دراسة حالة

٢. الحدود الزمانية : ٢٠٠٤ – ٢٠٢١

هيكلية البحث: قسم البحث على ثلاثة فصول

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

الفصل الثاني : واقع سعر الصرف والدين العام في الاقتصاد العراقي

الفصل الثالث : قياس وتحليل اثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام في الاقتصاد العراقي

أولا :- بعض الدراسات العربية

١- دراسة (محمد عبد الأمير عبد الرسول ، ٢٠١٩)

العنوان	تأثير تقلبات سعر الصرف على الدين العام في العراق دراسة حالة للفترة من (٢٠١٩-٢٠١٠)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على إجمالي الدين العام في العراق
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك التقارير الرسمية والمواقع الحكومية
النتائج	توصلت الدراسة الى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر تأثيرًا كبيرًا على إجمالي الدين العام في العراق، حيث زاد الدين الحكومي بنسبة ٦٧% بسبب التقلبات في سعر الصرف في الفترة المدروسة اختلفت من حيث دراستنا الحالية في مده الدراسة

٢- دراسة(راشد العنزي ، ٢٠٢٠)

العنوان	تحليل تأثير تقلبات سعر صرف العملات على الدين العام في دولة الكويت: دراسة حالة للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه

الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر صرف العملات على الدين العام في دولة الكويت
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك التقارير الرسمية والمواقع الحكومية
النتائج	توصلت نتائج الدراسة أن لتقلبات سعر صرف العملات تأثيراً كبيراً على إجمالي الدين العام في دولة الكويت، حيث زاد الدين الحكومي بنسبة ٢٨% بسبب التقلبات في سعر صرف العملات في الفترة المدروسة باختلاف المكان والزمان عن دراسته

^١ محمد عبد الأمير عبد الرسول، رسالة تأثير تقلبات سعر الصرف على الدين العام في العراق دراسة حالة للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩)

^٢ راشد العنزي، أطروحة دكتوراه تحليل تأثير تقلبات سعر صرف العملات على الدين العام في دولة الكويت: دراسة حالة للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠

٣- دراسة (حسام حميد عبد الله ، ٢٠٢٠)

العنوان	تأثير تقلبات سعر الصرف ومعدلات الفائدة على الدين العام في العراق: دراسة تحليلية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف ومعدلات الفائدة على إجمالي الدين العام في العراق
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك التقارير الرسمية والمواقع الحكومية
النتائج	توصلت نتائج الدراسة الى أن لتقلبات سعر الصرف ومعدلات الفائدة تأثيراً كبيراً في إجمالي الدين العام في العراق، حيث زاد الدين الحكومي بنسبة ٥٤% بسبب التقلبات في سعر الصرف ومعدلات الفائدة في الفترة المدروسة

٤- دراسة (سارة علي الهاملي ، ٢٠١٩)

العنوان	تأثير تقلبات سعر الصرف على الدين العام في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة حالة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على إجمالي الدين العام في دولة الإمارات العربية المتحدة
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك التقارير الرسمية والمواقع الحكومية
النتائج	أوضحت الدراسة أن لتقلبات سعر الصرف تأثيراً كبيراً على إجمالي الدين العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث زاد الدين الحكومي بنسبة

٣٧% بسبب التقلبات في سعر الصرف في الفترة المدروسة

- (١) حسام حميد عبد الله، رسالة تأثير تقلبات سعر الصرف ومعدلات الفائدة على الدين العام في العراق، دراسة تحليلية ٢٠٢٠
(٢) سارة علي الهاملي، رسالة تأثير تقلبات سعر الصرف على الدين العام في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة حالة للمدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩

٥- (بيداء جواد كاظم، ٢٠٢٢)

العنوان	قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل اثر الدين العام على سعر الصرف في العراق،
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك التقارير الرسمية والمواقع الحكومية
النتائج	وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل أبرزها وجود علاقة طردية بين الدين الحكومي بشقيه (الداخلي والخارجي) على سعر الصرف الموازي في العراق وذلك باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) اختلاف عن دراستنا بعكس متغيرات البحث

ثانياً :- الدراسات الأجنبية

١- Study (Ibrahim Abdul-Aziz – ٢٠٢٢)

العنوان	"The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Performance of the Nigerian Economy" - "النيجيري"
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد النيجيري
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج النظري والتحليلي والإحصائي لتحليل البيانات
النتائج	أظهرت نتائج الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بنحو كبير في الأداء الاقتصادي للنيجيري، وأن الاعتماد على النفط مصدراً رئيسياً للعائدات يجعل الاقتصاد النيجيري أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف

- (١) ببيداء جواد كاظم، رسالة قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

(Jose Luis Martinez —٢٠٢١) Study-٢

العنوان	Exchange Rate Volatility and the Fiscal Balance in Latin America تقلبات سعر الصرف والتوازن المالي في أمريكا اللاتينية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على التوازن المالي في أمريكا اللاتينية
منهج الدراسة	أستعملت الدراسة المنهج النظري والتحليلي والإحصائي لتحليل البيانات
النتائج	أوضحت الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بنحو كبير في التوازن المالي في أمريكا اللاتينية، وأن الحكومات يمكنها تحقيق التوازن المالي من طريق تنفيذ إصلاحات هيكلية وتعزيز الإيرادات باختلاف بالمدى والنموذج

نستج من الدراسات السابقة ان جميع الدراسات اثبت ان هنالك تأثير كبير لسعر الصرف والدين العام

١- ان الدراسة حاولت تتبع مسار أسعار الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

٢. اثبتت دراسة الباحثة بأن ان تأثير سعر الصرف على الدين العام تأثير محدودا

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

تمهيد:

أولت الاقتصادات المختلفة اهتماماً واسعاً بتغيرات سعر الصرف واثريهما في الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لتأثيرهما الواسع في عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني وقد ينتقل تأثير تلك العلاقة إلى الاقتصاد العالمي نظراً لوجود علاقات انعكاسية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وقد رافق ذلك جدل واسع على المستوى الفكري للعلاقة بين سعر الصرف والدين العام ، مما دعت الحاجة في هذا الفصل الى البحث في الاطار المفاهيمي للصرف والدين العام معا .

المبحث الأول

مفهوم سعر الصرف ونشأته

ادت التطورات الاقتصادية على المستوى الكلي إلى استعمال وسائل معينة لأجراء عملية التبادل وإدارة الموارد الاقتصادية المتاحة، فكانت النتيجة الاهتمام بسعر الصرف والسياسة النقدية واستهداف الاستقرار النقدي عبر العديد من الاجراءات لإدارة السياسة النقدية وضبط

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

النشاط الائتماني للمصارف التجارية والمتخصصة وقدرة اكبر في مواجهة الصدمات النقدية والمالية.

١.١ : نشأة سعر الصرف : Copy Right of Exchange Rate

ان نشأت سوق الأوراق المالية هي ولادة سعر الصرف حيث يجتمع فيه التجار للتداول فنشأت الصرف وسوق الأوراق هي واحده. وتعود كلمة البورصة في أصولها الى اسم عائلة أحد كبار التجار فان بورص (fan bourse) ، اذ كان يملك فندقاً بمدينة بروج البلجيكية ويجتمع العديد من التجار والعملاء والوسطاء الماليين لأبرام العقود والصفقات الحاضرة والمستقبلية ، ويعود تاريخ أول بورصة (بورصة انفرس) الى عام ١٥٣٦ في مدينة أمستردام عام ١٦٠٨ ثم لندن وباريس وإستمر التطور ووضعت بورصة طوكيو في المرتبة الأولى عالمياً في الوقت الحاضر (١).

بدأ ذلك العمل في القرن الثالث عشر من قبل سمساره الصرف إنكلترا في عام ١٦٨٨ ، إذ كان التعامل في سندات الائتمان ولاسيما في أسهم شركة الهند الشرقية، وفي إنكلترا بحث المتعاملون عن مكان للتعامل بالأوراق المالية ، وكان المكان المخصص لهم (مقهى جوناثان) على أن التعامل بالأوراق التجارية والكمبيالات والسندات الاذنية ، وفي فرنسا وبعهد (الملك فيليب) وجدت سماسرة الصرف هذه المهنة من أجل تنظيم التداول في هذه الأوراق (٢).

تعود أصول بورصة نيويورك (NYSE) * الى ١٧ حزيران ١٧٩٢ عندما اجتمع أربع وعشرون من أصحاب الأسهم في وول ستريت تحت شجرة لتوقيع اتفاقية من شأنها أن تضع قواعد بيع وشراء سندات وأسهم الشركات، وتعد بورصة نيويورك (NYSE) اكبر بورصة في الولايات المتحدة بناءً على حجم الشركات المدرجة فيها وتوضع سياسته ادراج الأوراق المالية والاشراف على أنشطة الأعضاء ونقل مقاعد الأعضاء وإيجاد وتقييم المتقدمين الجدد (٣).

وفي السياق العربي، سعت البورصات العربية منذ نشأتها لمواكبة التطورات التي عرفتھا البورصات العالمية خاصة بعد أدراكها الدور التمويلي لها بوصفها ألصعب الرئيس للتمويل عن طريق حشدها للمدخرات وتوجيهها نحو مختلف مجالات الاستثمار المختلفة. وتعد البورصة المصرية المرتبة الأولى عربياً وهي أقدم بورصة عربية علماً بأن سوق الأوراق المالية في مصر أسس أولاً في الإسكندرية في عام ١٨٨٣ و ثم في القاهرة في العام ١٨٩٨ م، وفي عام ٢٠١٠ تمكنت البورصات العربية من مواصلة رحلة التعافي من تداعيات الازمة المالية العالمية واستطاعت غالبية الأسواق ان تمتص تلك الصدمات وان تعوض جزءاً من خسائرها (٤). وأما في العراق ، فقد تداولت بعض الأسهم والسندات، وكان ذلك في عام ١٩٩٦ ومن ثم نشأت الحاجة الى تأسيس سوق للأوراق المالية نتيجة حاجة الشركات المحلية إلى التمويل والاستثمار، ولعدم وجود بنية تحتية صالحة للأوراق المالية في العراق في تلك المدة. ولكن بعد

(١) رسمية احمد امين . الأسواق المالية والنقدية، مطبعة المعزز، ط ١، عمان. الاردن ، ٢٠٠٥، ص ٩.

(٢) قيصر عبد الكريم الهيتي. أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط ١، سوريا. دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٠٩.*

* **بورصة نيويورك (New York Stock Exchange)** ويشار له اختصاراً ب (NYSE) تقع في مدينة نيويورك شارع وول ستريت وهي أكبر سوق لتبادل الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تعاملاتها بالدولار وثاني أكبر بورصة من حيث عدد الشركات المدرجة فيها .

(٣) إسماعيل محمد صادق، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربية للنشر والتوزيع ، ط ١، مصر القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٩

(٤) تقرير البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية IDA، ٢٠٢٢، ص ٥٩

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

عام ٢٠٠٣، تم إنشاؤه بموجب القانون رقم ٧٤ سنة ٢٠٠٤ الصادر عن الحكومة العراقية والذي أصبح المكان الرئيسي لتداول الأوراق المالية، وقد أطلق سوق العراق للأوراق المالية بعد سنوات من الحرب والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، ويهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير القطاع المالي في البلاد. ويتيح سوق العراق للأوراق المالية الاستثمار في الأسهم والسندات والصكوك والعقود الآجلة والخيارات، وقد بدأت العمليات التداولية في سوق العراق للأوراق المالية في العام ٢٠٠٤ بنحو محدود، ولكنها تطورت بنحو كبير أثناء السنوات اللاحقة. ومن أبرز الأحداث التي أسهمت في تطوير سوق العراق للأوراق المالية، يمكن ذكر إطلاق بورصة العراق للأوراق المالية في العاصمة بغداد في عام ٢٠٠٤، وتأسيس الشركة العامة للمسمرة والإيداع في عام ٢٠٠٩، وإدراج العديد من الشركات العراقية في سوق الأسهم في السنوات اللاحقة.

ويشهد سوق العراق للأوراق المالية حالياً نمواً متواضعا، إذ أدرج عدد كبير من الشركات العراقية في سوق الأسهم أثناء السنوات الأخيرة، وزاد حجم التداولات بنحو ملحوظ نتيجة تبني الحكومة لسياسات وإصلاحات تهدف إلى دعم الاستثمار وتطوير القطاع المالي، فضلاً عن جهود البنك المركزي العراقي لتعزيز القطاع المصرفي وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع المالي.^١

٢ . ١ . ١ : مفهوم سعر الصرف : Concept of Exchanger Rate

تشكل أسعار الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التطور والنمو في العلاقات الاقتصادية والمالية والدولية كما يمثل رمزاً معبراً عن القوة الاقتصادية والسياسية للدولة في ظل بيئة مالية معولمة ، إذ يعتمد سعر صرف العملة إلى حد ما على النظام الذي تنتجه دوله ما، فعندما نشترى سلعة أو نستثمر في بلد آخر فإن ذلك يتطلب أن تحصل على عملة ذلك البلد لإنجاز تلك الصفقة وكذلك الحال عندما يقوم الأجانب بشراء منتج أو الاستثمار محلياً مثلاً، فالأمر يتطلب حصولهم على عملة البلد الآخر .

يمثل سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية لقاء وحدة واحدة من العملات الأجنبية إذ تكون هناك عملتان مختلفتان تستعملان لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي فالعملة تتضمن ربط السعر المحلي بالسعر الخارجي للسلعة من خلال سعر الصرف^(٢). ومن ثم فإن سعر الصرف أداة لتسوية المدفوعات حاله كحال العملات الورقية كما يمثل أداة لتسوية الدين العام وتمويل الائتمان الدولي^(٣) .

يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية في الأسواق الداخلية حاله كحال أسعار سائر السلع والخدمات ويسجل الطلب على العملة الأجنبية في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، أي إن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية، في الأسواق الخارجية مما يقود بالنتيجة إلى تخفيض قيمتها. أما عرض العملة الوطنية في الداخل ، فيتحدد بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، تزيد الصادرات من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، فضلاً

^(١) تقرير البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية مصدر سابق ص ٤٨

^(٢) محمد خليل برعي - علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية، مكتبة القاهرة ، ١٩٧٤، ص ١١.

^(٣) Downes, John & Jordan, Elliot Goodman; DICTIONARY OF FINANCE AND INVESTMENTS, 6th ed, Barron's Publishing, 2003, p 47.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

عن أن جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي^(١).

وسعر الصرف شأنه شأن أي سعر آخر يتوقف على العرض والطلب على الصرف الأجنبي، فكلما زاد الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها، والعكس صحيح. كما أن ارتفاع الكمية المعروضة من سلعة ما سيخفض من قيمتها، لذا يمكن عد سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة. وكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديري جيد كلما كان لعملتها قيمة مرتفعة، والعكس صحيح، وكلما كانت الدولة لا تستطيع أن تحتل مكانا في صادرات العالم في الوقت الذي تتزايد فيه وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حراً من دون قيود^(٢).

ومما تقدم يمكن عد سعر الصرف على أنه المعدل الذي على أساسه يتم تبادل العملات المحلية لقاء عملة أجنبية واحدة، ويرتبط هذا المعدل بالمعروض النقدي من العملة الأجنبية والطلب عليها متأثراً بحركة الصادرات والاستيرادات وطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من الدورة التجارية (Business Cycle) فضلاً عن طبيعة الصدمات النقدية والمالية والسياسية والاحتياطات الدولية من العملة الأجنبية.

٣ . ١ . ١ : أهمية سعر الصرف Importance of Exchange Rate

سعر الصرف من المتغيرات النقدية المهمة التي تلقى اهتماماً واسعاً على المستوى الكلي وتكمن الأهمية فيما يأتي :

١. يؤثر سعر الصرف في حركة الصادرات والاستيرادات واتجاهها، ويساعد في التحكم بأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً وخارجياً.
٢. يعد أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية
٣. سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي^(٣).
٤. تُعد أسعار الصرف أداة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصاديات العالم وفي الوقت نفسه يؤدي سعر الصرف أثراً مهماً في صياغة القدرة التنافسية ومن ثم التأثير في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

٥. قدرة سعر الصرف على عزل الصدمات الخارجية عن الاقتصاد الوطني^(٤).

٦. وبقدر تعلق الأمر بالبلدان النفطية والسياسة المالية فيها ، فإن جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة العامة هي من النقد الأجنبي وعليه ، فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف وقيمه تؤثر في إعداد الموازنة الحكومية، أما بخصوص سياسة التجارة في الاعتماد على الاستيرادات فقد زاد من أهمية سعر الصرف في تأمين الجزء الأكبر من المعروض السلعي وجعل سعر الصرف الأساس في تحديد أسعار السلع المتاجر بها وأسعار مدخلات الإنتاج وان تدفق العملات الأجنبية ينعكس على الاحتياطات الأجنبية وتشكل خط الدفاع الأول للمحافظة على استقرار سعر الصرف

(١) محمد السريتي - احمد فتحي خليل الخضراوي. الاقتصاد الدولي، مكة المكرمة، دار فأروس العالمية المكتبة المكية، ط١ ، ٢٠١٧، ص٣٠٣، ٣٠٢.

(٢) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، عمان دار البازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ط١، ص١٥

(٣) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩، ص١٠٧

(٤) علي توفيق الصادق - نبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسات وإدارة أسعار الصرف بالدول العربية، أبو ظبي، الامارات، ١٩٩٧، ص١٥.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

ويمثل الأساس الذي تتحدد عن طريقه اسعار الصادرات من مختلف السلع والخدمات الوطنية في الخارج واسعار الواردات للبلد من العالم الخارجي ، لذلك فإن أي تغيير يطرأ عليه سينعكس على مختلف الاسعار النسبية وانواع التكاليف في ذلك البلد (١) .

٤ . ١ . ١ . وظائف سعر الصرف : Functions of Exchange Rate

هناك وظائف عدة لسعر الصرف منها ما يتعلق بالاقتصادات المحلية ومنها ما يتعلق بالاقتصاد الدولي ، ويكون حلقة وصل بينهما ، اذ تقيم عملات وسلع أحدهما بعملة أخرى وغالبا ما يستعمل الدولار الأمريكي وسيطاً لأجراء عملية التبادل نظرا لضخامة حجم التبادلات المالية والسلعية بالدولار الأمريكي كما ان حجم الاحتياطات الدولية يمثل الدولار الأمريكي نسبة عالية منها ، ولذلك فمعظم الوظائف للصرف الأجنبي اشتقت من طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المحلي والدولي، وأهم تلك الوظائف ما يأتي :

١. **الوظيفة التوزيعية** : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية ، اذ تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الاقتصادات المختلفة الداخلة في التجارة الخارجية .

٢. **الوظيفة القياسية** : يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية تمثل تجسيدا للقيمة الدولية للسلع والخدمات والتي يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية ، ومعنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة. وبذلك يشكل أداة لقياس قيمة السلعة معبرا عنها بنحو نقدي عبر نسبة مبادلة بين العملة المحلية والعملة الأجنبية مما يعني ضمنا قياس أثر التجارة الخارجية على التجارة الداخلية ومقوم ذلك الأثر بالعملة الأجنبية ٢.

٣. **الوظيفة التطويرية** : تسعى الأنظمة النقدية المختلفة ولاسيما للبلدان التي تتمتع بحجم كبير من الصادرات في هيكل التجارة الخارجية إلى تخفيض قيم عملاتها إزاء العملات الأجنبية لزيادة حجم التجارة الخارجية في مجال الصادرات وتصدير سلع ذات أسعار منخفضة مما يعزز فائض الميزان التجاري (حالة الصين مثلا)، وبالمقابل فان ذلك التخفيض يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار الواردات ومن ثم تقليل الطلب عليها مما يسهم أيضا في تخفيض عجز الميزان التجاري ولاسيما البلدان التي تعاني من عجوزات في حسابات وموازن (ميزان المدفوعات) ، وان محاولة الاقتصاد القومي تعزيز النمو الذي يعد شرطا ضروريا وكافيا للاستقرار الاقتصادي تكمن في استقرار سعر الصرف للعملات المحلية إزاء العملات الأجنبية لتوفير بيئة ملائمة للنمو وتشجيع المناخ الاستثماري بما يعزز تخفيض معدلات البطالة وزيادة الاستخدام .

ويستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر

(١) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ٤٣ .

(٢) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للطباعة الأولى، ٢٠٠٣ ص ٢٤ .

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

الصرف الملائم لتشجيع نوع معين من الاستيرادات وبالشكل يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان^(١).

٥ . ١ . ١ أنواع سعر الصرف : Types of Exchange Rate

لقد عرف العالم العديد من أسعار الصرف وتتنوع تبعا لأحداث وظروف الاقتصاد العالمي والتي اتاحت فرصة لفرض هذه الأنواع والتي تحدد من قبل السلطة النقدية للتدخل في تعديل سعر الصرف على وفق حاجة المبادلات التجارية في الأسواق. وأهم تلك الأنواع ما يأتي:

١- **سعر الصرف الاسمي:** وبموجب هذا النوع يكون البنك المركزي ملزما بالحفاظ عليه وعلى الحدود المرتبطة به، ويمكن ان لا يترتب عليه مساواة بين الكميات المعروضة والمطلوبة في السوق ولن يكون دائما عند المستوى التوازني، لأن التغيرات في الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي يجب ان تسد الفجوة في حالة حدوث زيادة في العرض أو الطلب أما إذ نفذت الاحتياطات فإن السلطة النقدية قد تحاول الاقتراض لإعادة تكوين احتياطات جديدة. ويمثل سعر الصرف الاسمي مقياسا لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر أو عملية بيع وشراء العملات بحسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض وبدلالة نظام سعر الصرف المعتمد في البلد، وكما موضح في الصيغة الرياضية الآتية^(٢).

$$NEER = \sum_i [(M_i * X_i) / (X_i * P_i)]$$

- NEER: متوسط سعر الصرف الفعلي للعملة مقابل سلة من العملات الأخرى.

- $\sum_i$: يمثل الجمع على جميع العملات المشاركة في السلة.

- M_i : الحجم المالي للتجارة بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.

- X_i : سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

- P_i : مؤشر أسعار المنتجات المحلية في الدولة.

تتجلى فكرة هذه الصيغة في تحديد متوسط سعر صرف العملة المحلية مقابل سلة من العملات الأجنبية، ويتم ذلك باستعمال حجم التجارة بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية وزناً لكل عملة في السلة. يتم ضرب حجم التجارة بسعر صرف العملة المحلية مقابل كل عملة في السلة، ومن ثم يتم تقسيم الناتج على حاصل ضرب سعر صرف العملة المحلية مقابل كل عملة في السلة بمؤشر أسعار المنتجات في الدولة المحلية^٣.

٢- **سعر الصرف الحقيقي:** إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، ومن ثم فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، وإن حدوث تغير في معدل الصرف الاسمي قد لا يعطي صورة

(١) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٩، ص ١٤٩.

(٢) جوزيف دانيالز وديفيد فانهور، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ٦٧.

3Maurice Obstfeld، "Exchange Rates and Macroeconomics Dynamics، 2nd ed. Page 424 General2002

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضوع الاهتمام وهو ما يستدعي استعمال مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشكلات ، ان ثبات سعر الصرف الحقيقي يعني بقاء أسعار الصرف عند تعادل القوة الشرائية لكن آلية السوق تضمن استمرار هذا التعادل عند اعتماد نظام التعويم، وحتى مع سعر الصرف الاسمي الثابت لصعوبة السيطرة على التضخم. والتعبير عنه رياضياً^١

$$Re = pd / e pf$$

حيث تمثل:

Re: سعر الصرف الحقيقي

e: سعر الصرف الاسمي

Pd : الرقم القياسي للأسعار المحلية.

Pf : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ويقسم الى :-

١. سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعيرية للاقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة الى المتعاملين وصناع القرار بوصفه مقياساً للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات ، ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل (Hirsch) و (Higgins) سنة ١٩٧٠ والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبراً عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بالمعدل نفسه، فضلاً عن أعمال كل من (Artus) و (Rhombert) سنة ١٩٧٣، تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة السلة المختارة من العملات مقارنة مع مدة أساس محددة .

٢. سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

يمكن تحديده انطلاقاً من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقة الثنائية المرجحة بحصص كل عمله في ميزان التسويات الرسمية للبلد ويمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية نسبةً إلى مجموعة من العملات الأجنبية، ومن أجل ان يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد في الخارج يجب ان يخضع إلى تصحيح بإزالة أثر التغيرات للأسعار النسبية ، ويعبر عنه بالصيغة الرياضية الآتية^(٢) .

$$Exr = Exn (Pd / Pf)$$

حيث إن :

Exr : سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة المحلية .

Exn : سعر الصرف الاسمي الفعلي للعملة المحلية.

Pd : الرقم القياسي لأسعار السلع المحلية.

Pf : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين.

١. ١. ٦ : نظريات سعر الصرف :

هنالك العديد من النظريات الاقتصادية التي فسرت سعر الصرف وهي على النحو الآتي:

١. نظرية تعادل القوة الشرائية:

¹N. Mark P. Taylor . Gregory Mankiw، Macroeconomics ، Worth Publishers.1nd ed. Page 32٢
General2006

(٢) يوسف عبد الباقي ودوبوب يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ٢٠٠١، ص١٩.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

قدم السويدي (غوستاف كاسيل) في عام (١٩٢١) م نظريته التي تنص على ان سعر الصرف بين عمليتي دولتين يكون في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية داخل الدولتين متساوية عند سعر الصرف نفسه وتعتمد النظرية على فكرة طريقة قياس حجم الاقتصاديات للدول بناء على مقارنة الناتج المحلي الاسمي لكل دولة ولا يعطي صور حقيقة عن القوة الحقيقية للاقتصاد لأنه لا يأخذ القوة الشرائية وكلفة المعيشة داخل كل بلد. وتقوم هذه النظرية بمقارنة اقتصاديات الدول عن طريق حساب كلفة المعيشة والمستوى العام للأسعار وفائدتها في تمثيل للمعطيات الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط دخل افراد والاقتصاد بنحو عام مع تقليل قيمة العملات لأنها لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الدولة لتحديد قيمتها ونتيجة عملية المضاربة لكل البلدان .

٢. نظرية ميزان المدفوعات :

يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي (John .Maynard .Keynes) ، وبموجب هذه النظرية فان سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة ، وهذا يعني أن هناك تأثيراً متبادلاً بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وذلك عن طريق تأثير الواردات والصادرات بنحو حاسم في وضع سعر الصرف للعملة.^١

وترى النظرية ان ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف عبر العمليات الاقتصادية، ولذلك يجب استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل، وعدها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات. ، ويتأثر العرض والطلب بحقوق البلدان وديونها في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأخرى، أي إن المطلوب من العملة الوطنية يكون أكثر من المعروض منها في حالة الصين تفوق حقوق البلد على ديونه، فينخفض ثمن العملة الأجنبية مقوماً بالعملة الوطنية، ويكون سعر الصرف متوافقاً وفي صالح البلد الدائن، وعلى العكس ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية حالة العراق (انخفاض قيمة العملة المحلية) عندما تكون حقوق البلد أقل من ديونه، أي إن سعر الصرف يكون غير متوافق وليس في صالح البلد المدين.^٢

٣. النظرية النقدية :

تفسر التغيرات التي تحصل في سعر الصرف عن طريق أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف إذ تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ إن عرض النقد في كل بلد يحدد بنحو مستقل من قبل السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة إلى مثليته بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف^(٣).

(١) مايح شبيب الشمري وحسن الذبحاوي، المصدر السابق، ص ٢٧٧ .

(٢) نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٧، ص ٣-١

(٣) سمير فخري، نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

٤. نظرية افتاليون :

الاقتصادي (Albert Aftalion 1874- 1956) قدّم نظرية واضحة فيما يتعلق بعلاقة النقود والأسعار، والتي تخالف القانون الكمي. وفيما يتعلق بالنظرية التي ذكرها، فإنه يقول إن تزايد كمية النقود في الاقتصاد ليس سبباً مباشراً في ارتفاع الأسعار، وإنما هو نتيجة طبيعية للارتفاع في الأسعار. ويشير الفرنسي إلى أن الأسعار ترتفع بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات، وليس بسبب زيادة كمية النقود في الاقتصاد. وعندما يرتفع الطلب على السلع والخدمات، فإن الشركات سترفع أسعارها لتلبية الطلب المتزايد، وهذا يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار عموماً، ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية تختلف عن القانون الكمي، الذي يقول إن زيادة كمية النقود في الاقتصاد ستؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع الأسعار. ولكن يجب الإشارة إلى أن هذه النظرية لا تعني أن زيادة كمية النقود لا تؤثر في الاقتصاد.^(١)

٥. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفوء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أو العجز التوازني أو معدل التضخم، وتنص هذه الفرضية على أن جميع المعلومات ذات الصلة بقيمة الأصل ستعكس على الفور في السعر وفي عمليات التداول بنحو عام يعني أن الذي يحرك السعر هو المعلومات المستقبلية (الأخبار) والتي لا يمكن معرفتها.

٦. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

جاك أرنس هو اقتصادي فرنسي، وهو صاحب نظرية تعادل أسعار الفائدة. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الأسواق المالية تعمل بنحو فعال وأن الأسعار تتعامل بحيث يتم تحديد سعر الفائدة الذي يتوافق مع توازن عرض وطلب الأموال. وتشير النظرية إلى أن الأسعار تتأثر بتوقعات المستثمرين والمتداولين في الأسواق المالية، وتتنبأ بحدوث تغيرات في أسعار الفائدة والصرف. وتؤكد هذه النظرية على أثر السوق الحر في تحديد سعر الصرف، وتقول إن الفائدة على السند في الأجل الطويل تساوي متوسط معدل الفائدة التي يتوقعها الأفراد في الأجل القصير. وترى النظرية أنه لا يمكن للمستثمر الحصول على عوائد أجنبية أعلى مما يمكن تحقيقها في الأسواق المحلية عند توظيف الأموال في دول أخرى، لأن الفرق بين أسعار الفائدة يُعوض بالاختلافات بين سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الأجل.^(٢)

٧. ١. ١ : أنظمة سعر الصرف:

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي ومن ثم على سلوك سعر الصرف^(٣)، ويقسم إلى أنواع عدة:

١. نظام الصرف الثابت :

هو نظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة أي أن السلطات النقدية تقود بتثبيت سعر عملتها إزاء سلة من العملات الأجنبية لاسيما عندما تتم معاملاتها مع دول أخرى،

(١) منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(٣) Amine Lahreche, Economy Mondiale, Edition la Decouverte, Paris, 1999, P.93

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

إلا أن ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام مرهون بشروط معينة منها تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة وبنحو ثابت. وضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفير القابلية والحرية ذلك ومن دون أي قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل.

حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج من وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول^(١).

٢. سعر الصرف المعموم :

لا تتدخل السلطات النقدية في هذه الحالة بتحديد سعر الصرف أي سعر الصرف يتحدد بقوى العرض والطلب في السوق الأجنبي وينشأ ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف بتخصيص أرصدة مناسبة من الاحتياطات النقدية ومن الذهب، وتدخل السلطات النقدية بتلك الأموال إلى أسواق الصرف الأجنبي بنحو بائع أو مشتري لحماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات التي تحدث بسبب عمليات المضاربة.

أما حالة تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بنحو بائع أو مشتري بهدف التأثير على قيمة عملتها وعندما تدخل بشكل البائع للعملة الوطنية ترمي إلى زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها لزيادة الطلب على تلك العملة، وفي حالة تدخل بشكل مشتري تهدف إلى زيادة الطلب عليها لترتفع قيمة تلك العملة وعدم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج حتى إذا كان ميزان المدفوعات في حالة الفائض.

٣. نظام الصرف المعموم المدار (أو نظام سعر الصرف الوسيط):

وهو ما يسمى بسعر الصرف المعموم تحت السيطرة، أي إن تحديد سعر الصرف يتوقف على قوة الطلب والعرض المتوفرة في سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، فكلما كان الطلب على العملة المحلية مرتفعاً تزداد سعرها مقارنةً بالعملات الأجنبية وبالعكس كلما قل الطلب عليها انخفض سعرها إزاء العملات الأخرى، يتدخل البنك المركزي في سوق العملة عن طريق شراء أو بيع كميات من العملة المحلية أو الأجنبية لتحافظ على سعر الصرف الذي قرره البنك المركزي.

عند تدخل البنك المركزي لأي دولة أحياناً في سوق تبادل العملات للتأثير في سعر الصرف يسمى نظام سعر الصرف المعموم المدار (أو نظام سعر الصرف الوسيط). تحت هذا النظام، يحدد البائعون والمشترون في سوق تبادل العملات الأجنبية أسعار العملات في أغلب الأحيان، مع تدخل السلطة النقدية في بعض الأحيان، يتساءل العديد من الاقتصاديين عن مدى فعالية ذلك التدخل لتحديد سعر الصرف من قبل السلطة النقدية بالنسبة إلى العملات التي تُبادل بنحو واسع. على سبيل المثال، يمكن لبنك اليابان أن يحاول التأثير في سعر الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي عن طريق بيع وشراء كميات من الين. لكن هذه العمليات تُعد صغيرة بالمقارنة مع الكميات الكلية التي تباع وتشتري من هاتين العملتين في أسواق تبادل العملات الأجنبية. وعليه فمن غير المرجح أن يتمكن البنك المركزي من التأثير في سعر الصرف عن طريق تدخله في السوق بالنسبة للعملات التي يتم تبادلها بشكل واسع لأكثر من فترة وجيزة^(٢).

(١) حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤٨.

(٢) سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٦٧.

٤. نظام الصرف الحر:

ساد هذا النظام في أوائل الخمسينات من القرن الماضي ويتحدد سعر الصرف فيه عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض على العملة المحلية والعملة الأجنبية، أي إن الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، وبالعكس. ولكن إذا كان هناك سعر أعلى من السعر التوازني في سوق الصرف الأجنبي، وهذا يتطلب عرضاً متزايداً للعملة الأجنبية مقابل الطلب عليها ونتيجة تلك الزيادة في العرض ينخفض السعر إلى السعر التوازني أي عند تساوي العرض مع الطلب، ويطلق على ذلك بالتكيف التلقائي للسوق، أي تعتمد تكيفات سعر صرف العملة الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية. وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف معوماً بحرية تامة وخاضعاً لقوى العرض والطلب، وهذا ما يجعله يعطي حلولاً كثيرة لمشكلات سعر الصرف، أي إن عدم تدخل البنوك من أجل الدفاع عن أسعار الصرف أو الاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف متوازن. ولكن مساوئ هذا النظام هي عدم استقرار سعر الصرف .

مزايا نظام سعر الصرف الحر:

١. تحرير البنوك المركزية والسياسة النقدية من الالتزام بسعر معين للصرف الأجنبي.
٢. انتهاء العلاقة بين ميزان المدفوعات وعملية خلق النقود.
٣. توجه السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية (مثل التوظيف والأسعار والنمو) بعيداً عن تركيزها على سعر الصرف.
٤. التوازن التلقائي لميزان المدفوعات عن طريق قوى الطلب والعرض وارتفاع وانخفاض قيمة العملة المحلية.
٥. تعمل المضاربة على خلق الاستقرار بإزالة التقلبات في سعر الصرف.
٦. يعمل سعر الصرف الأجنبي على مواجهة الاختلالات الخارجية ويمتص الصدمات وسرعة استعادة التوازن
٧. الذي يعتمد على العرض والطلب في تحديد الصرف الأجنبي ويمثله نظام العملات الورقية الذي يستند على قاعدة الذهب^(١) .

٨ . ١ . ١ العوامل المحددة لسعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف بالعرض والطلب وأن أي عامل مؤثر (محدد) إنما يؤثر في جانب العرض أو الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي ، وإن أهم العوامل ما يأتي^(٢):

العوامل (المحددات) الأساسية :

(١) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠، ص ١٦٠ .
(٢) اسامة بشير الدباغ واثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٣، ص ٥٠٧.

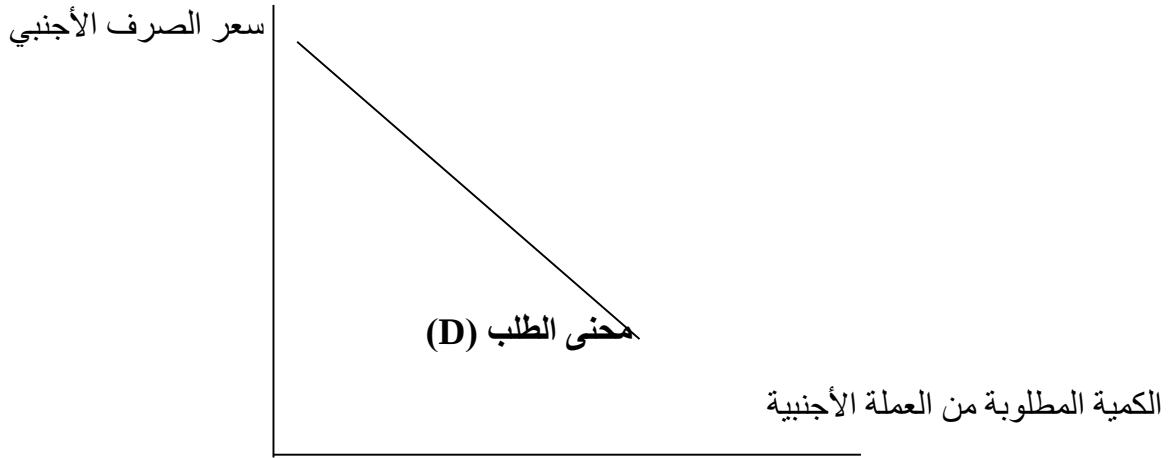
الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

يتحدد سعر الصرف من خلال عاملين أساسيين هما : العرض والطلب على العملة:
(١) **الطلب على العملة الأجنبية :**

يختلف الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة وبافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف، وهناك علاقة عكسية بين سعر العملة والكمية المطلوبة منها، في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل، ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية وعند رسم منحنى الطلب يلاحظ أنه ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين^(١).
كما مبين في الشكل (١)

الشكل (١)

منحنى الطلب على العملة الأجنبية

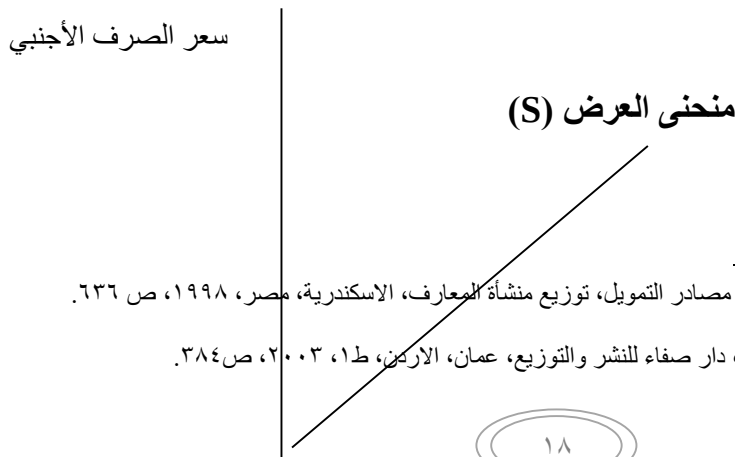


(٢) **عرض العملة الأجنبية :**

يمثل العرض الأجنبي للكميات المختلفة من العملة الأجنبية التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الاستيرادات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد والطلب الاستثماري^٢.

الشكل (٢)

منحنى العرض على العملة الأجنبية



(١) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨، ص ٦٣٦.

(٢) مجيد علي حسين، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٣، ص ٣٨٤.

الكمية المعروضة من العملة الأجنبية

المصدر: د. عبد المنعم السيد علي - د. هيل عجمي جميل الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٩٩٢، ص ٧٥.

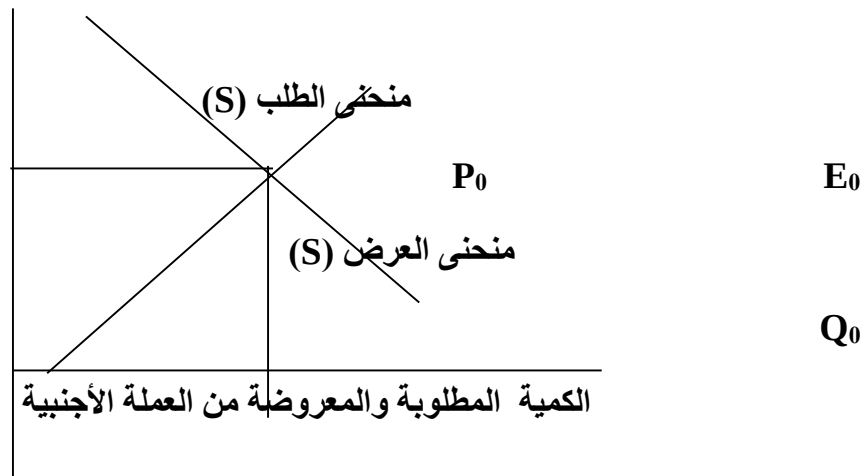
٣) سعر الصرف التوازني :

طبقاً لما رشح ليرنر أن سعر الصرف يكون مستقراً إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات (الطلب المحلي والطلب الأجنبي) أكبر من الواحد الصحيح. فإذا تحقق هذا الشرط، عندئذ يكون هناك زيادة في الطلب على الصرف الأجنبي، وذلك عندما يكون سعر الصرف أقل من قيمته التوازنية، ويكون هناك زيادة في العرض عندما يكون سعر الصرف أكبر من السعر التوازني، وفي ظل تلك الظروف سوف يتحرك سعر الصرف نحو قيمته التوازنية، وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي. أما فريدمان فيذهب إلى أبعد من ذلك ويرى أن أسعار الصرف تكون مستقرة بالنسبة إلى محدداتها الأساسية (منحنيات الطلب والعرض في الأجل الطويل)، وذلك لأن عمليات المضاربة في أسواق العملة سوف تؤدي إلى استقرار السعر، حتى إن كان سعر الصرف يحمل في طياته اتجاهات لعدم الاستقرار في الأمد القصير بالنسبة إلى المحددات الأساسية طويلة الأجل وان أفعال المضاربين سوف تجعله يميل إلى الاستقرار عند مستوى قريب من قيمته المتوقعة في الأمد الطويل ويمكن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي من تساوي الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين وهو ما يعرف بالسعر التوازني (P_0)، وعلى نحو ما موضح في الشكل (٣):

الشكل (٣)

منحنى سعر الصرف التوازني

سعر الصرف الأجنبي



الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

ومن الشكل (٣) يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الأجنبية (العملة الأجنبية) عند تقاطع منحنى العرض من الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي عند سعر الصرف التوازني (P_0).

المبحث الثاني

الإطار النظري للدين العام

يعد الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها. و يختلف في أنواعه من حيث كونها داخلية أو خارجية وحتى الداخلية منها فقد يكون بعضها قروضاً طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وذلك لمقابلة الانفاق الجاري أو بعض الظروف الطارئة والتي تتطلب زيادة الانفاق العام، عندما لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وتلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها وبهذا تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة^١.

١ . ٢ . ١ مفهوم الدين العام ونشأته Concept. Public. Debt. Starch

تعود نشأة الدين العام الى بدايات نظام الاقتصاد المالي الحديث، والذي ظهر في أوروبا في القرن السابع عشر. وقد طور هذا النظام بنحو كبير في أثناء العصر الحديث، وذلك بفضل التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، ويعد الدين العام أحد أهم أدوات الحكومات في تمويل أنشطتها ومشاريعها، وهو يشير إلى المبالغ المالية التي تقتريتها الحكومة من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وغيرها من المصادر، والتي تستعمل لتغطية النفقات العامة وتمويل المشاريع الحكومية، ويعود هذا المفهوم إلى القرن السابع عشر، حيث بدأت الدول الأوروبية في اقتراض الأموال من البنوك لتمويل الحروب والمشاريع الحكومية الأخرى.

وفي القرن التاسع عشر بدأت الحكومات في إصدار سندات دين عامة لجمع الأموال، وكانت هذه السندات تُعد استثماراً آمناً للأفراد والشركات، وتطورت هذه السندات فيما بعد إلى أدوات دين أخرى، مثل السندات الحكومية والسندات الخاصة، وأصبحت هذه الأدوات جزءاً مهماً من أسواق الأوراق المالية. وتستعمل الحكومات الدين العام حتى اليوم وسيلةً لتمويل المشاريع

^(١) كيلان الوكاع، كيلان، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ٢٠٢١ ص ٥

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

الحكومية الضخمة وتغطية النفقات العامة، وتعتمد عليه بنحو كبير لتحقيق التوازن المالي في الميزانية الحكومية.^١

اما عن نشأة الدين العام في العراق ، فقد نشأ الدين العام في العراق بعد الاحتلال البريطاني للبلاد في عام ١٩١٧، اذ تطورت الحكومة العراقية لتصبح دولة مستقلة في عام ١٩٣٢ ومنذ ذلك الحين، كانت الحكومات المتعاقبة في العراق تعتمد بنحو كبير على الدين العام وشهدت مشكلة المديونية وهي من أبرز القضايا الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد، وبدأت المشكلة في عام ١٩٨٢ نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتفاقت خلال الحقب اللاحقة بسبب النفقات العسكرية الكبيرة والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية. وبعد عام ٢٠٠٣، تزايدت الديون الخارجية للعراق بنحو كبير لتمويل عجز الميزانية وتمويل الانفاق الجاري.^٢

شهد العراق مراحل مختلفة من الديون الخارجية والداخلية، إذ تعرضت البلاد إلى حروب ونزاعات وأزمات اقتصادية متعددة، وفي عام ١٩٥٦ قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون ديون العام، والذي كان يهدف إلى تنظيم الديون الحكومية وتحديد المصادر المسموح بها لتمويل الدين العام. وفي العقود الأولى من القرن العشرين، أصدرت السندات الحكومية لجمع الأموال، وحولة الأموال المجمعة إلى صندوق الدين العام واستعملت هذه الأموال لتمويل العديد من المشاريع الحكومية، بما في ذلك بناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.^٣

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، استمرت الحكومات المتعاقبة في العراق في الاعتماد على الدين العام وسيلة لتمويل المشاريع الحكومية وتغطية النفقات العامة، وقد تزايدت مستويات الديون الحكومية بنحو كبير أثناء العقود الأخيرة، نتيجة للحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد ويتم اللجوء إليها لسببين هما^٤:

الأول هو حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأمثل، الأمر الذي يعني أن المقدرة التكاليفية القومية تكون قد استنفذت، بحيث لا يصح للدولة أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب وفرضها يقود إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة، أما **الثاني** عندما يكون فيها للضرائب ردود فعل سلبية لدى المكلفين بدفعها، حتى وقبل تحقق الحالة السابقة، وهو ما يعني أن للضرائب بالإضافة إلى حدودها الاقتصادية، حدوداً أخرى قد تكون نفسية تضع قيوداً على قدرة الدولة في الاستعانة بها، في مثل هذه الأحوال تشكل القروض وسيلة بيد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضرائب الحصول عليها، ومن ثم فإن عبء تمويل النشاط العام في أبعاده المتعددة، يصبح موزعاً بين جانبين من الأفراد، المقرضين والممولين بدلاً من كونه قاصراً على فئة ممولي الضرائب وحدهم، وفي الحالتين المتقدمتين لا تقتصر أهمية القروض العامة على كونها مورداً غير منتظم يستعمل في تمويل النفقات العامة، بل إنها تمثل من الناحيتين النظرية والتطبيقية أداة من أدوات السياسة المالية أي وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي، ينبغي استعمالها بعناية فائقة لخدمة الأغراض الاقتصادية للدولة.^٥

^١ - David R. Held & Anthony McGrew ، "The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations" ، Oxford University Press ، 1999 ، p 78

^٢ أحمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البين للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٨، ص ٤٣.

^٣ وزارة المالية دائرة الدين العام، تقرير الدين العراقي

^٤ عادل أحمد حبشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
^٥ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

ويعرف أيضاً هو مبلغ من المال تجمعها الدولة عن طريق الاتصال بالجمهور أو المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى والتعهد بسداد المبلغ المقترض ودفع الفائدة على مدة القرض وفقاً لشروط العقد^١.

ويعرف بأنه عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير (الأفراد، المصارف والمؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع العوائد عن مدته على وفق شروطه^٢.

ومما تقدم عدّ الدين العام بأنه مجموع المبالغ المالية أو المادية التي تحصل عليها الدولة من المصارف والمؤسسات المالية أو الافراد أو الدول والمنظمات الدولية ، وتلجأ لها على وفق شروط محددة تمثل اساسيات منح القرض مع تحديد مدة القرض وعائد القرض الذي يمثل مكافأة المخاطرة والتي تلجأ إليها في أوقات الازمات المالية عندما تعجز الإيرادات المحلية عن تمويل الانفاق الحكومي.

٢ . ١ : تطور الدين العام على وفق النظرية الاقتصادية : " The Development of

"Public Debt According to Economic Theory".

لم تكن القروض العامة وليدة الظروف الراهنة، بل ظهرت مع ظهور الدولة وقيامها بوظائفها التي تتطلب الانفاق العام، وطالما أن قيام الدولة بالإنفاق العام يرمي إلى اشباع الحاجات العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعندما لا تستطيع توفير الأموال اللازمة لإشباع هذه الحاجات ، تلجأ عندها لفرض الضرائب والرسوم وعندما لا تكفي هذه المصادر تلجأ الدول إلى الاقتراض العام. وتاريخياً يمكن ملاحظة أن الملوك كثيراً ما كانوا يرهنون أملاكهم ومجوهراتهم للتجار مقابل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، وخاصةً في أوقات الحروب أو عند تمويل الغزوات، واستناداً إلى ذلك كانت ظاهرة القروض العامة ظاهرة استثنائية، لا تتكرر سنوياً، بل تكون لمواجهة الظروف الاستثنائية فقط.

وبحسب النظرية الكلاسيكية، فإن الحكومة ينبغي أن تتجنب تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الدين العام، بل يجب عليها الاعتماد على الإيرادات المالية التي تحققها من الضرائب والرسوم والجمارك، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات ، ويتعين على الحكومة مراقبة الإنفاق الحكومي والتحكم فيه بنحو فعال، وضمان عدم زيادته عن حد معين يؤثر في توازن الموازنة ، وتعود فكرة النظرية الكلاسيكية إلى القرن الثامن عشر، حيث كانت تسعى لتحقيق التوازن في الاقتصاد عبر الحرية الاقتصادية والتنافس بين الأفراد والشركات. وتتمحور الفكرة الأساسية للنظرية الكلاسيكية حول فكرة أن الاقتصاد يتسم بالقدرة على التحكم الذاتي والتوازن التلقائي، وأن الحرية الاقتصادية والتنافس يمكن أن يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

أما في العصر الحديث كما ذكرنا ان القروض شكل من اشكال الدين فقد أخذت ظاهرة القروض العامة فلسفة جديدة نظراً لتغير وظيفة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان وظيفتها دولة حارسة لاتعنى بالإنتاج وتأمين الغذاء وتشجيع التصدير والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل تهتم بالأمن والدفاع والعدل فقط، ومن ثم لا

^١ فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٢٤.
^٢ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٥٦.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

تحتاج إلى زيادة الانفاق العام بنحو مستمر، بل في أوقات الأزمات والظروف الصعبة فقط، ومن ثم لا تحتاج إلى القروض العامة إلا في تلك الأوقات^١.

تختلف النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية في النظر إلى الدين العام، إذ تؤكد أن الدين العام يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عندما يكون هناك فائض في العرض الكلي وتراجع في الطلب الكلي، وفي ظل النظرية الكينزية عُدَّ الدين العام إيراداً عادياً ووسيلة مالية بيد الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمالي لها، لذلك ازدادت أهمية القروض العامة وأصبحت مورداً مهماً لإحداث التوازن الاقتصادي، وأصبحت ظاهرة تؤثر في الاقتصاد العام سواء بالأثر الذي تلعبه في الأسواق المالية أو النقدية أو بإعادة توزيع رأس المال والدخل بين فئات وإفراد المجتمع. وكانت منذ الأربعينيات من القرن الماضي الوسيلة المالية الجاذبة للدول النامية من أجل تغطية العجز في موازنتها ووسيلة مهمة للنهوض بتنميتها، وعلى الرغم من إقرار الفكر المالي الحديث لأهمية هذا المورد المالي المؤقت للدولة، إلا أنه لا بد من استعماله بحذر شديد ومن أجل تمويل نفقات استثمارية فقط في الأحوال العادية^٢.

وترى النظرية الكينزية أن الدين العام ليس بالضرورة سلبياً، إذا استعمل بطريقة صحيحة وفعالة لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد أظهرت النتائج على المدى البعيد أن استعمال الدين العام بطريقة صحيحة يمكن أن يحقق نتائج إيجابية على المدى البعيد، مثل تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وفرص العمل. وترى النظرية الكينزية أن استعمال الدين العام بنحو مستدام وفعال، مع ضرورة مراقبة الإنفاق الحكومي وتحديد الأولويات الحكومية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. له آثار إيجابية تنعكس على الاقتصاد القومي.

ومن النتائج التي ظهرت على المدى البعيد، أن استعمال الدين العام بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي وفرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. كما أظهرت بعض الدراسات أن استعمال الدين العام بطريقة صحيحة قد يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وفرص العمل في بعض الحالات، مثل تمويل المشاريع الحيوية والاستثمارات العامة.

ومن النتائج السلبية التي يمكن أن تظهر عند لجوء الحكومة للدين العام بنحو غير مستدام أو من دون تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، هو زيادة الدين العام وتراكم الفوائد المستحقة عليه، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تراكم الديون وتحميل الأجيال القادمة عبء الديون، وزيادة تكلفة الاقتراض وتراجع جودة الحياة للمواطنين، ويمكن أيضاً أن يؤدي الدين العام إلى تضخم الأسعار وتقليل القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق نمو اقتصادي أقل^٣.

أما المدرسة النقدية فتشير إلى أن زيادة الدين العام تؤدي إلى تضخم الأسعار وتقليل القوة الشرائية للعملة، وذلك بسبب زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وتشير المدرسة النقدية أيضاً إلى أن الدين العام يؤثر في سوق الفائدة، حيث يزيد الطلب على الاقتراض ويزيد التنافس بين الحكومة والقطاع الخاص على الاقتراض، مما يرفع معدلات الفائدة ويؤثر في النمو الاقتصادي، وتشير المدرسة النقدية أيضاً إلى أن تمويل الدين العام عن طريق زيادة الإصدار

^١ محمد خيرى العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨، ص ٢٤٤.

^٢ عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة، ص ١٩٥.

^٣ John Maynard Keynes، "The General Theory of Employment، Interest and Money"، Palgrave Macmillan، 1995، p85-86

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

النقدي يؤدي إلى تضخم الأسعار وتقليل القدرة الشرائية للعملة، وذلك لأن زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد يؤدي إلى تخفيض قيمتها الحقيقية. ومن ثم، يمكن تلخيص النظرية النقدية في أن زيادة الدين العام تؤدي إلى تقليل الثقة في العملة وتضخم الأسعار، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويشدد أصحاب هذه المدرسة على أن تقليل الدين العام يمكن أن يتحقق عبر تحديد حجم الإنفاق الحكومي وتحسين نظام الضرائب لزيادة الإيرادات الحكومية، وتقليل التكاليف الإدارية والحكومية الأخرى، وتحسين الإدارة المالية للحكومة فضلاً عن الحد من الدين العام، يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي

ويتفق النقوديون مع المدرسة الكلاسيكية في أن الحكومة يجب أن تكون محدودة في دورها الاقتصادي، وأن السوق هو الذي يجب أن يحدد الأسعار ويتحكم في التوزيع والإنتاج، ويعتقدون أن الدين العام يؤثر في الاقتصاد بنحو سلبي عن طريق زيادة الاستدانة وزيادة أسعار الفائدة، ومن ثم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وتقليل النمو الاقتصادي.

ومن المهم أن نبين أن هذه النظرية تثير بعض الجدل، حيث يرى بعض الخبراء أن تحديد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية يمكن أن يؤثر في الفقراء والطبقة الوسطى، ويمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي إذا طبقت بنحو غير صحيح^١.

بينما أقتصاديين جانب العرض، كان رأيهم في تطور الدين العام يعتمد بنحو كبير على طبيعة الدين العام وأسباب زيادته، ومن وجهة نظر نظرية جانب العرض، فإن تطور الدين العام يمكن أن يتأثر بعوامل عدة، ومن أهمها زيادة العرض الكلي وتحسين إدارة الدين العام وتحسين إدارة النفقات الحكومية، وفيما يتعلق بالعرض، فإنه يمكن لزيادة الإنتاجية وتحسين التكنولوجيا وتحسين سوق العمل وتحسين بيئة الأعمال أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الأداء الاقتصادي، ومن ثم زيادة الإيرادات الحكومية وتحسين أداء الدين العام وهذا يعني أنه يمكن للحكومة أن تستثمر في تحسين البنية التحتية وتحسين الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات الخاصة لتحسين العرض الاقتصادي ومن ثم تحسين الأداء المالي للحكومة.

وعلى نحو العموم، فإن اقتصاديين جانب العرض يتفقون على أن تحسين العرض الكلي وتحسين إدارة الدين العام يمكن أن يساعد في تحسين أداء الدين العام، ومن ثم الحفاظ على استدامة الميزانية العامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل^٢.

على الرغم مما تقدم من وجود تناقضات بين هذه المدارس الاقتصادية، فإن الحلول في التعامل مع تطور الدين العام يجب أن لا ينحصر على أفكار نظرية اقتصادية محددة، حيث لا يمكن الاعتماد على نظرية واحدة لمعالجة هذا الموضوع بل يجب توفر الإطار القانوني والتشريعي المناسب فضلاً عن تبني سياسات اقتصادية متوازنة ومستدامة لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل التكاليف الإجمالية للدين العام، ويتطلب ذلك التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مشتركة وتوفير بيئة اقتصادية مستدامة.

٢ . ١ : أهمية الدين العام : Importance of Public Debt

يمثل الدين العام أحد المؤشرات الرئيسة للوضع المالي للدولة، إذ يعكس حجم الديون التي تتراكم على الحكومة نتيجة للإنفاق الزائد عن الإيرادات المتاحة. ويرتبط حجم الدين العام

¹ N. Gregory Mankiw ، Macroeconomics ، Cengage Learning ، 2019 ، p42-43

² Carmen M. Reinhart & Kenneth S. Rogoff ، "Reinhart-Rogoff Redux: Growth in a Time of Debt"، American Economic Review، American Economic Association، 2010 ، p 573-578

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

بمستوى الفائدة الذي يُدفع للديون، وهو ما يؤثر في النفقات الحكومية وقدرتها على توفير الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية في البلد، وتتمثل أهمية الدين فيما يأتي :

١. تلجأ الدولة إلى القروض العامة مصدراً للإيرادات العامة عندما تعجز عن تأمين الموارد اللازمة لها من إيراداتها، إذ إن القروض نشأت في حياة الدولة المالية بصورة متواضعة وكانت مورداً استثنائياً لا تلجأ الدولة إليه إلا في الحالات غير العادية كالحروب أو لتمويل نفقات طارئة كالكوارث الطبيعية، إلا أن تطور وظائف الدولة وزيادة النفقات العامة دفع الدول إلى الاستدانة بصورة متواصلة لتمويل نفقاتها، فازدادت أهمية القروض العامة وأصبحت مورداً عادياً تلجأ إليه الدولة لتوازن نفقاتها وإيراداتها، وأصبحت وسيلة لتنفيذ سياسات الدولة الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاجتماعية.

٢. التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة والتي يستدعي إقامتها مبالغ كبيرة لذلك تجد الدولة نفسها غير قادرة على التمويل الداخلي إلا عن طريق الاقتراض الخارجي.

٣. عند مواجهة الدولة للمخاطر الاقتصادية أو الظروف الاستثنائية مثل الحروب تلجأ إلى التمويل الخارجي أي القروض الخارجية .

٤. لسد العجز المؤقت في الخزينة العامة من أجل تمويل الانفاق العام.

٥. لمواجهة التقلبات الاقتصادية الناتجة عن الدورة التجارية Business Cycle

٦. للمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يرفع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني.

تؤدي القروض العامة عموماً إلى زيادة القوة الشرائية وتوفر القرض العام (الداخلي والخارجي) مبالغ من العملات بنحو كبير في علاج عجز ميزان المدفوعات ولكن ينجم على هذا النوع من القروض الكثير من الآثار السلبية، وأبرزها هو خضوع الدولة المقترضة لقرارات الجهات المقرضة، ولاسيما ما يتعلق بالتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية^١.

إن المبالغ التي تقترضها الحكومة لتمويل النفقات الحكومية التي تفوق الإيرادات، تعد عاملاً سلبياً على الاقتصاد والمجتمع، فهو يؤدي إلى زيادة الضرائب وتقليل الاستثمارات، ويمكن أن يؤدي إلى تضخم الأسعار ويقلل من قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات، لذلك، يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات مالية مستدامة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتقليل حجم الدين العام، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي .

٤ . ٢ . ١. خصائص الدين العام : Characteristic of Public Debt

يتميز الدين العام بخصائص عدة أهمها :

١. يُبرم القرض بصورة اختيارية : إنَّ الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض للجهة طالبة له ولها الحق في رفضه، وهذا الأساس في القرض، ولاسيما القروض الخارجية أما فيما يتعلق بالقروض الداخلية فتخرج عن هذه القاعدة في بعض الأحيان وبنحو استثنائي، فإمكان الدولة أن تفرض على مواطنيها الاككتاب في بعض القرض خاصة وقت الحروب.

٢. يدفع القرض بنحو مبلغ من المال: يدفع القرض بنحو نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى، ويورد إلى خزينة الدولة بهذه الطريقة النقدية، الاستثناء في القرض أن يدفع بنحو عيني،

^١ علي كنعان، اقتصاديات المال، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

*ضريبة المؤجلة : هي العملية التي يتم بموجبها تخصيص مصروف ضريبي الدخل بين الفترات بغض النظر عن توقيت سداد هذه الضرائب . وهدفها ان تعكس التبعات الضريبية لكل العمليات الاقتصادية التي يتم الاعتراف بها في الفترة الحالية او الفترات السابقة

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

إذ يعقد القرض لتمويل مشروع معين أو انجاز خطة تنموية معينة عن طريق منتجات الجهة المقرضة، وهذا منتشر في الدول النامية.

٣. **تتعهد الدولة في إعادة القروض الدائنه** ، مع ارجاع الفوائد السنوية المرتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها، لذا يطلق على القرض (ضريبة مؤجلة).

٤. **يكون القرض العام بموجب عقد:** تحصل الدولة على القروض بموجب عقد بين طرفين، الطرف الأول : هو المقرض، وهو الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة التي تتعهد برد مبلغ القرض مضافاً إليه فوائد سنوية مترتبة بموجب أحكام العقد طوال مدة القرض، والطرف الثاني : هو الدائن (المقرض) الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى الطرف الأول لمدة محددة وفوائد معينة^١.

٥ . ٢ . ١ : أنواع الدين العام : Types of Public Debt

تعدد أنواع الدين العام من أهم عوامل تحديد درجة الاستدانة للحكومات، إذ يتأثر بمستوى تقديم القروض وبالفائدة المحددة، والمدة التي يتم فيها سداد الدين بنوعه وحجمه بهدف تمويل الاستثمارات العامة وغيرها من الأنشطة الحكومية، وتتحكم فيها قرارات البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية. وتتطلب من الحكومات تخطيطاً مستمراً وتحليلاً دقيقاً لاستدانتها لتجنب العجز في الموازنة، مما يؤثر نحو سلبي في الاقتصاد القومي ، ويمكن تصنيف الدين العام إلى أنواع عدة:

١) القروض الداخلية والقروض الخارجية :

القروض الداخلية : هي تلك القروض التي تقوم به الدولة بعقدها داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيها بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة من دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية^٢.

القروض الخارجية : هي القروض التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو معنوي مقيم خارج البلاد أو من حكومات أجنبية، وتلجأ الدول إلى هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاية الإيرادات الداخلية وعدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك تلجأ إلى القروض الخارجية عند حاجة الدولة إلى عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أو لدعم نقدها الوطني وحمايته من تدني قيمته، أو من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع انتاجية و سلع استهلاكية ضرورية لتلبية حاجة السوق الداخلية. وعلى الرغم من أن القروض الخارجية تساعد الدولة المقترضة على حل جزء من مشكلاتها الاقتصادية فإن فيها كثيراً من المحاذير، أهمها^٣:

١. قد تستغل الدولة المقرضة وضع الدولة المقترضة على منح القروض ببعض الشروط، كأن تطالب ببيع المنتجات الوطنية بأسعار معينة، أو وضع إيرادات بعض نشاطها الاقتصادي تحت مراقبتها وتصرفها.

^١ زواش زهير، عبد الحميد مهري. محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨ - ٢٠١٩، ص ٦٩.

^٢ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.

^٣ محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، المالية العامة، ٢٠١٦، ص ٣١٥.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

٢. ان القروض الخارجية غالباً ما تكون بالعملة الاجنبية، مما يجعل الدولة المقترضة مرتبطة بأسعار هذه العملات التي غالباً ما تميل الى الارتفاع بالنسبة الى النقد الوطني، مما يترتب عليها أعباء مالية اضافية.

ونستنتج من ذلك أن القروض الخارجية تعرض الحكومة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل تذبذب أسعار الصرف وتقلب الأسواق المالية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية في العالم. أما الاقتراض الداخلي يجعل الدولة أكثر عرضة للمخاطر المالية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك تحمل الاقتصاد الوطني أعباء نقدية وعينية تفوق قدرة ذلك الاقتصاد، مما ينجم عنه تبعية اقتصادية للبلدان الأجنبية، وكذلك تبعية سياسية، لهذا السبب ولأسباب الأخرى يجب على الدول إلا تقدم على القروض الخارجية إلا بضمن قدرة الاقتصاد الوطني واستطاعته على دفع أقساط القرض في موعدها، زيادة على الفوائد وإلا ستعاني الكثير من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢: القروض الدائمة والقروض المؤقتة :

القروض الدائمة : هي القروض التي لا تحدد الدولة موعوداً لتسديدها، بحيث تقوم بالوفاء بجزء من هذه القروض كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك وتدفع الفوائد في أوقاتها المحددة، وتلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض العامة لأن التسديد فيها يتم عندما تتوفر لديها^١.
أما القروض المؤقتة: فهي القروض التي تمنح للمدة زمنية محددة، ويجب على المقترض الالتزام بمعايير وأسس محددة لتحديد حجم الاقتراض ومدته ومعدلات الفائدة، وضمان عدم تجاوز الحد الأقصى للدين المستدام، وأن تكون هذه القروض قابلة للسداد وتحدد فيها آجال لتسديد المبالغ المستحقة^٢.

أما القروض لأجل : هي أنواع من القروض التي تمنح لحقب زمنية طويلة تزيد عن ١٠ سنوات، وتستعمل عادة لتمويل مشاريع كبيرة وطويلة الأمد، مثل إنشاء المباني والجسور والطرق وتطوير البنية التحتية للدولة. وتتميز القروض الآجلة بمدة سداد طويلة وأسعار فائدة منخفضة نسبياً، مما يجعلها جذابة للحكومات التي ترغب في تمويل مشاريع ضخمة. وتختلف شروط القروض الآجلة من بنك إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وتخضع الى العديد من القواعد والشروط والضوابط التي تحدد الحد الأقصى للقروض والفائدة ومدة السداد. وعادة ماتوفر القروض لأجل من قبل المؤسسات المالية الكبيرة مثل البنوك والصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية، وتحتاج الدول إلى موافقة الجهات الممولة على الحصول على هذه القروض وتلبية متطلباتها. وعلى المقترض الالتزام بسداد القرض في مواعيده المحددة على وفق الشروط المتفق عليها، وإلا قد يتعرض البلد للعواقب الجانبية السلبية، مثل ارتفاع تكاليف الفائدة وتدهور العلاقات المالية مع المؤسسات الممولة^٣.

٣) القروض الاختيارية والاجبارية :

القروض الاختيارية : هي القروض التي تنجم عن عقد تراضي، إذ يتم بتراضي المتعاقدين واختيارهما والمكتتب في هذا النوع من القرض ليس له الحقوق سوى القبول أو الامتناع فبعض الكتاب عدوا عقد القرض الاختياري عقد اذعان، لأن المكتتب لا يستطيع مناقشة الدولة في

(١) محمد عباس محرز، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨ ص ٣٦٥.

² Hugh Daiton ، Principle of public finance، 4th Public، impression ، Rutledge and Kegan Paul LTD، 2006، P.177

^٣ مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي، ٢٠١٠، ص ٢٤ .

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

شروط القرض ولا يملك القبول أو الرفض، وفي الواقع أن المكتتب لا يخضع لإكراه هنا، لأنه يكتتب في القرض بدافع ذاتي وبقصد الحصول على الامتيازات المالية المقدمة. ونجاح هذه القروض متوقف على أكثر من عامل، وأهم هذه العوامل هي على النحو الآتي^١:

(١) تُوفّر الأموال لدى أفراد المجتمع وهذه الأموال فائضة عن تلبية متطلبات حياة الأفراد، بعبارة أخرى يجب أن يتوفر نوعاً من الادخار لدى المواطنين.

(٢) تُوفّر الميل العام لدى الأفراد للاكتتاب بمثل هذه القروض وهذا الأمر متعلق بنوع العلاقة بين السلطة والأفراد، في البلدان المتطورة قد تجد مثل هذه الاستجابة لدى المواطنين، ولكن في أغلب البلدان النامية الاستجابة للقرض الاختيارية محدودة، ومن الناحية الفنية فإن القروض الاختيارية نوعان: قروض وطنية وقروض تجارية.

القرض الوطنية: قروض تقدمها الحكومات إلى مواطنيها، وتستند إلى الدوافع الوطنية للمواطنين وانتمائهم لبلدهم وحماسهم لتحسين الاقتصاد الوطني. وترمي هذه القروض إلى تمويل مشاريع تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، تتمثل **القرض التجارية:** القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والمصارف للمكتتبين، وتتميز بتوفير مجموعة متنوعة من المزايا المادية والفوائد. ويتوقف الاقبال على هذه القروض على مقدار العائد المالي الذي يمكن للمكتتبين الحصول عليه عن طريق تلك القروض.

وتستعمل هذه القروض عادةً لتمويل مشاريع تجارية أو استثمارية، وتعدّ أحد الوسائل الرئيسية لتمويل الأعمال التجارية وتطوير الشركات.

أما القروض الاجبارية: أنها القروض التي تفرضها الدولة على مواطنيها بصورة إلزامية، وذلك مقابل تعهدا بسدادها في الوقت المناسب. وتلجأ الدول إلى مثل هذه القروض في الأزمات الاقتصادية والحروب والظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد. وتشبه القروض الاجبارية الضرائب لأنها مفروضة بصورة إلزامية، إلا أنها تختلف عن الضرائب في أنها غالباً ما تعود المبالغ المدفوعة لدافعها، مع فوائد تحددها السلطات العامة. ويمكن الحصول على القروض الاجبارية بأكثر من طريقة، ومنها دخل المواطن وثروته، ومقدار الضريبة التي يدفعها، ومدخراته، وغيرها من العوامل. وتتضمن الأهداف الاقتصادية للقرض الاجبارية توفير تمويل إضافي للحكومة لتمويل المشاريع والبرامج الحكومية والتنمية، وتحفيز الاستهلاك والإنفاق في الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد، وتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، وتحسين البنية التحتية للبلاد، وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين وتحسين مستوى المعيشة لديهم.

١،٢،٦: الآثار الاقتصادية للدين العام :

١. أثر الدين العام على الاستهلاك والادخار: يؤثر في الاستهلاك والادخار بتشجيع الأفراد على الاكتتاب في سندات القروض العامة، مما يرفع الميل للادخار وينخفض الميل للإنفاق. ولكن في حالات التضخم، قد يزيد إصدار القروض العامة من الميل للإنفاق بدلاً من الاستثمار في السندات العامة^٢.

(١) محمد خالد المهديني وخالد الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ٨٦.
* عقد الإذعان: هو عقد الذي يقبل فيه أحد الطرفين كامل شروط وبنود العقد دون أن يكون له الحق في تعديلها أو الإضافة عليها ليس له غير الخضوع الكامل لإرادته الطرف الثاني.

٢ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص ٣٧٨.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

٢. أثر الدين العام في الاستثمار : يؤثر الدين العام في الاستثمار بتوجيه حصيلته القروض العامة ويؤثر في التوازن الاقتصادي بناءً على كيفية استعمال حصيلته القرض، فإذا استعملت في مشروعات إنتاجية تزيد من الطاقة الانتاجية، أما استعمالها في مشروعات استهلاكية أو خدمات فلا تفيد سوى طبقات معينة^١.

٣. أثر الدين العام في توزيع الدخل القومي: يؤثر عن طريق مصادر الانفاق العام والقروض العامة. إذا انفق القرض على السلع والخدمات، فإنه يساعد في تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل التفاوت، لكن إذا زيد الانفاق على القروض دون زيادة في حجم السلع والخدمات، فإنه يؤدي إلى التضخم وفقدان الأفراد لقوتهم الشرائية. لذلك، يتأثر توزيع الدخل القومي بنحو كبير بأثر الدين العام على الانفاق العام والقروض العامة على أثر انفاق القرض وأثر دفع فوائد القروض على النحو الآتي:

(١) أثر انفاق القروض العامة على توزيع الدخل الوطني: يترتب على الانفاق مبلغ القرض زيادة في دخل المستفيدين من الانفاق من دون نقص في دخول أصحاب السندات، فإن كان المستفيدون من أصحاب الدخل المحدود ترتب على هذا التقليل من تفاوت الدخل، أما إذا ترتب على زيادة الانفاق للقرض زيادة القوة الشرائية من دون زيادة في حجم السلع والخدمات فيترتب على ذلك (التضخم) وتوزيع الدخل الجديدة في غير صالح الطبقات المحدودة أي يفقدون من قوتهم الشرائية الحقيقية^٢.

(٢) أثر دفع فوائد القروض على توزيع الدخل الوطني: فيعتمد على عنصرين هما الطبقة المالكة لسندات القروض وعلى مصدر تمويل فوائد القرض فإن كان المكتتبون من أصحاب الدخل المحدود وصغار المدخرين ومصدر تمويل فوائد القروض تمويل من حصيلته الضرائب التصاعدية على الدخل، فإنه يترتب على دفع الفوائد نقل الدخل من أصحاب الدخل المرتفعة إلى ذوي الدخل المحدود وعليه أثر القروض بالنسبة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني يميل إلى تقليل حدة التفاوت وتحقيق المزيد من التقارب في الدخل بين الطبقات الاجتماعية، ويحدث العكس إذا كانت فوائد القروض تمويل من الضرائب غير المباشرة فيترتب على ذلك تحمل الطبقات المحدودة غالبية العبء ويميل أثر القروض في إعادة توزيع الدخل الوطني إلى زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية^٣.

المبحث الثالث

أهم المؤشرات لبيان العلاقة بين متغيرات أسعار الصرف وأجمالي الدين العام.

إن التغيرات في القطاع النقدي لا بد أن يقابلها تغيرات في الجانب الحقيقي لضمان إدانة النمو الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضرورياً لاستقرار الاقتصاد القومي، وقد يترتب على هذه التغيرات كلف مالية واجتماعية واقتصادية قد يكون الدين العام أحد سبل تمويلها، لذلك تدعو الحاجة إلى فهم واستيعاب العلاقة أعلاه ومحاولة وضع معايير محددة لبيان تلك الكلف (التأثيرات) .

^١ فتحي أحمد ذياب، المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٠٦ .

^٢ باهر محمد عتلم، المالية العامة (أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية)، مكتبة الشروق للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٨٥ .

^٣ محمد شاكر عصفور، المصدر السابق، ص ٣٩٧ .

١,٣,١ أهم المؤشرات المستعملة لبيان تلك التأثيرات:

1. مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

تعود العلاقة المتبادلة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي إلى أن تمويل الإنتاج يرجع إلى مصادر ذاتية للقطاعات الاقتصادية الداخلية المساهمة في تركيبه ومنها القطاع الحكومي. ومصادر خارجية متمثلة بقطاع العالم الخارجي، وان ما يدفع من فوائد وابعاء الدين تمثل احد بنود تكاليف الإنتاج عن ديون سابقة لم تسهم في الوقت الحاضر بالناتج المحلي الإجمالي الحالي ، وقد تحدث القروض العامة اثاراً انكماشية في الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما اذا كانت داخلية اذ تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل المخصص للاستثمار أو الاستهلاك ومن ثم تراجع الانتاج وقد يرافق ذلك ركود اقتصادي تنخفض فيه القوة الشرائية للعملة المحلية ،مما يعني ضمنا ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية أزاء العملة المحلية .

اطلق صندوق النقد الدولي IMF برنامجاً طويل الأمد بشأن الدين العام نتيجة الازمات النقدية التي تصيب بعض اقتصاديات البلدان النامية ، ومن ثم اصبحت الحاجة ملحة لتعديل السياسات الاقتصادية على وفق حجم الاحتياطات الدولية واجمالي الدين العام وحجم التدفقات المالية والرأسمالية الخارجية لان ذلك سيتيح لواضعي تلك السياسات اتخاذ الاجراءات الملائمة^١.

ان عملية تحقيق الاستدامة المالية تتطلب مدة زمنية طويلة وجهداً متنامياً لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق فائض حقيقي في الموازنة العامة وتخفيض العجز المتنامي فيها^٢، وعادة ما تكون نسبة الأمان (٦٠%) والمعتمدة في العديد من الدول ومنها دول الاتحاد الأوروبي. اما اذا زادت الديون عن هذه النسبة فيعني ذلك بان الديون العامة تجاوزت الحدود الأمانة للاقتراض وتحقيق الاستدامة المالية، كما ان نسبة أي عجز الى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ٣ % على وفق معاهدة الاستقرار، فعلى المدى المتوسط يجب ان تكون الموازنة متوازنة ويتم قبول عجز مقداره ١% من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي حالة انخفاض نسبة الدين وارتفاع معدل النمو للناتج المحتمل يمكن قبول معدل ٣% ويمكن حساب هذا المؤشر في^٣.

$$\text{نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100 \%$$

٢. معدل نمو الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمثل النمو الاقتصادي توسيع قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع ويعكس قدرة الحكومة على زيادة رفاهية الفرد ، يوضح لنا هذا المؤشر حركة التغير في الدين العام اذا ما قورنت بحركة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ويكون البلد في وضع امن حينما يكون^٤:

— معدل التغير في الدين العام أقل من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي ويشير ذلك إلى تغيرات إيجابية بحركة الدين العام ومن ثم أزاء الدين العام نحو معدلات أمنه.

— معدل التغير بزيادة في الدين العام أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي ويشير الى تغيرات سلبية لحركة الدين العام ومن ثم أزاء اتجاه الدين نحو الخطورة^٥.

^١ صندوق النقد الدولي IMF، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي ، المذكرة الفنية (مؤشرات ، ٣٠ ابريل ٢٠٠٣)

^٢ د. فوزي عطوي ، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣٤ .

^٣ Wagner H.J, and others ، 'Europäische Integration Recht und ökonomie' verlag ، France ، 2009،p 675.

^٤ Edward Shapiro، 'Macroeconomic Analysis' ، 3ed ، Harcourt Brace ، USA ، 1974،P26.

^٥ حسام صالح أبو علي، الدين العام/ دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٨، ص ٤ .

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

ويمكن تفسير تلك العلاقات على قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل القومي وزيادة الحصيلة الضريبية التي تؤدي الى تقليل العجز في الموازنة العامة ومن ثم رفع مستويات الاستهلاك والاستثمار والادخار وعدم الحاجة الى الاقتراض الذي يزيد العجز ويفاقم الاتجاهات السلبية في النمو. ويمكن حساب قيمة هذا المؤشر باستعمال الصيغة الآتية :

$$\text{معدل نمو الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{معدل نمو الدين العام}}{\text{معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

فاذا كانت قيمة المؤشر تساوي واحداً فان ذلك يوضح ان معدلات نمو الدين العام والناتج المحلي متقاربة وعندئذ لابد من زيادة نمو الناتج بوتيرة أسرع من نمو الدين العام لضمان سداد الدين مع خدمة الدين ، واذا كانت قيمة المؤشر اكبر من الواحد الصحيح ، فان هذا يوضح أن الدين العام ينمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج ومن ثم تظهر الحاجة ملحة لزيادة حجم الناتج ومعدلات نموه بصورة متسارعة لضمان سداد الدين العام في الاقل مع فرصة لتحقيق النمو ، وفي حال اصبحت قيمة المؤشر اقل من الواحد الصحيح فان ذلك يؤشر تنامي الناتج والدخل بوتيرة اسرع من نمو الدين العام .

٣. مؤشر الدين العام الى الصادرات

يُعبّر هذا المؤشر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من السلع والخدمات ويدل ارتفاع هذا المؤشر على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الأجنبية كما يدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشكلات في الوفاء بالتزاماته المالية أزاء الدائنين. ويمكن حساب المؤشر على وفق المعادلة^١

$$\text{نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{اجمالي قيمة الصادرات}} \times 100\%$$

وتوجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد (العملة المحلية)، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبةً إلى الواردات سوف تتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة زيادة طلب الأجانب عليها، ومن ثم تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة الى الاجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، ويؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة الى المقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، إذ تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة الى المقيمين. ان هذه الاختلالات تخلق ضغوطاً تضخمية تسهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري^٢.

٤. مؤشر عدم ثبات قيمة العملات: -

ان تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي (السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة) هو عاملاً مهماً لاستدامة الدين ومن ثم لابد من زيادة الناتج الصناعي ليقابل الزيادات التي قد تنشأ في الدين العام لضمان تناسب العلاقة بين المتغيرين، ويقارن هذا المؤشر التناسب

^١ مابح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل أثر الدين العام على بعض المتغيرات في دولة مصر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، مجلد ١٢، العدد ٣٥، ٢٠١٦، ص ٥.

^٢ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠١٠، ص ٧٩.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

بين الدين الخارجي والداخلي مع تناسب بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار في الاقتصاد القومي، ويمكن تقدير قيمة هذا المؤشر بحسب الصيغة الآتية :

$$b = \frac{B + eB^*}{y + ey^*}$$

حيث ان (b) هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

B: هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للإتجار

e: هو سعر الصرف الحقيقي

B*: هو الدين من ناحية السلع القابلة للإتجار

y: هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للإتجار

y*: هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للإتجار

وهناك حالة جديرة بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي على النحو الآتي:
فإذا حدث توافق تام بين تكوين الدين العام مع تكوين الناتج عندئذ لا تؤثر تغيرات الصرف في الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى إذ كانت القيمة أقرب إلى الصفر بدلا من اقترابها من الواحد الصحيح نلاحظ درجة عالية من حساسية الوضع المالي أزاء تقلبات سعر الصرف الحقيقي. ومن ثم فإن قيمة المؤشر تقع بين حدين اعلى وادنى كما في الصيغة الآتية^١:

$$\frac{\frac{B}{y} \cdot \frac{eB^*}{ey^*}}{1} = (0 \leq b \leq 1)$$

يشير الواقع الاقتصادي لمعظم البلدان النامية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني ضمنا انخفاض حصيللة العملات الاجنبية وقصور الادخار لمواجهة الاستثمار، ومن ثم تظهر الحاجة ملحة الى الاستدانة الداخلية والخارجية لزيادة القدرة الاستيرادية للاقتصاد القومي في ظل تزايد الطلب الكلي ووجود فجوة الموارد مما يؤثر ضرورة تعديلات الصرف وفقا لموقع الاقتصاد القومي من الدورة التجارية وفجوة الموارد.

٥. مؤشر حصة الفرد من الدين العام:

ان اتجاه حجم نصيب الفرد من الدين العام يعد مؤشراً على علاقة الدين العام بحجم السكان و يوضح المؤشر حصة كل فرد من الدين العام ويوضح التناسب بين نصيب الفرد من الدين العام مع نصيبه من الدخل القومي، والذي يتخذ نسبة الدين من متوسط دخل الفرد في السنة والذي يُقاس عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدين العام} = \frac{\text{الدين العام}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

^١ سي بول هالرود - رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسين ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ص ٦٩٣.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

فكلما كانت تلك النسبة منخفضة فإن ذلك يدل على وجود اتجاهات ايجابية بين عدد السكان وحجم المديونية وان هناك فرصة لاستدامة النمو والحفاظ على حصة الاجيال اللاحقة من الثروة والدخل، والعكس صحيح كلما ازد نصيب الفرد من الدين العام^١.

٦. مؤشر الاقتدار المالي :

يوضح هذا المؤشر قدرة المالية العامة على إعطاء الحلول لمواجهة مشكلة الدين العام في المستقبل بمعنى قدرة المالية العامة على تحمل الأعباء المالية الموجود منها حاليا وتقليل الاعتماد عليها في المستقبل .

ويمكن ملاحظة ما يأتي على طريقة تأثير هذا المؤشر :

— مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث يصبح الوضع سليما إذا اقتربت حالة التعادل بينهما بحيث تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة دون الحاجة إلى الاستدانة المالية ، أما إذا ازداد معدل نمو النفقات العامة عن النمو في الإيرادات العامة فمعنى ذلك أن الاقتصاد القومي سيتعرض إلى ضغط الدين العام وربما يتم إعداد الموازنة بعجز لتمويل فجوة الموارد ، على ان استمرار العجز في الموازنة العامة مدة طويلة قد يترتب عليه زيادة عبء الدين الداخلي للحكومة وقد تلجأ عندئذ الى زيادة الضرائب لتسديد ذلك العجز وسيؤدي هذا بالنتيجة إلى تخفيض حجم الاستهلاك والادخار وسيؤثر في العرض الكلي والطلب الكلي ، والعكس صحيح في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة^٢.

— مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، ولكن إذا قل سعر الفائدة عن معدل نمو الدين العام فإن الأمر ينذر بالخطر، مما يحتاج الى جهد اقتصادي لوضع حلول لمعالجتها وتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة عليها^٣.

ويمكن تقدير قيمة المؤشر عن طريق المعادلة الآتية :

مؤشر الاقتدار المالي = سعر الفائدة الحقيقي- معدل نمو الدين العام

إذا كانت قيمة المؤشر اكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يؤشر وجود خطر على الاقتصاد القومي على خدمة الدين وتسديد اعباءه نظرا لوجود ضغوط تضخمية قد تتخفف قيمة العملة الوطنية أزاء العملات الأجنبية ومن ثم وجود صعوبات محددة في خدمة الدين العام ولاسيما الخارجي منه .

٧. مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الاجنبي :

ويمثل علاقة الدين الخارجي بالاحتياطيات الدولية للبلد من العملات الأجنبية، فكلما كانت نسبة الاحتياطيات الرسمية للدين الخارجي مرتفعة كلما أشار ذلك إلى درجة أمان ملائمة في الاقتدار المالي وامكانية اكبر على سداد الدين العام وفوائده ، وكلما كانت نسبة الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية إلى الدين الخارجي منخفضة أشر ذلك وجود مخاطر للدين العام على اتجاهات استقرار الاقتصاد القومي وسهولة تعرضه إلى مخاطر الدين العام ، ويمكن احتساب قيمة المؤشر كما يأتي:

$$Fs=(m+r)-(x+t).....(1)$$

$$I=Ds+(m+r)-(x+t).....(2)$$

^١ احسام صالح أبو علي، مصدر سابق، ص ٤٧.

^٢ اشرف محمد دواية، أزمة الدين العام المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦، ص ٣٥.

^٣ محمد عبدالحليم عمرو ، الدين العام، المفاهيم —المؤشرات- الآثار، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٤.

*سعر الفائدة الحقيقي. سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه التضخم.

$$I- Fs =(m+r)-(x-t).....(3)$$

FS: الادخارات بالعملة الأجنبية

I: الاستثمار

DS: الادخارات بالعملة المحلية

(m+r): مدفوعات البلد إلى الأجانب وهي الاستيرادات مضاف إليها مدفوعات الفائدة

(x+t) : مقبوضات البلد من الخارج وهو الصادرات مضاف إليها تحويلات العاملين في الخارج.

(x-t) : مقبوضات البلد من الخارج وهو الصادرات مطروحا منها تحويلات العاملين إلى الخارج.

مما تقدم فإذا ما عجزت المدخرات المحلية عن تلبية الانفاق الاستهلاكي والاستثماري سيؤدي ذلك إلى حدوث (فجوة خارجية) بين مقبوضات البلد من الخارج وبين مدفوعاته إلى الخارج مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، ولمعالجة العجز نلجأ إلى الاحتياطي النقدي الأجنبي المتاح لدى البلد، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطيات من العملة الأجنبية تلجأ إلى التمويل من الخارج ، وتتفاقم هذه العملية كلما ازدادت الاختلالات الاقتصادية^١.

ويمكن استعمال مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية لتقييم مدى استقلالية البلد عن الديون الخارجية ولتحديد مدى قدرته على تحمل الديون الخارجية، ويوفر هذا المؤشر معلومات مهمة للمستثمرين والمتعاملين في السوق المالية لتحديد مدى خطورة الاستثمار في البلد المعني ، وتؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية في مستوى نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية فعلى سبيل المثال، يمكن للعوامل الاقتصادية مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية التي ينتجها البلد أو ارتفاع التضخم المفرط في البلد أن تؤدي إلى تراجع في قيمة العملة الوطنية ومن ثم تقليل قيمة الاحتياطيات الأجنبية الموجودة لديه، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية^٢.

١,٣,٢ : العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وتأثيرها في الدين العام:

ترتبط علاقة الصرف بالميزان التجاري بنحو وثيق، حيث يتأثر سعر الصرف بعوامل عديدة مثل العرض والطلب على العملة ونسب الفوائد والتضخم والاستثمارات الأجنبية وغيرها. وتؤثر هذه العوامل بدورها على قيمة الصادرات والواردات، مما يؤثر في الميزان التجاري بنحو عام ، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت قيمة العملة المحلية، فإن هذا يجعل المنتجات المحلية أكثر تكلفة على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى تراجع صادرات الدولة وزيادة وارداتها، ومن ثم تقلص الفائض التجاري أو يتحول إلى عجز تجاري. وعلى العكس، إذا انخفضت قيمة العملة المحلية، فإن هذا يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية على المستوى الدولي، مما يزيد من صادرات الدولة ويقلص وارداتها، ومن ثم يزيد الفائض التجاري، وتؤثر هذه التغيرات في العجز أو الفائض التجاري على الدين العام، حيث يتعين على الحكومة تمويل العجز التجاري عن طريق الاقتراض، مما يزيد من حجم الدين العام ويزيد من العبء المالي على الحكومة. وبالمثل، إذا

^١ فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية ، الأسباب والآثار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد ١٣ ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٢.

^٢ تقرير البنك الدولي (Global Economic Prospects) ٢٠٢١ ، ٣٧

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

كان هناك فائض في الميزان التجاري، فإن ذلك يساعد على تقليص الدين العام، حيث تستطيع الحكومة تقليل حجم الاقتراض والدين العام^١.

١,٣,٣ : العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة:

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانين جانب الإيرادات وجانب النفقات الذي يضم بند الأجور، والتحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة الذي يعتمد على الضرائب والرسوم المختلفة والإيرادات الرأسمالية كالقروض الداخلية من المصارف أو القروض العامة، وعجز أو فائض الموازنة العامة له علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحاً كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحريرية في مجال تجارتها الخارجية، وإن وضعية الموازنة للدولة تنعكس على وضعية الميزان التجاري لها، أن العجز في الميزان التجاري هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة (عجز داخلي)، وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائياً للعجز الخارجي^٢، وتميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق الفائض في الموازنة العامة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق الفائض، وهذا كله يؤدي إلى رفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي^٣.

كما أن هذه السياسة تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أما السياسة التوسعية فأنها ستشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان التجاري الجاري وستزيد من الاقتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائضاً في الميزان الجاري، أما الضرائب فيكون لها رد فعل مختلف بحسب الهدف المرجو منها تحقيقه، فإذا كان الهدف معالجة التضخم فأنها تخفض سعر الصرف، ولكن أثرها سيكون عكسياً لو فرضت الضرائب على رؤوس الأموال الداخلة فأنها ستشكل قيداً عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف^٤.

١,٣,٤ : أثر سعر الصرف في رؤوس الأموال:

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض في قيمة العملة، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فأنهم في هذه الحالة سيقومون بتحرير أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير مستحقاتهم وتأجيلها لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف^٥.

١,٣,٥ : العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والدين العام الداخلي :

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكثلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي رفعت عملتها الخارجية أزاء العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى

١ عبد العزيز الدخيل ، علاقة الصرف بالميزان التجاري وتأثيرها على الدين العام ، مجلة المال ، الجامعة السعودية ، ٢٠١٧

٢ عتروس عبد الحق، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

٣ حمدي عبد العظيم، المصدر السابق، ص ١٣٦ .

٤ عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ٧٦.

٥ بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٦٦.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام

الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية^١.

١,٣,٦ : العلاقة بين سعر الصرف وعبء القروض الخارجية :

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض للعملة دائناً أو مديناً^٢ :

١. في حالة كون البلد المخفض لعملة دائناً، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عمله المحلية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته المحلية، فإنه سيستلم المقدار نفسه الذي اقترضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

٢. عندما يكون البلد المخفض لعملة مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عمله المحلية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته المحلية، فإنه سوف يدفع المقدار نفسه من الديون والفوائد بعملته المحلية التي خفضت ويستفيد البلد المدين من تخفيض عمله المحلية في هذه الحالة بمقدار التخفيض نفسه .

١,٣,٧ : التأثير في حجم الديون عن طريق عمليات المقاصة:

يقصد بهذا الأسلوب اجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة أزاء الأخرى من دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها، ويتم تسوية الصافي بسدادها للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على تخفيض عدد من المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضاً على تخفيض عمولات المصارف، ويساعد على أحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة^٣، وذلك عن طريق اجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بالعملة نفسها تاريخ الاستحقاق نفسه بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل ، ويطبق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة^٤.

^١ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد الطيف خشالي، المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٣٢.

^٢ صبحي حسون الساعدي وايد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد ٤ العدد ٧، ٢٠١١ ص ٩٢
* عب القروض:- تكلفه تسديد القرض مضاف اليها الفوائد المترتبة عليه.

^٣ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٩٥ .

^٤ عبدالحق عتروس، المصدر السابق، ص ١٩٥ .

تحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

تمهيد :

تهتم سياسات الاقتصاد الكلي (النقدية، المالية، التجارية، الصرف) بتفعيل الأثر النقدي والمالي في المديين المتوسط والطويل (لان إجراءات السياسة النقدية غالبا ما تستهدف الأثر قصير الأمد لفاعليتها في هذا الاتجاه) في اجمالي المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والادخار ومن ثم التأثير في متغيرات العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد القومي ، وفي هذا الاتجاه تحتل تغيرات الصرف حيزا مهما في التأثيرين أعلاه وفي كل الأجل ، وفي اقتصاد كالاقتصاد العراقي وبعد عام ٢٠٠٣ ركزت السياسة النقدية على استهداف التضخم عبر الصرف والتأثير في اتجاهات الدين العام كأحد الأهداف الوسيطة لها .

المبحث الأول

تحليل تطور بعض المتغيرات الرئيسية في اقتصاد العراق

على الرغم من انه تم جمع بعض المنشأة العامة الى القطاع الخاص الموالي للحكومة في عام ١٩٨٧ والدعوات المتكررة لهيكله القطاع العام بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن الاقتصاد العراقي ظل متمسكا به ويشكل نسبة عالية من اجمالي الناتج المحلي للهيكل الاقتصادي، وان معظم النشاط الاقتصادي يتم فيه وسيؤدي هذا بالنتيجة الى تعمق الاختلالات الهيكلية فيه وضعف مهام القطاع الخاص في النمو والتنمية، فضلا عن ريعية اقتصاده الذي يعتمد النفط في تمويل العرض والطلب الكليين، وانعكاس ذلك على الدين العام والصرف معا، وبما ان

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

مليون برميل ومعدل سعر البرميل المصدر (٥٣,٥) دولار يومياً كما في الملحق ٢. فضلاً عن ذلك أدت زيادة أسعار النفط إلى زيادة الاحتياطيات الاجنبية واستقرار في سعر صرف الدينار العراقي.^(١)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط (١)	معدل التغير السنوي % (٢)	الناتج المحلي بالأسعار الجارية بدون النفط (٣)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مع النفط (٤)	معدل التغير السنوي % (٥)	الناتج المحلي بدون النفط بالأسعار الثابتة (٦)
٢٠٠٤	٥٣,٢٣٥,٣٥٨	----	١٦,١٨٢,٩١٤	١٠١,٨٤٥,٢٦٢	----	٤٥,٨٣٠,٣٦٧
2005	٧٣,٥٣٣,٥٩٨	٣٨,١٢	٢٦,٣١٠,٣٢١	١٠٣,٥٥١,٤٠٣	١,٦٧	٣٨,٥٩٤,٨٩٠
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٨,٩٥٤	٢٩,٩٩	٣٣,٦٩٥,٨٥٧	١٠٩,٣٨٩,٩٤١	٥,٦٣	٤٣,٢٥٤,٠٢١
٢٠٠٧	١١١,٤٥٦,٨١٣	١٦,٦٠	٣٥,٣٤٤,٠٧١	١١١,٤٥٦,٨١٣	١,٨٨	٥٩,٠٧٢,٢١١
٢٠٠٨	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	٤٠,٨٨	٧٨,٨٦٠,٠٦٢	١٢٠,٦٢٦,٥١٧	٨,٢٢	٨٧,٥٣٧,٨٠٠
٢٠٠٩	١٣٠,٦٤٢,١٨٧	- ١٦,٨٠	٧٤,٤١٠,٩٨٧	١٢٤,٧٠٢,٠٧٥	٣,٣٧	٥٦,٢٠٠,٠٠٠
٢٠١٠	١٦٢,٠٦٤,٥٦٥	٢٤,٠٥	٨٩,١٥٩,٥٦٥	١٣٢,٦٨٧,٠٢٩	٦,٠١	٧٤,٤٠٠,٠٠٠
٢٠١١	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	٣٤,٠٩	١٠١,٨٣٨,٧٠٧	١٤٢,٧٠٠,٢١٧	٧,٥٤	٩٦,٢٠٠,٠٠٠
٢٠١٢	٢٥٤,٢٢٥,٤٩٠	١٦,٩٧	١٢٧,٧٩٠,٤٩٠	١٦٢,٥٨٧,٥٣٣	١٣,٩٣	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٣	٢٦٧,٣٩٥,٦١٤	٥,١٨	١٤١,٨٢٢,٦١٤	١٧٤,٩٩٠,١٧٥	٧,٠٨	٤٣,٢٠٠,٠٠٠
٢٠١٤	٢٦٦,٤٢٠,٣٨٤	-٠,٣٦	١٤٩,٤٨٠,٣٨٤	١٧٥,٣٣٥,٣٩٩	٠,١٩	٣٩,٠٢١,٠٠٠
٢٠١٥	١٩٩,٧١٥,٦٩٩	-٢٥,٠٣	١٣٨,٧٥٠,٦٩٩	١٨٢,٠٥١,٣٧٢	٣,٨٣	٨١,٧٤١,٠٦٦
٢٠١٦	٢٠٣,٨٦٩,٨٣٢	٢,٠٨	١٤٣,٢١٦,٨٣٢	١٩٩,٤٧٦,٦٠٠	٩,٥٧	٧٢,٤٠٠,٠٠٠
٢٠١٧	٢٢٥,٩٩٥,١٧٩	١٠,٨٥	١٤٠,٢٠١,٠٧٩	٢٠١,٥٢٨,٢١٥	١,٠٢	٧٢,٥٥٠,١٥٧
٢٠١٨	٢٥١,٠٦٤,٤٧٩	١١,٠٩	١٦٤,٩٤٥,٤٧٩	١٩٩,١٢٩,٢٩٨	-١,١٩	٧٦,٦٧٣,٤٨٦
٢٠١٩	٢٦٢,٩١٧,١٥٠	٤,٧٢	١٤٨,٥٣٠,٨٥٠	٢١٣,٥٢٨,٤٨٤	٧,٢٣	٨٠,٧١٣,٧٦٦
٢٠٢٠	١٩٨,٧٧٤,٣٢٥	-٢٤,٣٩	١٣٧,٩٧٨,٦٢٥	١٨٨,١١٢,٢٦٥	-١٣,٥١	٧٧,١٨٨,١١٢
٢٠٢١	٣٠١,٤٣٩,٥١٣	٥١,٦٤	٢٣٢,١٨٣,٣٧٣	٢٠٢,٤٦٨,٢٨١	٧,٦٣	٨٨,٠٧٣,٧٠٢

جدول (١)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢١ (مليون دينار)
المصدر: العمود (١ ، ٣ ، ٤) البنك المركزي، النشرات السنوية مديرية الإحصاء والأبحاث للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١)
-العمود (٢ ، ٥) من إعداد الباحثة اعتماداً على الصيغة الآتية:

معدل التغير السنوي = قيمة الناتج في السنة الحالية - قيمة الناتج في السنة السابقة / قيمة الناتج في السنة السابقة × ١٠٠ %
علماً ان سنه الأساس ٢٠٠٧، بينما سجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً الى

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

(١٨٧. ٦٤٢. ١٣٠) مليون دينار عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٦,٨٠% -) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتراجع كميات انتاج وتصدير النفط الى الخارج. بينما سجلت القيمة المضافة للنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً إلى (١٢٤. ٧٠٢. ٠٧٥) مليون دينار وبمعدل تغير مقداره (٣,٣٧%) فيما حققت باقي القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية)، نمواً ملائماً للعام ذاته وخاصة بعد انخفاض مساهمة القطاع النفطي.

وفي الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) سجلت القيمة المضافة للنتاج المحلي الاجمالي ارتفاعاً لتبلغ (١٦٢,٠٦٤,٥٦٥، ٢١٧,٣٢٧,١٠٧، ٢٥٤,٢٢٥,٤٩٠) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (٢٤,٠٥%)، (٣٤,٠٩%، ١٦,٩٧%) بسبب تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بعد أزমে ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فضلاً عن اتخاذ الحكومة سياسات مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري بغية تحقيق معدلات مرتفعة في نمو الاقتصاد العراقي نتيجة الفائض المالي في الموازنة العامة^(١). كما أسهمت في تلك الزيادة المتأتية من القطاعات التوزيعية والخدمية وعلى حساب القطاعات السلعية كما في ملحق ١ وهذا ناتج عن توجه الحكومة بأهمية تلك القطاعات ومحاولتها لتقليل الاعتماد على النفط ممولاً وحيداً للموازنة .

أما الأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥) فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليلبلغ نحو (٣٨٤,٤٢٠,٢٦٦، ١٩٩,٧١٥,٦٩٩) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقداره (٠,٣٦% -، ٢٥,٠٣% -) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والعجز الحاصل في الموازنة العامة، فضلاً عن تدهور الوضع الامني نتيجة دخول العصابات الارهابية الى الاراضي العراقية، مما أدى الى صعوبة انتاج النفط في بعض الحقول^(٢)، فضلاً عن عدم إقرار الموازنة العامة للدولة العراقية نتيجة عدم إقرارها من قبل الحكومة العراقية والبرلمان العراقي .

حقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مع النفط ارتفاعاً للمدة (٢٠١٩-٢٠١٤) ليلبلغ (٢٠١,٥٢٨,٢١٥ ٢٠١,٤٧٦,٦٠٠، ١٩٩,٤٧٦,٦٠٠، ١٨٢,٠٥١,٣٧٢، ١٧٥,٣٣٥,٣٩٩) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية (٠,١٩%، ٣,٨٣%، ٩,٥٧%، ١,٠٢%) على التوالي بسبب السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض الرقم القياسي للأسعار نتيجة سعي الدولة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وضبط معدلات التضخم، والسعي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الاقتصاد العراقي.

بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط (٨٣٢. ٨٦٩. ٢٠٣، ١٧٩. ٩٩٥. ٢٢٥. ٤٧٩. ٠٦٤) مليون دينار للأعوام (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي ، بسبب توجه البنك المركزي العراقي إلى دعم ومساندة الاقتصاد العراقي في ظل الظروف التي شهدها عن طريق سياسته النقدية وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي. ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (١٥٠. ٩١٧. ٢٦٢) مليون دينار عام (٢٠١٩) بسبب سعي الدولة إلى دعم القطاعات الاقتصادية وتنشيطها بهدف رفع معدلات النمو للاقتصاد العراقي، بينما سجل انخفاضاً إلى (٣٢٥. ٧٧٤. ١٩٨) مليون دينار عام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي قدره (٢٤,٣٩% -) بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام والعجز في الموازنة العامة، وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل لبعض الأوقات في البلد، مما أدى إلى صعوبة انتاج السلع والخدمات. بينما سجل ارتفاعاً الى (٥١٣، ٤٣٩، ٣٠١) مليون دينار عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي قدره (٥١,٦٤%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والانفاق العالي في الموازنة العامة.

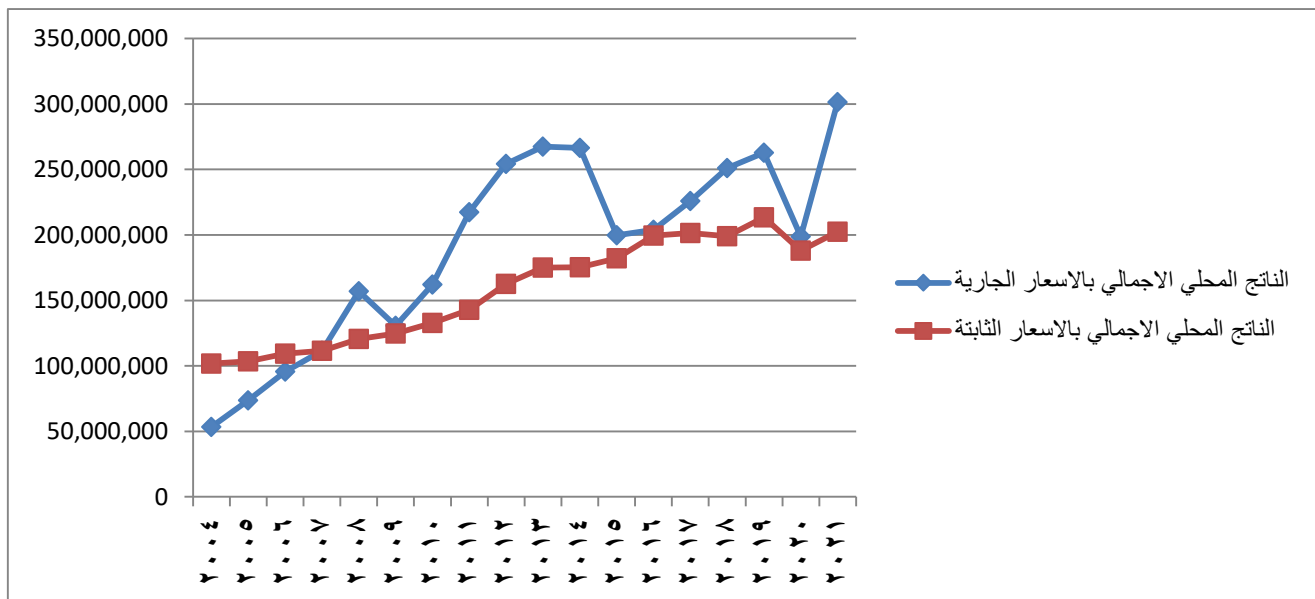
(١) البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩).
(٢) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، مديرية الاحصاء والابحاث، ٢٠١٤، ص ٤٥.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

و على العموم نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد تراجعت لصالح القطاعات التوزيعية والخدمية كما في الملقق (١) وكان مؤشرا واضحا على سعي الاقتصاد العراقي إلى تخفيض ريعية إيراداته من جهة ولإعطائه مرونة أكبر في مواجهة الصدمات التي قد يتعرض لها . وبمتابعة شكل (٤) نجد ان الناتج المحلي بالأسعار الجارية كان اعلى منه بالثابت وهذا يرجع إلى استبعاد التضخم من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، مع ملاحظة الاتجاه التصاعدي لكلا المنحنيين مما يؤشر الزيادة المضطردة سنة بعد اخرى .

شكل (٤)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢١



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (١).

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

٢,١,٢ تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي :

يعد قطاع التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية لسد الطلب الكلي وتكوين العرض الكلي، ويعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد في العالم، إذ يقوم بربط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض عن طريق علاقاتها التجارية، فضلاً عن أنه يساهم في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة، ويساعد أيضاً في زيادة رفاهية الدولة عن طريق توسيع الخيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار، فضلاً عن ذلك تأتي التجارة الخارجية بوصفها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، ومستويات الدخل فيها وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري^(١)

اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) إلى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الاستفادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية لتكون حافزاً لبذل المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

وبمتابعة جدول (٢) نجد أن اجمالي الصادرات قد ارتفعت من (٩٣٠، ٨٧٧، ٢٥) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٨٩٣، ٤٨، ٠٣١) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي قدره (٨٥، ٦٠٪) بسبب زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بينما سجلت انخفاضاً إلى (٦٢٩، ٧٨٦، ٤٤) مليون دينار عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي قدره (٦، ٧٥٪-) بسبب تدهور الوضع الامني في البلد ومشكلات النقل الداخلي والخارجي، أما الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) فقد سجلت ارتفاعاً من (٤٩، ٦٨٥، ٤٥٠) مليون دينار إلى (٧٦، ٠٢٥، ٢٣٧) مليون دينار على التوالي بسبب تحرير سياسة التجارة الخارجية وتحسين قيمة الدينار العراقي التي ساعدت في زيادة حجم الصادرات والواردات.

وعلى العموم يلاحظ أن ارتفاع حركة التجارة الخارجية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ناتجة عن تحرير حركة التجارة الخارجية وزيادة حجم الإعفاءات الكمركية ودعم سعر الصرف للدينار العراقي وزيادة حجم الصادرات النفطية والسلع الاخرى ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إذ وقع العراق اتفاقية تجارية بقيمة (١، ٢) مليار دولار والتي تضمنت تبادل السلع والخدمات بين تركيا والعراق وفي العام نفسه أيضاً وقعت اتفاقية بين العراق وايران بقيمة (١) مليار دولار تم تنمية التجارة لعدد من اتفاقيات تجارية واقتصادية^(٢). فضلاً عن سعي الدولة في العراق لإعادة ما دمرته الحرب وتوسيع القاعدة الانتاجية، سجل اجمالي الصادرات انخفاضاً إلى (١٧٤، ٥٤٥، ٤٦) مليون دينار عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي قدره (٣٨، ٧٧٪-) بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) التي انعكست سلباً على الأسواق العالمية بنحو عام والسوق العراقي بنحو خاص، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، ومن ثم تراجع أسعار النفط ومعه الصادرات النفطية.

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، مديرية الإحصاء والابحاث، ٢٠١٥، ص ٨٩.

(٢) موقع منظمة الأمم المتحدة، التقرير السنوي، ٢٠١٧، الموقع الرسمي: <https://www.us.org>

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

جدول (٢)

تطور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ (مليون دينار)

السنوات	الصادرات بالأسعار الثابتة (١)	معدل التغير السنوي % (٢)	الاستيرادات بالأسعار الثابتة (٣)	معدل التغير السنوي % (٤)	صافي الميزان التجاري (٥)
٢٠٠٤	٢٥,٨٧٧,٩٣٠	-----	٣٠,٩٥١,٨٠٦	----	-٥,٠٧٣,٨٧٦
٢٠٠٥	٤٨,٠٣١,٩٨٣	٨٥,٦٠	٣٤,٥٦٨,٥٠٨	١١,٦٨	١٣,٤٦٣,٤٧٥
٢٠٠٦	٤٤,٧٨٦,٦٢٩	-٦,٧٥	٢٧,٤٤٤,٦٣٦	-٢٠,٦٠	١٧,٣٤١,٩٩٣
٢٠٠٧	٤٩,٦٨٥,٤٥٠	١٠,٩٣	٢٠,٨٦١,٨٦٥	-٢٣,٩٨	٢٨,٨٢٣,٥٨٥
٢٠٠٨	٧٦,٠٢٥,٢٣٧	٥٣,١٠	٤٢,٣٤٦,٧٢٨	١٠٢,٩٨	٣٣,٦٧٨,٥٠٩
٢٠٠٩	٤٦,٥٤٥,١٧٤	-٣٨,٧٧	٤٨,٥٦٩,٠٤٠	١٤,٦٩	-٢,٠٢٣,٨٦٦
٢٠١٠	٦٠,٥٦٣,٤١٢	٣٠,١١	٥١,٣٨٠,٥٥٠	٥,٧٨	٩,١٨٢,٨٦٢
٢٠١١	٩٣,٢٢٦,١٨٥	٥٣,٩٣	٥٥,٩٢٩,٥١٠	٨,٨٥	٣٧,٢٩٦,٦٧٥
٢٠١٢	١٠٩,٨٠٤,٠٨٥	١٧,٧٨	٦٨,٨٠٠,٩٩٦	٢٣,٠١	٤١,٠٠٣,٠٨٩
٢٠١٣	١٠٤,٦٦٩,٣٧١	-٤,٦٧	٦٩,٢٠٠,٩٣٤	٠,٥٨	٣٥,٤٦٨,٤٣٧
٢٠١٤	٧٩,٩٢١,٧٢٩	-٢٣,٦٤	٦٢,٠٠٤,٣٨٢	-١٠,٣٩	١٧,٩١٧,٣٤٧
٢٠١٥	٦١,٠٧٩,١٣٠	-٢٣,٥٧	٤٦,٤٦٣,٥٥٠	-٢٥,٠٦	١٤,٦١٥,٥٨٠
٢٠١٦	٤٨,٥٠٣,٣٢٩	-٢٠,٥٨	٤٠,٧٨٢,٤٩٠	-١٢,٢٢	٧,٧٢٠,٨٣٩
٢٠١٧	٨١,٠٩٨,٣٨١	٦٧,٢٠	٤٦,١٣١,٥٤٠	١٣,١١	٣٤,٩٦٦,٨٤١
٢٠١٨	٨١,٣٤٨,٤٠٠	٠,٣٠	٥٤,٤٢٥,٨٤٠	١٧,٩٧	٢٦,٩٢٢,٥٦٠
٢٠١٩	٩٧,٠٨٦,١٥٠	١٩,٣٤	٥٥,٧٠٥,٠٩٠	٢,٣٥	٤١,٣٨١,٧٣١
٢٠٢٠	٥٦,٧٠٩,٩١٩	-٤١,٥٨	٥٨,٣٠٩,٦٥٠	٤,٦٧	-١,٥٩٩,٧٣١
٢٠٢١	١٠٥,٥٩١,٩٠٠	٨٦,١٩	٥٩,٠٦٧,٢٠٠	١,٢٩	٤٦,٥٢٤,٧٠٠

المصدر: العمود (١ - ٣) من إعداد الباحثة اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي. للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).
- العمود (٥) تم احتسابه من خلال (الصادرات - الواردات).

أما عام (٢٠١٠) فقد سجلت الصادرات ارتفاعاً ليبلغ (٦٠,٥٦٣,٤١٢) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (٣٠,١١%) بعد التعافي من أثار الأزمة المالية (٢٠٠٧ — ٢٠٠٨) وتحسن الوضع الاقتصادي العالمي وتعافيه وزيادة الطلب العالمي على الطاقة ، مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (١٠٩,٨٠٤,٠٨٥) مليون دينار عام (٢٠١٢) ناتجة عن زيادة معدلات النمو والتنمية وتحسن النشاط التجاري العالمي . بينما سجلت انخفاضاً إلى (١٠٤,٦٦٩,٣٧١) مليون دينار عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي قدره (٤,٦٧%-) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، مما انعكست سلباً على تراجع إيرادات الصادرات النفطية لان الموازنة تعتمد بنحو كبير على إيرادات صادرات النفط، ليتراجع اجمالي الصادرات ليصل إلى (٤٨.٥٠٣.٣٢٩) مليون دينار عام (٢٠١٦) بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط التي وصلت الى (٣٦) دولار للبرميل الواحد كما في الملحق ٢، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني وسيطرة العصابات الاجرامية على الحقول المنتجة للنفط، ومن ثم إلى صعوبة انتاج وتصدير النفط الخام فضلاً عن تراجع مؤشرات الموازنة العامة في جانبيها الانفاقي والايراضي، اذ تراجعت الإيرادات العامة لتبلغ ٧٦٧.٣٩٥. ١١٣ مليون دينار عام ٢٠١٣ وللتراجع الى ٥٤,٤٠٩.٢٧٠ دينار عام ٢٠١٦ مقابل تراجع النفقات العامة

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

الى (٢٧.٠٠٠ ، ٨٧٣.١١٦) مليون دينار عام ٢٠١٣ الى ٤٣٤.٠٦٧ . ٦٧ مليون دينا عام ٢٠١٦ ، أما الأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) فقد سجلت الصادرات ارتفاعاً إلى (٨١,٠٩٨,٣٨١ ، ٨١,٣٤٨,٤٠٠ ، ٩٧,٠٨٦,١٥٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها (٦٧,٢٠% ، ٣٠,٠% ، ١٩,٣٤%) . وفي عام (٢٠٢٠) فقد سجلت انخفاضاً نحو (٩١٩.٧٠٩.٥٦) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (٤١,٥٨%-) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الذي وصل الى (٤٠) دولار للبرميل الواحد كما في الملحق ٢، فضلاً عن انتشار جائحة كورونا مما أدى صعوبة تصدير النفط الخام الى الخارج، بينما ارتفعت إلى (٩٠٠.٩٠١.١٠٥) مليون دينار عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي قدره (٨٦,١٩%) وقد ساهم في تلك التآرجحات لأجمالي الصادرات هو انعكاسات التجاذبات السياسية في العراق وعدم اقرار الموازنة لبعض السنوات فضلاً عن طبيعة الصدمات السياسية العالمية والاقليمية واتفاقات اوبك بلس والتوترات السياسية وانعكاساتها على اسعار النفط وقيمة الدولار الأمريكي في السوق العالمية .

أما الاستيرادات فقد ارتفعت من (٨٠٦.٩٥١.٣٠) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٥٠٨.٥٦٨.٣٤) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي قدره (١١,٦٨%) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية والانفتاح التجاري على العالم الخارجي والسماح باستيراد كميات كبيرة من السلع المستوردة لسد الطلب المحلي نتيجة عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد. فضلاً عن تدهور قطاعي الزراعة والصناعة.

وفي الأعوام (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) فقد سجلت انخفاضاً إلى (٦٣٦.٤٤٤.٢٧ ، ٨٦٥.٨٦١.٢٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢٠,٦٠%- ، ٢٣,٩٨%-) على التوالي نتيجة تدهور الوضع الأمني في البلد. بينما سجلت ارتفاعاً نحو (٧٢٨.٣٤٦.٤٢) مليون دينار عام (٢٠٠٨) وبمعدل تغير سنوي قدره (١٠٢,٩٨%) ، وكل ذلك كان مدعوماً بتوجه الموازنة العامة في زيادة الانفاق العام في محاولة منها لتحفيز النمو اذ بلغت الواردات.

(42.346.728 , 20.861.865 , 27.444.636 , 34.568.508 , 30.951.806) مليون دينار لسنوات المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ ، وبسبب تحسن الوضع الأمني في البلد وفتح المنافذ الحدودية للبلد ثم شهدت زيادات متلاحقة لتصل نحو (٩٣٤.٢٠٠.٦٩) مليون دينار عام (٢٠١٣) بسبب منح الاعفاءات الضريبية على السلع المستوردة ، فضلاً عن تدهور واهمال القطاع الزراعي والصناعي لعدم وجود اهتمام حكومي بذلك فضلاً عن ضعف انتاج قطاع الكهرباء وعدم تجديد البنى التحتية اللازمة لعملية التنمية .

وفي الاعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) فقد سجلت انخفاضاً مستمراً ليبلغ نحو (٣٨٢، ٦٢، ٥٥٠.٤٦٣.٤٩٠ ، ٧٨٢.٤٠) مليون دينار على التوالي بسبب تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في البلد بعد تدهور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وحدوث العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، فضلاً عن رفع الضرائب على السلع المستوردة.

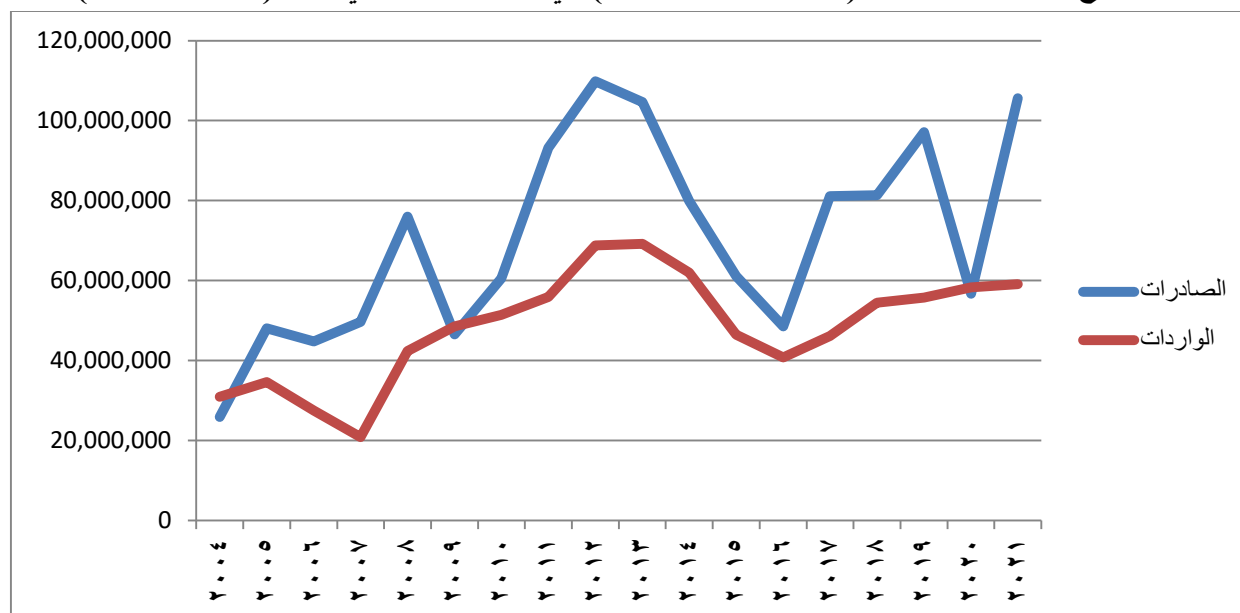
بينما سجلت ارتفاعاً إلى (٤٦.١٣١.٥٤٠) عام (٢٠١٧) ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (٢٠٠.٥٩) مليون دينار عام (٢٠٢١) بسبب عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية متطلبات حاجة الطلب المحلي المتزايد. وتحسن متوسط دخل الفرد في العراق وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية فضلاً عن سعي الحكومة الى زيادة الانفاق الكلي بوصفه وسيلة للنمو الاقتصادي.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

يظهر شكل (٥) المنحى في حالة ارتفاع وانخفاض في حجم الصادرات والاستيرادات فنجد تطور سوق تبادل التجارة والتعاقدات التجارية وتنوعها أدى التحول الأخير في النظم الاقتصادية حيث يسمح النظام الاقتصادي الحر بالتطور لتأمين حاجة السوق .

الشكل (٥)

تطور قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) .



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٢)

٢,١,٣ : تطور هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي:

تعد السياسة المالية واحدة من سياسات التصحيح الاقتصادي التي تستهدف إبقاء الإنفاق المحلي أو جعله متوافقاً مع توافر الموارد ، الأمر الذي يتطلب انتهاج مجموعة من السياسات في نواحي المالية العامة لضمان الاتساق بين مستوى وتركيب الطلب الكلي من ناحية ، ونمط العرض الكلي من ناحية أخرى ، ويتطلب استمرار

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وجود هيكل ملائم من الحوافز في قطاعات الاقتصاد ، وبصفة خاصة قطاعات سلع وخدمات التبادل التجاري والاستهلاك المحلي^(١).

١. إن الهدف المهم للسياسة المالية في المدى القصير Short-Run هو منع ارتفاع نسبة البطالة والسيطرة على التضخم ، أما في المدى الطويل فتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي ويتم ذلك عبر إدارة الطلب الكلي . وتمثل المشتريات الحكومية Government Purchase والمدفوعات التحويلية Transfer Payment عنصراً مهماً من عناصر الطلب الكلي ، عند زيادتها فإنها تزيد من الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي. كما أن الحكومة تستطيع تخفيض الطلب الكلي عن طريق زيادة الفائض Surplus في الموازنة العامة لكبح جماح التضخم عبر زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي . وهذا يقود بالنتيجة إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري معاً . كذلك تستطيع الحكومة التأثير في الطلب الكلي عن طريق التأثير في سوق الائتمان Credit Market فزيادة طلب الحكومة على الائتمان يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وان ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية(*) سوف يخفض Decrease الإنفاق الاستثماري ، ومن ثم الطلب الكلي^(٢) .

الموازنة العامة هي خطة تقديرية لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة أثناء مدة زمنية قادمة، (عادةً ما تكون سنة) ، وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الذي يعد احد متغيرات السياسة المالية المهمة وعاملاً مهماً في تشكيل الطلب الكلي، فقد بلغت النفقات العامة ٢٦,٣٧٥,١٧٥ ، ٣٢,١١٧,٤٩١ (٣٨,٨٠٦,٦٧٩ ، ٥٩,٤٠٣,٣٧٥ ، ٥٢,٥٦٧,٠٢٥ ، ٦٤,٣٥١,٩٨٤) مليون دينار للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ، وهذا يؤشر بوضوح أن تغير الإنفاق العام يؤثر في الطلب الكلي و على معدلات نمو الناتج والعمالة والأسعار بنحو حقيقي. وبالمقابل، فقد أخذ الاتجاه العام للإيرادات العامة بالزيادة سنة بعد أخرى إذ بلغت.

(٣٢,٩٨٢,٧٣٩ ، ٤٠,٥٠٢,٨٩٠ ، ٤٩,٠٥٥,٥٤٥ ، ٥٤,٥٩٩,٤٥١ ، ٥٤,١٨٢,١٨٢ ، ٨٠,٢٥٢,١٨٢ ، ٥٥,٢٠٩,٣٥٣ ، ٦٩,٥٢١,١١٧) مليون دينار للمدة اعلاه أيضاً ، والملاحظة المهمة هنا تقارب اقيام الإيرادات العامة مع النفقات العامة مما يعني ان حجم الفائض منخفض ومن ثم فان استدامة النمو للأجيال اللاحقة سيكون امراً صعباً .

حققت الموازنة العامة فائضاً مستمراً أثناء المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢) إذ بلغ (٨٦٥,٢٤٨ ، ١٤,١٢٧,٧١٥ ، ٣٠,٣٥٩,٢٥٣ ، ٥,١٦٩,١٣٣ ، ٢,٦٤٢,٣٢٨ ، ٢٠,٨٤٨,٨٠٧ ، ١٥,٥٦٨,٢١٩ ، ١٠,٢٤٨,٨٦٦ ، ٢٩,٠٩١,٦٢٠) مليون دينار على التوالي بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. بينما حقق عجزاً قدره (٣,١٠٥,٦٣٢ -) مليون دينار عام (٢٠١٣) بسبب زيادة النفقات العامة وانخفاض معدل سعر برميل النفط (١٠٣) للبرميل الواحد بعد ان كان (١٠٧) عام (٢٠١٢)^(٣). الامر الذي أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة.

(1) Guition Manuel. Adjustment and Economic Growth. Growth Oriented Adjustment programs .ed . By Vittoriocorbo .Morris Goldstein . and Moshin Khan.Washington . International Monetary Fund . 1987 . p 87

(*) يمكن الحصول على معدلات الفائدة الحقيقية بعد استبعاد علاوة التضخم من معدل الفائدة الاسمي

(2)David N; Hyman .Economics. fourth edition . Irwin- McGrew Hill.1996. . p712

(٣) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. مديرية الاحصاء والابحاث. ٢٠١٣. ص ٥٥

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

في حين حقق فائضاً بلغ (٢١,٨٣٠,٣٩٧) في عام (٢٠١٤) ويعزى هذا الفائض إلى الانخفاض الكبير في النفقات العامة حيث بلغت (٨٣,٥٥٦,٢٢٦) مليون دينار كنتيجة لتقليص الانفاق الحكومي وابقاءه دون مستويات الانفاق التي تحققت عام ٢٠١٣ وذلك بما يتوافق مع الإيرادات النفطية التي اخذت بالانخفاض اذ تراجعت النفقات العامة لتبلغ ما قيمته (٨٣,٥٥٦,٢٢٦) مليون دينار لهذا العام وبنسبة انخفاض قدرها ٢٨,٥٠% عن العام السابق^(١).

في حين بلغ عجز الموازنة في عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) (٣,٩٢٧,٢٦٣ - ، ١٢,٦٥٨,١٦٤) على التوالي ، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما أسهم بزيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وتفاقم مواضع الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط، فضلاً على الضغوط الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري وما سببه التنظيمات الإرهابية^(٢).

أما في عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) فقد حققت الموازنة العامة فائضاً قد بلغ (١,٨٤٥,٨٤٠ ، ٢٥,٦٩٦,٦٤٥) مليون دينار بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام وتحسن الوضع الأمني في البلد، مما أدى الى زيادة الإيرادات النفطية.

وفي العامين (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) حققت عجزاً قدره (٤,١٥٦,٥٢٨ - ، ١٢,٨٨٢,٧٥٤) مليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتدهور الوضع الصحي نتيجة انتشار جائحة كورونا، مما أدى الى انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة.

في حين حقق فائضاً قدره (٦,٢٣١,٨٠٥) مليون دينار عام (٢٠٢١) بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام ، مما أدت الى زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة^(٣).

جدول (٣)

تطور هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض/ العجز
٢٠٠٤	٣٢,٩٨٢,٧٣٩	٣٢,١١٧,٤٩١	865.248
2005	٤٠,٥٠٢,٨٩٠	٢٦,٣٧٥,١٧٥	14.127.715
٢٠٠٦	٤٩,٠٥٥,٥٤٥	٣٨,٨٠٦,٦٧٩	10.248.866
٢٠٠٧	٥٤,٥٩٩,٤٥١	٣٩,٠٣١,٢٣٢	15.568.219
٢٠٠٨	٨٠,٢٥٢,١٨٢	٥٩,٤٠٣,٣٧٥	20.848.807
٢٠٠٩	٥٥,٢٠٩,٣٥٣	٥٢,٥٦٧,٠٢٥	2.642.328
٢٠١٠	٦٩,٥٢١,١١٧	٦٤,٣٥١,٩٨٤	5.169.133
٢٠١١	٩٩,٩٩٨,٧٧٦	٦٩,٦٣٩,٥٢٣	30.359.253
٢٠١٢	١١٩,٤٦٦,٤٠٣	٩٠,٣٧٤,٧٨٣	29.091.620

(١) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. مديرية الاحصاء والابحاث. ٢٠١٤. ص ٦٧

(٢) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. مديرية الاحصاء والابحاث. ٢٠١٦. ص ١٦

(٣) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. مديرية الاحصاء والابحاث. ٢٠٢١. ص ٤٥.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

-3.105.632	١١٦,٨٧٣,٠٢٧	١١٣,٧٦٧,٣٩٥	٢٠١٣
21.830.397	٨٣,٥٥٦,٢٢٦	١٠٥,٣٨٦,٦٢٣	٢٠١٤
-3.927.263	٧٠,٣٩٧,٥١٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	٢٠١٥
-12.658.164	٦٧,٠٦٧,٤٣٤	٥٤,٤٠٩,٢٧٠	٢٠١٦
1.845.840	٧٥,٤٩٠,١١٥	٧٧,٣٣٥,٩٥٥	٢٠١٧
25.696.645	٨٠,٨٧٣,١٨٩	١٠٦,٥٦٩,٨٣٤	٢٠١٨
-4.156.528	١١١,٧٢٣,٥٢٣	١٠٧,٥٦٦,٩٩٥	٢٠١٩
-12.882.754	٧٦,٠٨٢,٤٤٣	٦٣,١٩٩,٦٨٩	٢٠٢٠
6.231.805	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩	١٠٩,٠٨١,٤٦٤	٢٠٢١

المصدر :-

- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

-الفائض أو العجز من إعداد الباحثة اعتماداً على الصيغة الآتية:

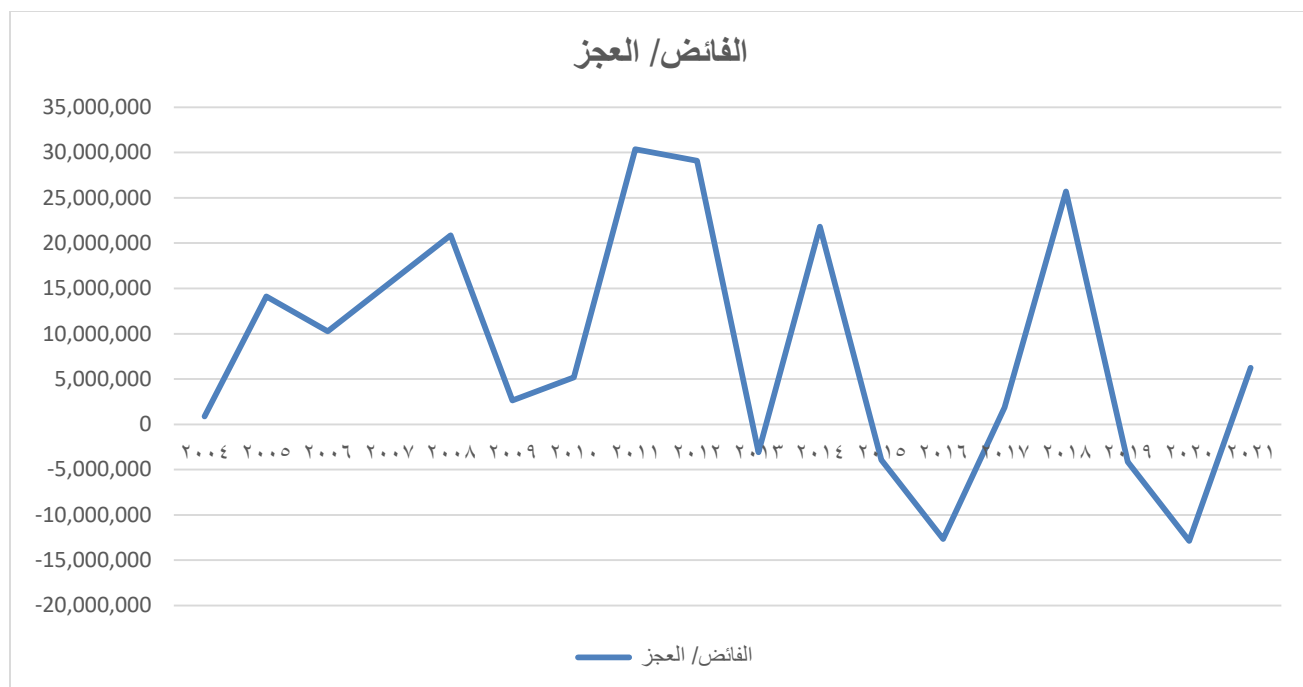
الفائض أو العجز = الإيرادات العامة - النفقات العامة

ويتضح من الشكل (٦) إن تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)، وقد شهدت السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) فائضاً مستمراً بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط في الاسواق العالمية، بينما شهدت عجزاً في عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، وفي الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٢) سجلت فائضاً بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، كما سجلت عجزاً للمدة (٢٠١٣ - ٢٠١٦)، وفي عام (٢٠٢٠) سجلت عجزاً بسبب انخفاض أسعار النفط وانتشار فايروس كورونا وهذا يوضح أرتباك السياسة المالية.

الشكل (٦)

تطور الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٣)

٢,١,٤ : تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤):

يعبر الرقم القياسي للأسعار عن التغيرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد العراقي من سنة إلى أخرى، وان الارتفاع المستمر في الرقم القياسي للأسعار يمثل معدلات التضخم، وشهد الاقتصاد العراقي أثناء التسعينيات حالة التضخم المتزايد بسبب قيام البنك المركزي العراقي بطباعة النقود (الاصدار النقدي الجديد) لتمويل عجز الموازنة فضلاً عن طبيعة الصدمات السياسية والنقدية التي مر فيها الاقتصاد العراقي آنذاك، أما بعد عام (٢٠٠٣) فبدأت معدلات التضخم بالتراجع بسبب سعي البنك المركزي العراقي لتعزيز قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من الاجراءات والقوانين المختلفة عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (مزداد العملة) من أجل تعزيز قيمة العملة المحلية (الدينار) وضبط معدلات التضخم.

يلاحظ من خلال الجدول (٤) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من (٣٦,٤) عام (٢٠٠٤) نقطة الى (٤٩,٩) نقطة الى (٢٠٠٥) بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة مستوى الدخل لدى المواطنين، فضلاً عن زيادة رواتب الموظفين، وزيادة الطلب على الوقود والمشتقات النفطية لعام (٢٠٠٥) نتيجة الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي، ثم ارتفع الى (٧٦,٤) عام (٢٠٠٦) نتيجة تدهور الوضع الأمني، مما أدى إلى صعوبة نقل البضائع والمنتجات بين المحافظات. ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (١٢٥,١) نقطة عام ٢٠١٠.

جدول (٤)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤) نسبة مئوية

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٠٠ = ٢٠٠٧)	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٤	٣٦,٤	-----

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

٢٠٠٥	٤٩,٩	٣٧,٠٨
٢٠٠٦	٧٦,٤	٥٣,١٠
٢٠٠٧	١٠٠	٣٠,٨٩
٢٠٠٨	١١٢,٧	١٢,٧
٢٠٠٩	١٢٢,١	٧,٦٩
٢٠١٠	١٢٥,١	٢,٤٥
٢٠١١	١٣٢,١	٥,٥٩
٢٠١٢	١٤٠,١	٦,٠٥
٢٠١٣	١٤٢,٧	١,٨٥
٢٠١٤	١٤٥,٩	٢,٢٤
٢٠١٥	١٠٣	-٢٩,٤٠
٢٠١٦	١٠٤,٢	١,١٦
٢٠١٧	١٠٥,١	٠,٨٦
٢٠١٨	١٠٥,٣	٠,١٩
٢٠١٩	١٠٥,٢	-٠,٠٩
٢٠٢٠	١٠٦,٢	٠,٩٥
٢٠٢١	١١٣,١	٦,٤٩

المصدر:

- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي. للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

$$\text{معدل التضخم السنوي} = \left(\frac{\text{CPI للسنة الحالية} - \text{CPI للسنة السابقة}}{\text{CPI للسنة السابقة}} \right) \times 100$$

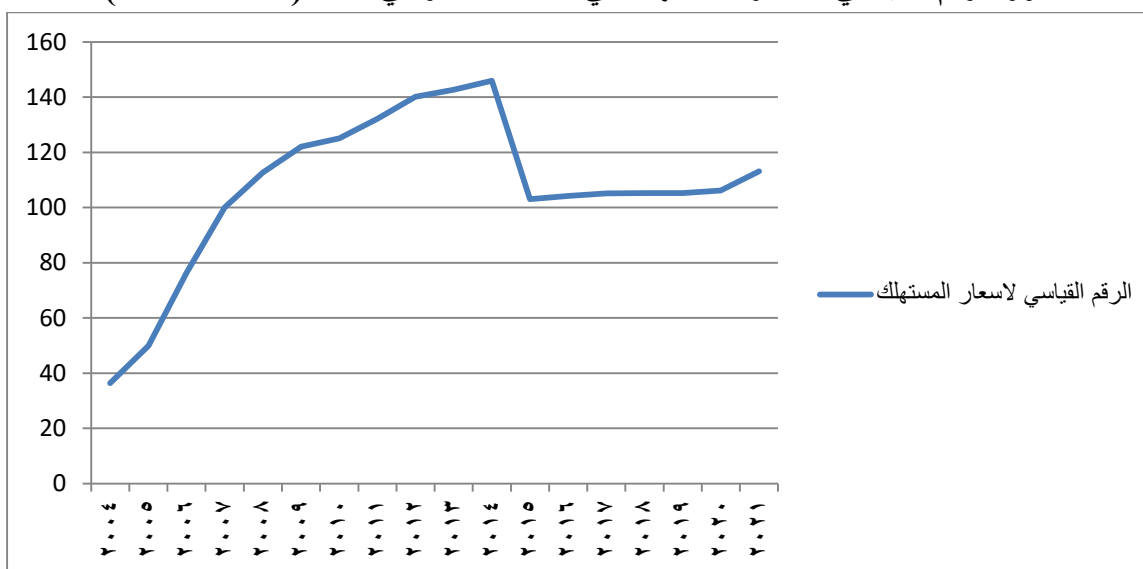
في عام ٢٠١٠ ارتفع الرقم القياسي ليصل (١٢٥,١) ومعدل التضخم انخفض (٢,٤٥%) نتيجة تحسن سعر الصرف العملة الوطنية امام دولار وتوفير مشتقات النفطية وانخفاض أسعارها فضلا عن عدم وجود رسوم كمركيه تؤثر على أسعار السلع المستوردة. كما شهد زيادات متلاحقة لتصل الى (١٤٥,٩) نقطة عام (٢٠١٤) بسبب استمرار الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وتحسن الوضع المعيشي لدى المواطنين، بينما سجل انخفاضاً الى (١٠٣) نقطة عام (٢٠١٥) وبمعدل تغير سنوي قدره (٢٩,٤٠%-) نتيجة الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي المتمثلة بتخفيض عرض النقد، واتخاذ الاجراءات الانكماشية من قبل وزارة المالية من فرض سياسة التقشف المالي وزيادة الضرائب لتمويل العجز في الموازنة العامة.

وفي الأعوام (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) فقد سجل ارتفاعاً الى (١٠٦,٢ ، ١١٣,١) نقطة على التوالي بسبب قيام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة واستمرار عملية دفع الرواتب وتمويل الانفاق العام ، مما أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وغلاء المعيشة. ويتضح الاتجاه العام لحركة الرقم القياسي للأسعار والذي يعكس معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي والذي يشير إلى الارتفاعات والانخفاضات فيه لتوجه السياسة النقدية والبنك المركزي الى كبح جماح التضخم وطبيعة الصدمات النقدية والمالية فيه كما في الشكل (٧).

الشكل (٧)

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٤)

المبحث الثاني

تطور اتجاهات سعر الصرف وبعض العوامل المؤثرة فيه للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

سعت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ إلى استهداف التضخم عبر الصرف لتوفر بيئة ملائمة للنمو والاستثمار وتخفيض حدة ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي فضلاً عن زيادة فاعلية وظائف الدينار العراقي بجعله مخزناً للقيمة وإداة للتبادل ووحدة للحساب فضلاً عن الوظائف المشتقة (الديناميكية) الأخرى للدينار العراقي. وصدرت العديد من القوانين والاجراءات التي تتعلق بنافذة بيع العملة الأجنبية (مزايا العملة) وانتهاء تطبيق أسعار الصرف الثابتة والمتعددة في العراق وما نتج عنها من اختلالات هيكلية عميقة. وقد سعى البنك المركزي والسياسة النقدية معاً إلى تحقيق الاستقرار في النظام النقدي وبناء احتياطات مهمة بالعملة الأجنبية بلغت مستويات مناسبة.

٢,٢,١ تحليل واقع سعر الصرف للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١):

بمتابعة جدول (٥) نجد إن سعر الصرف الرسمي بلغ (١٤٥٣ ، ١٤٦٩ ، ١٤٦٧) دينار للأعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) دينار / دولار أمريكي ، ان حجم التراجع في قيمة بالدينار العراقي على وفق سعر الصرف الرسمي محدود جداً وهذا يبين قدرة السياسة النقدية على التحكم بسعر الصرف عن طريق وجود احتياطات عملة أجنبية قوية دعمت سعر الصرف فضلاً عن دعم الموازنة العامة لذلك اذ يتراوح حجم الدعم بحدود ١٢ مليار دولار سنوياً ، وقد عزز هذا من رفع قيمة الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي. وقد دعم هذا الاتجاه تخفيض معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي العام للأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي لتتخف من (٣٧ %) عام ٢٠٠٥ لتصل الى (١٢ %) عام ٢٠٠٨ (كما لاحظنا سابقاً) ، وهذا يؤشر نجاح السياسة النقدية في استهداف التضخم وتقوية مكانة الدينار العراقي ليحل بدلا عن الدولار الأمريكي ، وقد دعم

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

ذلك الاتجاه رصيد ميزان المدفوعات، اذ ارتفع حجم الفائض من ٤,٢١٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى ٨. ١٨,٠٠٠ مليون دينار عام ٢٠٠٨ ليؤشر قدرة سعر الصرف على دعم المستوردات من السلع والخدمات الاجنبية وزيادة حجم الاحتياطات من النقد الاجنبي لتوفير غطاء اقوى للدينار العراقي^(١). كما في الجدول ٥.

وفي الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فقد سجل سعر الصرف الرسمي ارتفاعاً ليبلغ (١٢٥٥، ١١٩٣، ١١٧٠) دينار / دولار على التوالي، وعلى الرغم من أثار الأزمة المالية العالمية، الا ان سعر الصرف للدينار العراقي بقي متماسكاً لغاية عام ٢٠١١ نتيجة اجراءات السياسة النقدية والبنك المركزي واجراءات الحكومة في زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي للإبقاء على سقف الانفاق بحدود يلبي الطلب الكلي في اقل تقدير.

الجدول (٥)

تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والظل ورصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (دينار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %	سعر الظل	الفائض والعجز في ميزان مدفوعات (مليون دينار)
٢٠٠٤	١٤٥٣	---	١٤٥٣	----	١٠٢,٣٠	٤,٢١٢,٠
٢٠٠٥	١٤٦٩	١,١٠	١٤٧٢	١,٣٠	٩٩,٣٠	٤,١٢٢,٠
٢٠٠٦	١٤٦٧	-٠,١٣	١٤٧٥	٠,٢٠	٧٢,٠٩	٧,٣٦٠,٨
٢٠٠٧	١٢٥٥	-١٤,٤٥	١٢٦٧	-١٤,١٠	٤٩,٤٠	١١,٧٥٧,٣
٢٠٠٨	١١٩٣	-٤,٩٤	١٢٠٣	-٥,٠٥	٥٤,٩٤	١٨,٠٠٠,٨
٢٠٠٩	١١٧٠	-١,٩٢	١١٨٢	-١,٧٤	١٠٥,٢٨	-٥,٠٠٠,٨
٢٠١٠	١١٧٠	٠	١١٨٦	٠,٣٣	٨٤,٨٤	٦,٢٨٦,٣
٢٠١١	١١٧٠	٠	١١٩٦	٠,٨٤	٥٩,٩٩	١٠,٣٩٣,٧
٢٠١٢	١١٦٦	-٠,٣٤	١٢٣٣	٣,٠٩	٦٢,٦٣	٧,٩٨٦,٨
٢٠١٣	١١٦٦	٠	١٢٣٢	-٠,٠٨	٦٦,١١	٧,٨٦٠,٩
٢٠١٤	١١٦٦	٠	١٢١٤	-١,٤٦	٦٣,٣٢	-١١,٨٧١,٢
٢٠١٥	١١٩٠	٢,٠٥	١٢٤٧	٢,٧١	٨٩,٨٨	-١٣,٤٧٣,٦
٢٠١٦	١١٩٠	٠	١٢٧٥	٢,٢٤	٥٣,١١	-٨,٣٤٤,١
٢٠١٧	١١٩٠	٠	١٢٥٨	-١,٣٣	٨٠,٤٤	٢,٧٠١,٢
٢٠١٨	١١٩٠	٠	١٢٠٩	-٣,٨٩	٦٣,٢٢	٦,٥٩٥,٨
٢٠١٩	١١٩٠	٠	١١٩٦	-١,٠٧	٨٤,٤٠	٨,٧٢٤,٦

(١) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. مديرية الاحصاء والابحاث. ٢٠٠٨
*الدولره هي استخدام العملة الأجنبية بشكل واسع في المعاملات والصفقات والعقود المالية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية المحلية عمله رسميه قانونيه

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

٢٠٢٠	١٢٣٤	١,٧٦	١٢٣٤	٣,٦٩	١٢٦,٨٠	-٨,٢٧٢,٢
2021	1450	١٩,٧٣	1470	١٨,٢٦	٦٨,٨٨	٤٧,٥٥٣,٦

المصدر:

- التقارير السنوية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)
سعر الظل تم تقديره من قبل الباحثة باستخدام الصيغة الآتية: - قيمة الاستيرادات/قيمة الصادرات*سعر الصرف الرسمي.
أما سعر الظل، فيمثل كلفة الفرصة البديلة لإنتاج او استهلاك سلعة معينة، ومن ثم فإن سعر الظل للدينار العراقي يمثل كلفة الاحتفاظ بالدولار الأمريكي بدلا عن الدينار العراقي لأغراض الاستهلاك والاستثمار أو لأغراض التداول.^(١)

وفي الأعوام (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) فقد قام البنك المركزي بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (١١٦٦) دينار / دولار ليتلاءم وتوجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة في تخفيض المستوى العام للأسعار وتقديم سلع منخفضة الثمن إلى المواطنين لاستدامة النمو من جهة ولمواجهة صدمة عدم اقرار الموازنة عام ٢٠١٤ وصدمة دخول العصابات الارهابية إلى أجزاء معينة من الاراضي العراقية من جهة اخرى .
وقام البنك المركزي أيضاً بتعديل سعر الصرف الرسمي إلى (١١٩٠) دينار/ دولار عام (٢٠١٥) واستمر لغاية عام (٢٠١٩) بسبب قيام البنك المركزي بتنويع استثماراته لاسيما الخارجية، وذلك لغرض تعزيز قيمة الدينار العراقي وتحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي. مقابل ذلك أسهمت تلك الاجراءات في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ليصل الى (٨.٧٢٤,٦) مليون دينار عام ٢٠١٩ على الرغم من وجود ساليهه في رصيده لبعض السنوات ، إلا أن الطابع العام يشير الى فائض ذلك الرصيد كما في جدول ٥ .
وفي عام (٢٠٢٠) حافظ البنك المركزي على سعر الصرف الرسمي بقيمة (١٢٣٤) دينار/ دولار لغاية (٢٠٢٠ / ١٢ / ١٧) لكنه قام بتعديله عام ٢٠٢١ إلى (١٤٥٠) دينار/ دولار أمريكي في (٢٠٢٠ / ١٢ / ١٨) بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم بالعديد (١/٦ / ٢٤٤٠) في (٢٠٢٠ / ١٢ / ٢٠) نتيجة الأزمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانهايار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وانتشار جائحة كورونا، ومن جانب آخر أصبح سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الاقليمية وعملية الاصلاح الاقتصادي في العراق^(٢) ، وبحدود (١٢٣٤) دينار/ دولار في (٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١) وبمعدل تغير سنوي قدره (١,٧٦ %) واستقر حتى عام (٢٠٢١) وبلغ معدل التغير سنوي قدره (١٩,٧٣ %) وذلك لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة، مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما سعر الصرف الموازي فقد أنخفض عن عام ٢٠٠٣ والاعوام التي سبقتة للأعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) ليبلغ (١٤٥٣ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٥) دينار/ دولار على التوالي وبأسعار ظل (١٠٢,٣٠ ، ٩٩,٣٠ ، ٧٢,٠٩) دينار/ دولار نتيجة زيادة الطلب على الدولار ومن ثم على المزداد. وكذلك ارتفاع أسعار المفردات المتضمنة في البطاقة التموينية في السوق المحلية وارتفاع الطلب على الدولار لغرض الاستيراد لسد النقص في الطلب على تلك المواد، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الاسواق ، أما الأعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩) فقد سجل ارتفاعا ليصل إلى (١٢٦٧ ، ١٢٠٣ ، ١١٨٢) دينار/ دولار على التوالي وبأسعار ظل (٤٩,٤٠ ، ٥٤,٤٩ ، ١٠٥,٢٨) دينار بسبب تدخل البنك المركزي لدعم وتقوية الدينار العراقي أزاء

(١) محمد احمد السريتي ، اسس الاقتصاد الهندسي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٢.

(٢) التقرير السنوي للسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، ٢٠٢٠ ، ص ٨ .

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

الدولار الأمريكي والسيطرة على معدلات التضخم الذي يمثل حصيللة الربح الاجمالي والعائد الاقتصادي الفعلي وهو الهدف الذي تتطلع السياسة النقدية لتحقيقه ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلاً التحسن في الوضع الأمني في عموم البلاد.

سجل سعر الصرف الموازي انخفاضاً متواضعاً بعد عام ٢٠٠٩ وللأعوام (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) ليبلغ (١٢٣٣ ، ١٢٣٢ ، ١٢١٤) دينار/دولار على التوالي وقد ساعد في ذلك تطبيق البنك المركزي سياسته النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز قيمة الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي. إذ ان تراجع في قيمة سعر الصرف يرجع أساساً الى التوسع المالي وعدم الاستقرار السياسي في العراق وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة فضلاً عن انخفاض الكميات المباعة من الدولار من قبل البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء الدولار.

و سجل انخفاضاً أيضاً في العامين (٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ليبلغ (١٢٤٧ ، ١٢٧٥) دينار/دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢,٧١% ، ٢,٢٤% بسبب عمليات المضاربة في أسواق العملات الأجنبية. بينما سجل ارتفاعاً في الاعوام (٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) ليبلغ (١٢٥٨ ، ١٢٠٩ ، ١١٩٦) دينار لكل دولار أمريكي على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (١,٣٣% ، -٣,٩٠% ، -١,٠٧% بسبب قيام البنك المركزي بتنويع استثماراته لاسيما الخارجية. أما سعر الظل فقد بقي متأرجحاً بالارتفاع والانخفاض ليبلغ (٦٨,٨٨) دينار / دولار عام (2021).

وفي عام (٢٠٢٠) انخفض سعر الصرف الموازي إلى (١٢٣٤) دينار لكل دولار، ثم حقق انخفاضاً جديداً إلى (١٤٧٠) دينار لكل دولار عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي قدره (١٨,٢٦%) بسبب قرارات حكومية التي جاءت عبر الموازنة العامة وبتفاقيات سياسية بين الاطراف المختلفة كما أسهمت زيادة عمليات المضاربة في السوق والاستفادة من فرق ارتفاع الدولار في ذلك ورافق ذلك انتشار جائحة كورونا التي تسببت في توقف الأعمال وتعطيل الدراسة وغلق الأسواق وحظر التجوال الصحي مما ألقى بظلاله على حركة الأسواق العراقية ومنها سوق الصرف وكذلك سوق السلع والخدمات .

إن الارتفاع المستمر في سعر الصرف واستمرار تأرجحه يعود في جزء كبير منه الى تأرجح الإيرادات النفطية التي هي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية في الأسواق العالمية فضلاً عن تنامي أثر الانفاق العام الذي يعكس طلباً قوياً على الدولار ، وتسبب تقلبات سعر الصرف بنحو مفاجئ وهذا يحدث في السوق العراقية لذا تبقى مسألة استقرار سعر الصرف رهينة لإيرادات الدولة من النقد الأجنبي لعدم وجود قاعدة إنتاجية قوية محلية حقيقية قادرة على تلبية الطلب الكلي المتزايد على السلع والخدمات^(١).

تأسيساً على ما تقدم يتضح أنّ البنك المركزي هو الذي يقود السوق ويحدد السعر للدولار عن طريق قيامه ببيع الدولار في نافذة بيع العملة وإن الكميات المباعة منه تتأثر بالارتفاع أو الانخفاض وبحسب الإيرادات الدولارية من النفط والإشاعات وبردود الأفعال حول قرارات الدولة التي تتخذها بالارتفاع أو الانخفاض. ويتتبع شكل (٨) نجد ان الاتجاه العام لحركة سعر الصرف الموازي والرسمي والظل تكاد تكون متماثلة عدا بداية المدة ونهايتها مما يؤشر سعي السياسة النقدية والبنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي وجعل حركة الناتج المحلي متوافقة مع حركة عرض النقود وبما يضمن أدامة النمو وتوفير فرص العمل بهدف تخفيض معدلات البطالة مما يعني ضمناً تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

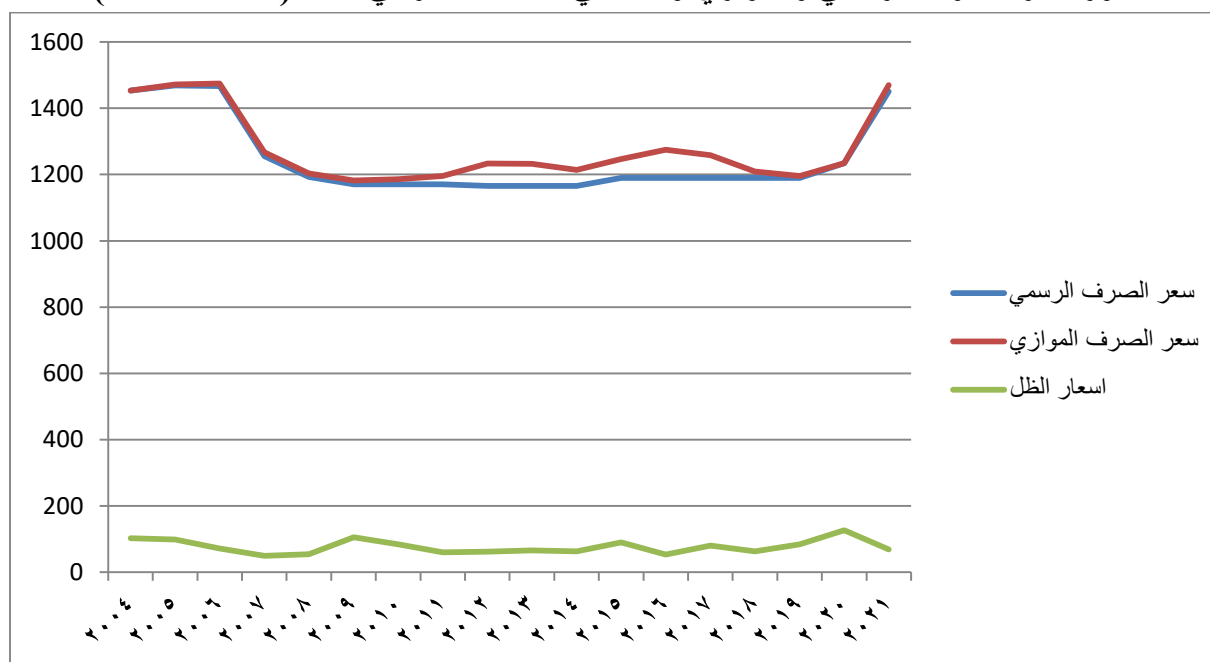
(١) البنك المركزي العراقي، المجلة العلمية، العدد الأول، تشرين الأول، ٢٠١٦ ، ص ٢٩.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

ونلاحظ أيضاً أن تغير أسعار الصرف الرسمية والموازية والظل أقرب إلى الثبات عدا بداية المدة ونهاية المدة وسبب ذلك تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة الحرب عام ٢٠٠٣ واثارها المختلفة وصدمة تخفيض قيمة الدينار العراقي في نهاية المدة بقرار من الحكومة والبنك المركزي .

الشكل (٨)

تطور سعر الصرف الرسمي والموازي والظل في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٥)

٢. ٢. ٢ : تطور نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

نافذة بيع العملة هي أداة سياسة نقدية جديدة دخلت إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتستعمل لضبط سعر الصرف ومستويات التضخم. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ضبط سعر الصرف الموازي بواسطة نافذة بيع العملة إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يجعل مستويات الاحتياطيات الأجنبية في العراق متأثرة بأسعار النفط العالمية. (١)

(١) مهدي يحيى خضير - وفاء عبد الأمير حسن، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٧) عدد (٦٠)، ٢٠٢٢، ص ٩٠.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

بمتابعة جدول (٦) نجد أن مبيعات العملة الأجنبية قد أرتفع من (٦,٠٠٨) مليار دولار في عام (٢٠٠٤) الى (١٠,٤٦٣) مليار دولار في عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٧٤,١٥%) واستمرت بالزيادة لتصل (٢٥,٨٦٨) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) بسبب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) لتغطية الطلب على الاستيرادات، فضلاً عن المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وقد أسهمت تلك الزيادات في المبيعات إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي ليصل إلى ١١٩٢ دينار للدولار كما لاحظنا في بحث اتجاهات الصرف ، وأسهمت كذلك تلك الزيادات في زيادة العرض الكلي والطلب الكلي من السلع والخدمات .

جدول (٦)

تطور نافذه بيع العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١) (مليار دولار)

السنوات	مبيعات العملة الأجنبية	معدل التغير السنوي %	مشتريات العملة الأجنبية	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٤	٦,٠٠٨	-----	١٠,٨٠٢	-----
٢٠٠٥	١٠,٤٦٣	٧٤,١٥	١٠,٦٠٠	- ١,٨٧
٢٠٠٦	١١,١٧٥	٦,٨٠	١٨,١١٠	٧٠,٨٤
٢٠٠٧	١٥,٩٨٠	٤٢,٩٩	٢٦,٧٠٠	٤٧,٤٣
٢٠٠٨	٢٥,٨٦٨	٦١,٨٧	٤٥,٥٠٠	٧٠,٤١
٢٠٠٩	٣٣,٩٩٢	٣١,٤٠	٢٣,٠١٣	- ٤٩,٤٢
٢٠١٠	٣٦,١٧١	٦,٤١	٤١,٠٠٣	٧٨,١٧
٢٠١١	٣٩,٧٩٨	١٠,٠٢	٥١,٠٠٠	٢٤,٣٨
٢٠١٢	٤٨,٦٤٩	٢٢,٢٣	٥٧,٠٠١	١١,٧٦
٢٠١٣	٥٣,٢٣١	٩,٤١	٦٢,٠٠٠	٨,٧٧
٢٠١٤	٥١,٧٢٨	- ٢,٨٢	٤٧,٥١٥	- ٢٣,٣٦
٢٠١٥	٤٤,٣٠٤	- ١٤,٣٥	٣٢,٤٥٠	- ٣١,٧٠
٢٠١٦	٣٣,٥٢٤	- ٢٤,٣٣	٢٥,٦٥٣	- ٢٠,٩٤
٢٠١٧	٤٢,٢٠١	٢٥,٨٨	٤٠,٣٥٥	٥٧,٣١
٢٠١٨	٤٧,١٣٣	١١,٦٨	٥٢,٢٢٩	٢٩,٤٢
٢٠١٩	٥١,١٢٥	٨,٤٦	٥٨,٨٥١	١٢,٦٧
٢٠٢٠	٤٤,٠٨٠	- ١٣,٧٧	٣٠,٧٣٠	- ٤٧,٧٨
٢٠٢١	٣٧,٠٩٤	- ١٥,٨٤	٤٥,٩٩٧	٤٩,٦٨

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي. مديرية الاحصاء والابحاث. النشرات السنوية. للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

أما جانب المشتريات من العملة الأجنبية فيلاحظ أنه انخفض من (١٠,٨٠٢) مليار دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (١٠,٦٠٠) مليار دولار في عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١,٨٧%-). ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (٤٥,٥٠٠) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) بسبب زيادة صادرات النفط الخام وارتفاع أسعار النفط الخام بنحو مستمر والذي وصل إلى (٨٨,٨) دولار للبرميل الواحد. وكذلك الانفتاح

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

التجاري مع العالم الخارجي وزيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج. بينما انخفضت إلى (٢٣,٠١٣) مليار دولار في عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤٩,٤٢%) بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) في عام (٢٠٠٨). كذلك الانهيار الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية. مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة.

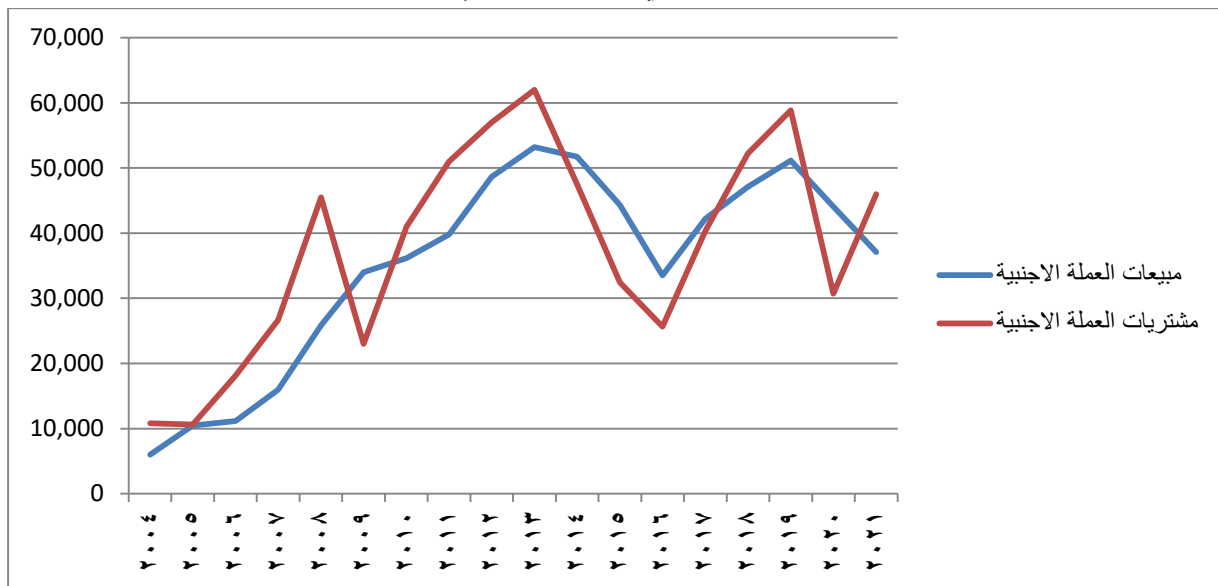
وفي السنوات (٢٠١٠ . ٢٠١١ . ٢٠١٢ . ٢٠١٣) فقد شهدت ارتفاعاً إلى (٤١,٠٠٣ . ٥١,٠٠٠ . ٥٧,٠٠١ . ٦٢,٠٠٠) مليار دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٧٨,١٧% . ٢٤,٣٨% . ١١,٧٦% . ٨,٧٧%) على التوالي بسبب السياسة المالية التوسعية التي وضعتها الحكومة المتمثلة بزيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو مستمر. فضلاً عن زيادة الطلب الكلي وزيادة حجم الاستيرادات من الخارج لسد الطلب المحلي. مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار لغرض تغطية الاستيرادات.

أما السنوات (٢٠١٤ . ٢٠١٥ . ٢٠١٦) فقد شهدت انخفاضاً إلى (٤٧,٥١٥ . ٣٢,٤٥٠ . ٢٥,٦٥٣) مليار دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢٣,٣٦% . -٣١,٧٠% . -٢٠,٩٤%) على التوالي بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية. مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة. كذلك تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد بعد دخول المجاميع الإرهابية إلى الأراضي العراقية. ومن ثم أدى إلى اتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية التي تمثلت بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية وفرض سياسة التقشف المالي. والتي أسهمت بالتقليل من الطلب على السلع المستوردة من الخارج. فضلاً عن انخفاض الطلب على الدولار. لكنها شهدت ارتفاعاً إلى (٤٠,٣٥٥ . ٥٢,٢٢٩ . ٥٨,٨٥١) مليار دولار في السنوات (٢٠١٧ . ٢٠١٨ . ٢٠١٩) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٥٧,٣١% . ٢٩,٤٢% . ١٢,٦٧%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة. وكذلك تحسن الوضع الأمني في البلد.

وفي عام (٢٠٢٠) شهدت مبيعات العملة الأجنبية انخفاضاً إلى (٤٤,٠٨٠) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٣,٧٧%) كذلك انخفضت المشتريات من العملة نفسها إلى (٣٠,٧٣٠) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤٧,٧٨%) ويعزى ذلك إلى انخفاض حجم الاستيرادات من الخارج نتيجة الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (انخفاض أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا) نتيجة الاغلاق التام الذي شهده العالم بنحو عام والعراق بنحو خاص مما أدى إلى توقف عمل النافذة (بيعاً وشراءً) أثناء شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الارصدة في الخارج لتلبية الطلب على الأدوية والمستلزمات الطبية والغذاء. وفي عام (٢٠٢١) فقد انخفضت المبيعات إلى (٣٧,٠٩٤) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره (١٥,٨٤%) بسبب تراجع الاستيرادات تدهور الوضع الصحي في البلد نتيجة تزايد عدد الاصابات بوباء كورونا. بينما ارتفعت المشتريات من العملة إلى (٤٥,٩٩٧) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره (٤٩,٦٨%).

عن طريق متابعة الشكل (٩) نلاحظ ارتفاعاً في المبيعات والمشتريات من العملة الأجنبية في الأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، وانخفضت في عام (٢٠٠٩) بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨). بينما عاودت الارتفاع في الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٣). ثم انخفضت في عام (٢٠١٤) وإلى غاية (٢٠١٦) بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد وانخفاض أسعار النفط الخام، كما شهدت انخفاضاً في عام (٢٠٢٠) بسبب انتشار فايروس كورونا وتوقف حركة الاستيرادات من الدول الأجنبية وفرض حظر التجوال الشامل.

شكل (٩)
تطور مزاد العملة الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٦)

٢,٢,٣ تطور سعر الفائدة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١):

يلجأ البنك المركزي إلى التحكم بسعر الفائدة للتأثير في اتجاهات النمو والتنمية وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتنمية المؤسسات المالية والسوق المالية، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي للبلاد ، ويتم التعديل عليه بناءً على تحليلات الوضع الاقتصادي الحالي والتوقعات المستقبلية. وبحسب عام، يمكن القول أن سعر الفائدة في العراق شهد تغيرات مختلفة في المدة اعلاه، وكان أعلى معدل له في عام ٢٠٠٧ بمعدل ٢٠%، وبعد ذلك أخذ المعدل العام له اتجاهاً تنازلياً بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع الاستثمار ومن ثم رفع الطلب الكلي . أما في المدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) فكان بحدود (٤%) بسبب قرار البنك المركزي العمل على استقرار سعر

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

الفائدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الائتمان المطلوب بأسعار فائدة متدنية، وهذا يعكس الجهود التي بذلها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.^(١)

جدول (٧)

تطور سعر الفائدة في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) نسبة مئوية

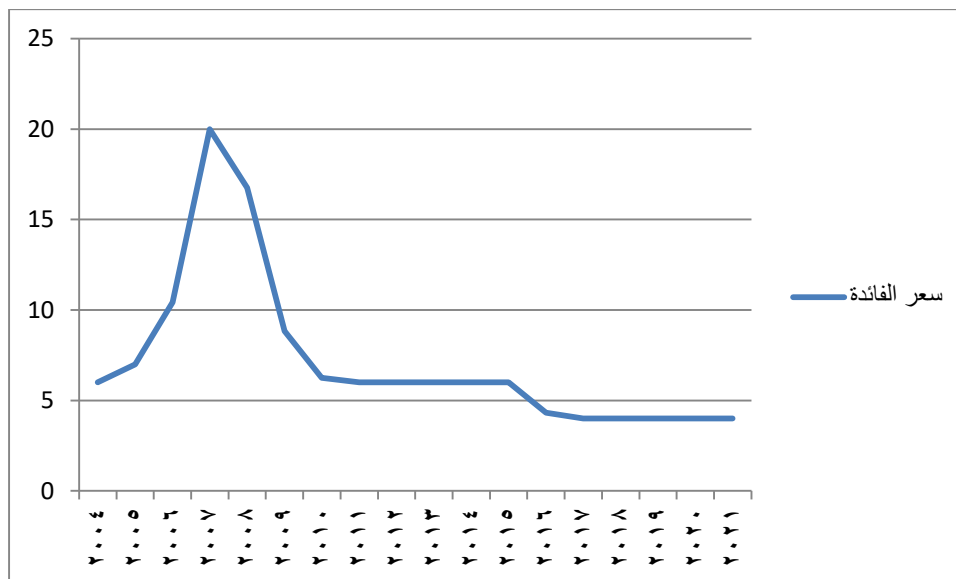
السنوات	سعر الفائدة %	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٤	٦	---
٢٠٠٥	٧	16.6
٢٠٠٦	١٠,٤٢	48.85
٢٠٠٧	٢٠	91.93
٢٠٠٨	١٦,٧٥	-16.25
٢٠٠٩	٨,٨٣	-47.28
٢٠١٠	٦,٢٥	-29.21
٢٠١١	٦	-4
٢٠١٢	٦	0
٢٠١٣	٦	0
٢٠١٤	٦	0
٢٠١٥	٦	0
٢٠١٦	٤,٣٣	-27.83
٢٠١٧	٤	-7.62
٢٠١٨	٤	0
٢٠١٩	٤	0
٢٠٢٠	٤	0
٢٠٢١	٤	0

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية، للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

وبمتابعة الشكل ١٠ نجد ان الاتجاه العام لمنحنى الفائدة اخذ اتجاهها بالارتفاع في بداية المدة وهذا يؤشر سعي البنك المركزي للضغط على التضخم ومساندة سعر الصرف في هذا الاتجاه ، وبعد ذلك نجد ان المنحنى أخذ اتجاهها مستقرا بحدود (٠,٠٤ - ٠,٠٦) ليتلائم مع استقرار التضخم وهو ما حصل فعلا .

(١) البنك المركزي العراقي. التقرير الاقتصادي السنوي. ٢٠٢١. ٢٠٢٠.

الشكل (١٠)
تطور سعر الفائدة في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٧)

المبحث الثالث

تحليل تطور إجمالي الدين العام وبعض المؤشرات المهمة في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

ان الهدف الرئيس لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية احتياجات التمويل الاجمالية باقل تكلفة ممكنة وبالدرجة المعقولة لتعزيز النمو والتنمية وتوسيع السيولة وتنويع قاعدة الاستثمار ، ان التغيرات في القطاع النقدي لا بد ان يقابلها تغيرات في الجانب الحقيقي لضمان إدامة النمو الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضروريا لاستقرار الاقتصاد القومي ، وقد يترتب على تلك التغيرات كلف مالية واجتماعية واقتصادية قد يكون الدين العام أحد سبل تمويلها ، لذلك تدعو الحاجة لفهم العلاقات أعلاه واستيعابها ومحاولة وضع معايير محددة لبيان تلك الكلف (التأثيرات).

2.3.1 : تطور الدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

الدين الداخلي هو الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية المحلية، الاقتراض من المصارف التجارية و الاقتراض من البنك المركزي و الاقتراض من مؤسسات الاقراض وصناديق التقاعد أو الاقتراض من شركات التأمين داخليا هدفه تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب قصور الإيرادات العامة عن النفقات العامة لسد الانفاق العام لاسيما في البلدان التي تعاني من شح الموارد المالية وتحاول استدامة النمو والانفاق ، ومع ذلك فقد يشكل عبئاً إضافياً يضاف إلى النفقات العامة والمتمثل بمبالغ أقساط الدين مع الفوائد المترتبة عليه ، وتسدد فوائد الدين العام بالعملة الوطنية، مما يعني عدم الحاجة للتحويل الى العملات الأجنبية وتحمل تكاليف اضافية . لا يؤثر الدين الداخلي في الثروة القومية لأنه يتيح للأفراد الحصول على جزء من الدخل الوطني فقط ولا يؤثر في حجم الثروة الوطنية ولا يكلف الدولة عمولة كبيرة ويوفر مزيداً من المال للدولة^(١).

يتضح من الجدول (٨) إن الدين الداخلي في المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) قد سجل انخفاضاً تدريجياً ليبلغ (٤,٤٥٥,٥٦٩ ، ٥,١٩٣,٧٠٥ ، ٥,٣٠٧,٠٠٨ ، ٦,٥٩٣,٩٦٠ ،) مليون دينار على التوالي نتيجة وضع الدولة حدوداً معينة للدين الداخلي فضلا عن عجز النظام المصرفي تغطية الانفاق العام وكذلك أثر المزامنة الذي يولده سعي القطاع العام إلى سحب تيار نقدي من السوق مما يعني ضمناً تخفيض الطلب الكلي ومن ثم التخوف من الوقوع في مرحلة الركود من الدورة التجارية في الاقتصاد الوطني .

أما عام (٢٠٠٩) فقد ارتفع الى (٤٩ ، ٤٣٤ ، ٨) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨٩,٢٩%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والاثار السلبية للأزمة المالية العالمية، ومن ثم أدى إلى حاجة الدولة إلى الاقتراض الداخلي لتغطية الانفاق العام وسد العجز في الموازنة العامة، وفي الاعوام

(١) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، دار النشر الإسكندرية، ط١ ٢٠٠٧، ص ٤٧.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

(٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣) سجل الدين الداخلي انخفاضاً ليبلغ (٨٥٩ . ٤٤٦ . ٧ . ٥١٩ . ٥٤٧ . ٦ ، ٢٥٥ ، ٥٤٩ ، ٤) مليون دينار نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في البلد وتحقيق الفائض في الموازنة العامة ، كما ان الاتفاق اصلاً كان محدداً بالموازنة على أساس سعر برميل للنفط منخفض ، في حين جاء السعر الفعلي لبرميل النفط مرتفعاً وبأكثر من ١٢٠ دولار/ برميل مما انعكس ايجابياً على تخفيض اتجاهات الدين العام الداخلي . وفي الأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) فقد سجل ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (١٩ . ٥٢٠ . ٩ . ٨٠٥ . ١٤٢ . ٣٢ ، ٢٥١ . ٣٦٢ . ٤٧) مليون دينار على التوالي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط الخام التي وصلت إلى دون الـ (٤٠) دولاراً للبرميل والحاجة لتمويل النفقات العسكرية ضد العصابات الارهابية. بينما سجل انخفاضاً في عام (٢٠١٨) ليبلغ (٩١٨ ، ٨٢٢ ، ٤١) مليون دينار نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، مما أدى إلى الاكتفاء بها وعدم الحاجة إلى الاقتراض من المصارف المحلية، وقد ساعد في ذلك تبني العراق برنامج صندوق النقد الدولي IM طويل الأمد للبلدان التي تعاني الأزمات النقدية ولا سيما البلدان النامية منها ، ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة لتعديل السياسات الاقتصادية على وفق حجم الاحتياطات الدولية واجمالي الدين العام وحجم التدفقات المالية والرأسمالية الخارجية لان ذلك سيتيح لواضعي تلك السياسات اتخاذ الاجراءات الملائمة^(١).

بعد عام (٢٠١٥) اخذ الدين العام الداخلي اتجاها تصاعدياً ليبلغ (٣٩٤ ، ٩١٢ ، ٦٩) مليون دينار لسنة (٢٠٢١)، وشهد النظام المصرفي العراقي اكبر عملية تمويل للاقتراض من الجهاز المصرفي العراقي ولحساب الحكومة العراقية ولأسباب متعددة منها ما يتعلق بضعف الإيرادات العامة لاسيما منها الإيرادات غير النفطية وكذلك التزام العراق بتخفيضات اوبك واوبك بلس لتخفيض المعروض النفطي في السوق الدولية والضغط على المنتجين خارج اوبك لتخفيض انتاجهم ايضاً ومحاولة السياسة الاقتصادية العامة لسد العجز في الموازنة وتمويل الانفاق الحكومي وتسديد رواتب الموظفين لاسيما بعد التعيينات الجديدة بعد الاضطرابات التي شهدتها ساحات الاحتجاجات .

وقد شكلت نسبة الدين الداخلي إلى الدين العام مقدارها (٣،٠٨٪ ، ٣،٨٩٪ ، ٤،٥٩٪ ، ٥،٢٤٪ ، ٥،٤٧٪) في الأعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨)، كما ارتفعت الى (٩،٩٩٪ ، ١١،٩٥٪) في العامين (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠). بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) التي تعرف بأزمة الرهن العقاري التي انعكست سلباً على اداء الاسواق العالمية والمحلية،

مما أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة والعجز في الموازنة العامة. ومن ثم أدت الى ارتفاع الدين الداخلي. بينما سجلت انخفاضاً إلى (٩،٢٢٪ ، ٨،٤٢٪ ، ٥،٥٥٪) على التوالي في لأعوام (٢٠١٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣) بسبب تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الفائض في الموازنة العامة. بينما سجلت ارتفاعاً إلى (١٢،٠٢٪ ، ٣١،٣٨٪ ، ٣٨،٢٣٪) على التوالي في الأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام إلى دون الـ (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد وتدهور الوضع الأمني في العراق نتيجة دخول المجاميع الارهابية وتفجير بعض أنابيب النفط.

(١) صندوق النقد الدولي IMF ، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي ، المذكرة الفنية (مؤشرات قابلة للتأثر ، ٣٠ ، ابريل ٢٠٠٣ .

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

جدول (٨)

تطور الدين الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	الدين الداخلي	معدل التغير السنوي %	اجمالي الدين العام	نسبة الدين الداخلي الى الدين العام %
٢٠٠٤	٥,٩٢٥,٠٦١	----	١٩١,٩٤٦,٨٣٩	3.08
٢٠٠٥	٦,٥٩٣,٩٦٠	١١,٢٨	١٦٩,٣٣١,١٦٧	3.89
٢٠٠٦	٥,٣٠٧,٠٠٨	-١٩,٥١	١١٥,٤٧٩,١٨٣	4.59
٢٠٠٧	٥,١٩٣,٧٠٥	-٢,١٣	٩٨,٩٥١,٧٠٥	5.24
٢٠٠٨	٤,٤٥٥,٥٦٩	- ١٤,١٢	٨١,٤٠٣,٠٥٨	5.47
٢٠٠٩	٨,٤٣٤,٠٤٩	٨٩,٢٩	٨٤,٤٢٣,٦٤٧	9.99
٢٠١٠	٩,١٨٠,٨٠٦	٨,٨٥	٧٦,٨١٣,٦٤٢	11.95
٢٠١١	٧,٤٤٦,٨٥٩	-١٨,٨٨	٨٠,٧٢٢,١٩١	9.22
٢٠١٢	٦,٥٤٧,٥١٩	-١٢,٠٧	٧٧,٦٩٩,٠١٧	8.42
٢٠١٣	٤,٢٥٥,٥٤٩	-٣٥,٠٠٥	٧٦,٥٩٦,١٢٥	5.55
٢٠١٤	٩,٥٢٠,٠١٩	١٢٣,٧٠	٧٩,١٣٩,٥١٩	12.02
٢٠١٥	٣٢,١٤٢,٨٠٥	٢٣٧,٦٣	١٠٢,٤١٤,٤٩٧	31.38
٢٠١٦	٤٧,٣٦٢,٢٥١	٤٧,٣٤	١٢٣,٨٦٦,٤٥٨	38.23
٢٠١٧	٤٧,٦٧٨,٧٩٦	٠,٦٦	١٣٨,٦٣٩,٢٤٥	34.39
٢٠١٨	٤١,٨٢٢,٩١٨	- ١٢,٨٨	١١٨,٦٧٣,٧٥٥	35.24
٢٠١٩	٣٨,٣٣١,٥٤٨	-٨,٣٤	٩٤,١٢٤,٦٩٨	40.72
٢٠٢٠	٦٤,٢٤٦,٥٥٩	٦٧,٦٠	١٤٨,٤٨٥,٥٦٩	43.26
٢٠٢١	٦٩,٩١٢,٣٩٤	٨,٨١	١١١,٩٦٢,٣٩٤	62.44

المصدر:

– التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

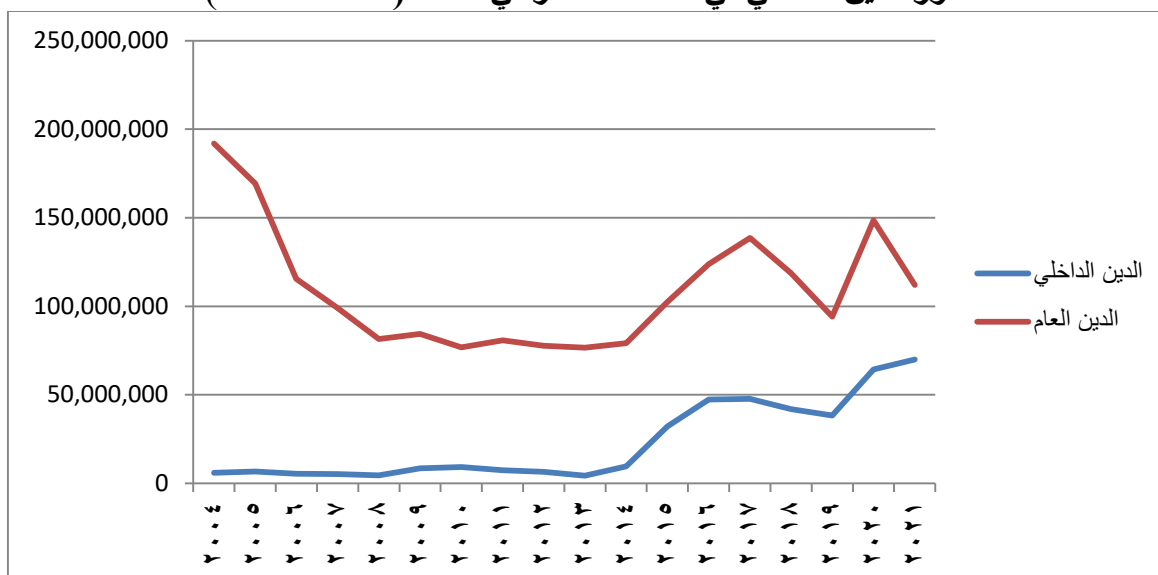
– نسبة الدين الداخلي إلى الدين من إعداد الباحثة اعتماداً على الصيغة الآتية:

– نسبة الدين الداخلي إلى الدين العام = الدين الداخلي / الدين العام × ١٠٠

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

وبمتابعة شكل ١١ نجد ان الاتجاه العام لحركة الدين العام الداخلي لا تتوافق مع حركة واتجاه الدين العام ككل ، مما يعني وجود عوامل اكثر تأثيراً في اتجاه الدين العام كالدين الخارجي أو عجز الموازنة العامة .

الشكل (١١)
تطور الدين الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٨).

٢,٣,٢ تطور الدين العام الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١ – ٢٠٠٤)

سعت الحكومة العراقية إلى تخفيض ديون العراق الخارجية بالعملة الأجنبية، ماعدا ديون ما قبل عام ٢٠٠٣ التي بلغت بحدود ٢٣ مليار دولار، وهذا يشمل الديون المستحقة على الحكومة العراقية من الدول والمؤسسات الدولية والبنوك والمستثمرين الأجانب. أما بالنسبة إلى الديون المحلية، فإنها بحدود ٤٠ ترليون دينار، وتشمل حوالات خزينة وسندات. ومن المهم أن يحافظ العراق على قدرته في تحمل تكاليف الديون الخارجية وتسديدها في المواعيد المحددة، وذلك عن طريق زيادة إيراداته النفطية أو تنويع مصادر الإيرادات الأخرى.

يلاحظ من جدول ٩. إن الدين الخارجي قد انخفض من (٧٧٨، ٠٢١، ١٨٦) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٢٠٧، ٧٣٧، ١٦٢) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٢,٥١%) بسبب رفع العقوبات الاقتصادية الذي فرضت على العراق قرابة (١٣) عام مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ثم شهد انخفاضاً مستمراً حتى عام (٢٠١٠) ليبلغ (٨٣٦، ٦٣٢، ٦٧) مليون دينار بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت إلى (٧٥) دولاراً للبرميل الواحد كما في الملحق ٢. وزيادة الكميات المصدرة فضلاً عن سياسة تحرير الاقتصاد العراقي وزيادة درجة التنافسية فيه ، كما قامت الحكومة العراقية بالتفاوض مع الدائنين الخارجيين عبر نادي باريس حول تخفيض حجم الدين الخارجي للعراق مقابل الالتزام العراق بوصايا صندوق النقد الدولي IMF، بتحرير حركة رأس المال وتخفيض حجم الدعم الحكومي لبعض القطاعات للسلع ولاسيما المشتقات النفطية مما يخفف عبء الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي .

سجل الدين العام الخارجي ارتفاعاً إلى (٣٣٢، ٢٧٥، ٧٣) مليون دينار عام (٢٠١١) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨,٣٤%) لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بـ (مشاريع الطاقة، مشاريع الدور السكنية، مشروعات بناء المدارس والمستشفيات). لكنه سجل انخفاضاً إلى

(٤٩٨. ١٥١. ٧١) مليون دينار عام (٢٠١٢) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢,٨٩%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتي تجاوزت الـ (١٠٧) دولار للبرميل الواحد ومحاولة الحكومة تحديد سقف اعلى للأنفاق العام ، وفي عام (٢٠١٤) سجل انخفاضاً إلى (٥٠٠. ٦١٩. ٦٩) مليون دينار ويعزى هذا الانخفاض بنحو أساسي إلى انخفاض قروض إعادة الجدولة بمبلغ (١٠٥٠,٧) مليون دولار لهذا العام (١). أما الاعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) فقد سجل ارتفاعاً إلى (٦٩٢. ٢٧١. ٧٠، ٢٠٧. ٥٠٤. ٧٦) ، (٤٤٩. ٩٦٠. ٩٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٠,٩٣%، ٨,٨٦%، ١٨,٨٩%) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض أسعار النفط الخام وزيادة النفقات العسكرية في النصف الاول من سنة (٢٠١٤) واستمرت لثلاثة سنوات .

شهد الدين العام انخفاضاً ليبلغ (٨٣٧، ٨٥٠، ٧٦) مليون دينار على التوالي عام (٢٠١٨) وبمعدل تغير من العمليات الإرهابية التي اصابت المحافظات وسهولة انتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج. وفي عام (٢٠٢٠) فقد ارتفع الدين الخارجي إلى (٢٣٩، ٠١٠، ٨٤) مليون دينار بسبب نقشي جائحة كورونا، حيث هدد على نطاق لم يسبق له مثيل منذ أكثر من (١٠٠) عام حياة وسلب عيش الملايين في جميع المناطق وللحفاظ على الاقتصاد وسط عمليات الاغلاق وغيرها من تدابير مكافحة الأمراض كان على الحكومة الاقتراض وبنحو كبير لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العراق (٢).

جدول (٩)

تطور الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	الدين الخارجي	معدل التغير السنوي %	اجمالي الدين العام	نسبة الدين الخارجي الى الدين العام %
٢٠٠٤	١٨٦,٠٢١,٧٧٨	----	١٩١,٩٤٦,٨٣٩	96.91
٢٠٠٥	١٦٢,٧٣٧,٢٠٧	- ١٢,٥١	١٦٩,٣٣١,١٦٧	96.10
٢٠٠٦	١١٠,١٧٢,١٧٥	- ٣٢,٣٠	١١٥,٤٧٩,١٨٣	95.40
٢٠٠٧	٩٣,٧٥٨,٠٠٠	- ١٤,٨٩	٩٨,٩٥١,٧٠٥	94.75

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥، ص ٧٩. 76

(٢) البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي. ٢٠٢١. ص ٧٧.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

94.52	٨١,٤٠٣,٠٥٨	- ١٧,٩٢	٧٦,٩٤٧,٤٨٩	٢٠٠٨
90.00	٨٤,٤٢٣,٦٤٧	- ١,٢٤	٧٥,٩٨٩,٥٩٨	٢٠٠٩
88.04	٧٦,٨١٣,٦٤٢	- ١٠,٩٩	٦٧,٦٣٢,٨٣٦	٢٠١٠
90.77	٨٠,٧٢٢,١٩١	٨,٣٤	٧٣,٢٧٥,٣٣٢	٢٠١١
91.57	٧٧,٦٩٩,٠١٧	- ٢,٨٩	٧١,١٥١,٤٩٨	٢٠١٢
94.44	٧٦,٥٩٦,١٢٥	١,٦٧	٧٢,٣٤٠,٥٧٦	٢٠١٣
87.97	٧٩,١٣٩,٥١٩	-٣,٧٦	٦٩,٦١٩,٥٠٠	٢٠١٤
68.61	١٠٢,٤١٤,٤٩٧	٠,٩٣	٧٠,٢٧١,٦٩٢	٢٠١٥
61.76	١٢٣,٨٦٦,٤٥٨	٨,٨٦	٧٦,٥٠٤,٢٠٧	٢٠١٦
65.60	١٣٨,٦٣٩,٢٤٥	١٨,٨٩	٩٠,٩٦٠,٤٤٩	٢٠١٧
64.75	١١٨,٦٧٣,٧٥٥	-١٥,٥١	٧٦,٨٥٠,٨٣٧	٢٠١٨
59.27	٩٤,١٢٤,٦٩٨	-٢٧,٤٠	٥٥,٧٩٣,١٥٠	٢٠١٩
56.73	١٤٨,٤٨٥,٥٦٩	٥٠,٩٨	٨٤,٢٣٩,٠١٠	٢٠٢٠
37.55	١١١,٩٦٢,٣٩٤	-٥٠,٠٨	٤٢,٠٥٠,٠٠٠	٢٠٢١

المصدر:

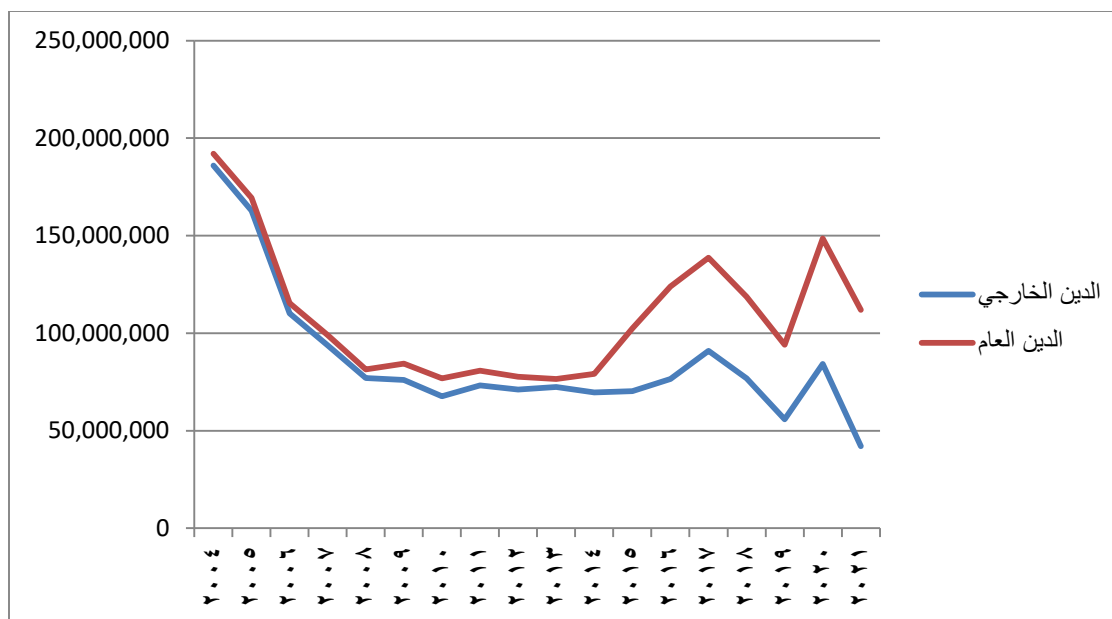
- العمود (٢.١) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. مديرية الاحصاء والابحاث. للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).
- العمود (٣) من تم احتسابه وفق الصيغة الآتية
نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي % = (الدين الخارجي \ الناتج المحلي الاجمالي) × ١٠٠ %

يلاحظ الجدول والشكل (١٢) مر الدين الداخلي والخارجي بمراحل مختلفة ويعكس الاحداث الأمنية الاقتصادية وازمه ٢٠٢٠ وانهيار اسعار النفط التي تعكس نسبة الدين الخارجي/ اجمالي الدين العام التي كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض في المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

الشكل (١٢)

تطور الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٩).

٢,٣,٣: مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي :

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة والناتج المحلي الاجمالي على الاقتراض من المصارف التجارية أو عبر أدوات الخزينة، ويوضح المؤشر هل الدين في حدود امه أم أنه تجاوز الحدود الامنة وان نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي تعكس قدرة الدولة على تمويل الناتج المحلي الاجمالي، على انه كلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي فإن ذلك يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وكلما انخفضت هذه النسبة ستؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي^(١).

جدول (١٠)

مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) (نسبة مئوية)

السنوات	الدين الداخلي (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٢)	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي % (٣)
٢٠٠٤	٥,٩٢٥,٠٦١	٥٣,٢٣٥,٣٥٨	11.12
٢٠٠٥	٦,٥٩٣,٩٦٠	٧٣,٥٣٣,٥٩٨	8.96

(١) عبير محمد جاسم وآخرون. العلاقة بين الديون الخارجية والتباطؤ التجاري في الاقتصاد العراقي . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. الجامعة المستنصرية. العدد ٥٣. ٢٠١٩. ص ص ١٨٨ - ١٨٩.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

5.55	٩٥,٥٨٨,٩٥٤	٥,٣٠٧,٠٠٨	٢٠٠٦
4.65	١١١,٤٥٦,٨١٣	٥,١٩٣,٧٠٥	٢٠٠٧
2.83	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	٤,٤٥٥,٥٦٩	٢٠٠٨
6.45	١٣٠,٦٤٢,١٨٧	٨,٤٣٤,٠٤٩	٢٠٠٩
5.66	١٦٢,٠٦٤,٥٦٥	٩,١٨٠,٨٠٦	٢٠١٠
3.42	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	٧,٤٤٦,٨٥٩	٢٠١١
2.57	٢٥٤,٢٢٥,٤٩٠	٦,٥٤٧,٥١٩	٢٠١٢
1.59	٢٦٧,٣٩٥,٦١٤	٤,٢٥٥,٥٤٩	٢٠١٣
3.57	٢٦٦,٤٢٠,٣٨٤	٩,٥٢٠,٠١٩	٢٠١٤
16.09	١٩٩,٧١٥,٦٩٩	٣٢,١٤٢,٨٠٥	٢٠١٥
23.23	٢٠٣,٨٦٩,٨٣٢	٤٧,٣٦٢,٢٥١	٢٠١٦
21.09	٢٢٥,٩٩٥,١٧٩	٤٧,٦٧٨,٧٩٦	٢٠١٧
16.65	٢٥١,٠٦٤,٤٧٩	٤١,٨٢٢,٩١٨	٢٠١٨
14.57	٢٦٢,٩١٧,١٥٠	٣٨,٣٣١,٥٤٨	٢٠١٩
32.32	١٩٨,٧٧٤,٣٢٥	٦٤,٢٤٦,٥٥٩	٢٠٢٠
23.19	٣٠١,٤٣٩,٥١٣	٦٩,٩١٢,٣٩٤	٢٠٢١

المصدر:

- العمود (٢.١) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث. للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).
- العمود (٣) من تم احتسابه وفق الصيغة الآتية

$$\text{نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي} \% = (\text{الدين الداخلي} / \text{الناتج المحلي الاجمالي}) \times ١٠٠$$

يلاحظ الجدول (١٠) ان نسبة الدين الداخلي شهدت انخفاضاً مستمراً في الأعوام (٢٠٠٤ . ٢٠٠٥ . ٢٠٠٦ . ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨) ليبلغ مقدارها (١١,١٢. % ٨,٩٦. % ٥,٥٥. % ٤,٦٥. % ٢,٨٣) على التوالي وهذا يؤشر سعي السياسات الاقتصادية الكلية الى تحرير الأموال بأزاء القطاع الخاص لزيادة حجم التمويل لتنشيط القطاع الخاص ودفع عجلة التنمية بمشاركة القطاع الخاص فضلاً عن تخفيض اثر المزامنة الاقتصادية (Crowding Effect) وانسجاماً مع السياسة النقدية في استهداف التضخم وتقوية قيمه الدينار العراقي لأن زيادة حجم الاقتراض الداخلي يعني خلق قوة شرائية في السوق العراقي وزيادة الطلب الكلي وفي ظل محدودية العرض الكلي فإن حجم الضغوط التضخمية سوف تزداد ومن ثم تنعكس على رفاهية الفرد والمجتمع. بالمقابل ارتفعت تلك النسبة إلى (٦,٤٥%) في عام (٢٠٠٩) بسبب انعكاس الاثار السلبية للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) مما أدى إلى توجه الدولة إلى الدين الداخلي لتمويل النشاط الاقتصادي وسد العجز في الموازنة العامة. أما في الأعوام (٢٠١٠ . ٢٠١١ . ٢٠١٢) فقد سجلت تلك نسبة انخفاضاً مستمراً ليبلغ مقدارها (٥,٦٦. % ٣,٤٢. % ٢,٥٧) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي العراقي وتخفيض معدلات التضخم عن طريق استهدافه عبر الصرف وسياسات اقتصادية أخرى كما ان تحسن الوضع الاقتصادي العالمي ألقى بظلاله على زيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن أسعاره وانعكاس ذلك على البلدان المنتجة له ولاسيما العراق وتراجع الدين الداخلي.

وفي الأعوام (٢٠١٤ . ٢٠١٥ . ٢٠١٦) سجلت ارتفاعاً مستمراً ليبلغ مقدارها (٣,٥٧. % ١٦,٠٩. % ٢٣,٢٣) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. مما أدى الى تراجع الإيرادات النفطية

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

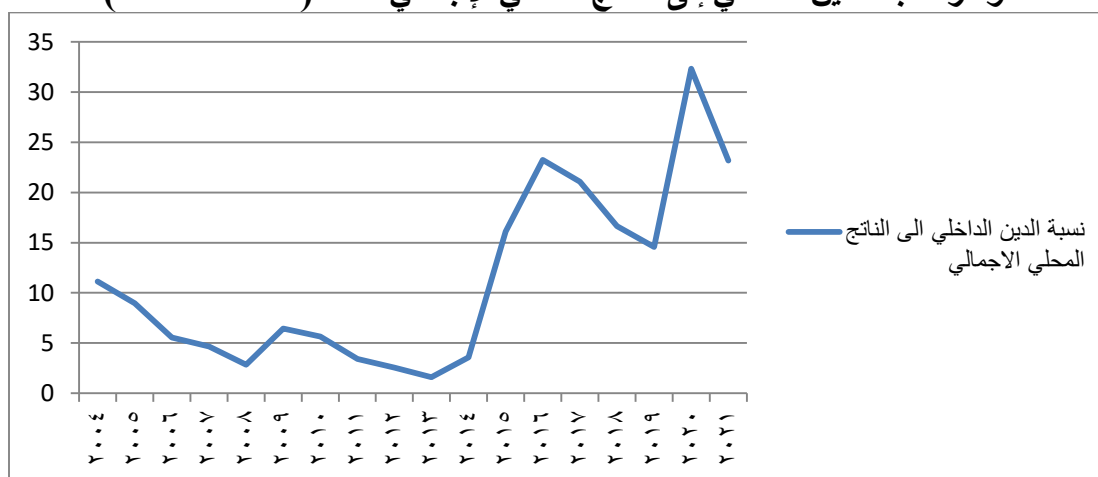
وزيادة العجز في الموازنة العامة والصدمات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠١٤.

أما الأعوام (٢٠١٧ . ٢٠١٨ . ٢٠١٩) فقد سجلت انخفاضاً مستمراً ليبلغ مقدارها (٢١,٠٩% . ١٦,٦٥% . ١٤,٥٧%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مرة أخرى. مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وتراجع الدين الداخلي. فضلاً عن تحسن الوضع في المناطق المتضررة من العصابات الإرهابية. بينما ارتفعت إلى (٣٢,٣٢%) في عام (٢٠٢٠) بسبب عودة انخفاض أسعار النفط الخام مرة أخرى. وانتشار جائحة كورونا. مما أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة. ومن ثم توجهت الدولة إلى الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة ودعم النشاط الاقتصادي.

ويوضح الشكل (١٣) اتجاه المؤشر للانخفاض من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣ نتيجة تحسن أداء الاقتصاد الكلي عموماً وتخفيض حجم الدين العام ككل نتيجة الاتفاقات الدولية في إطار مساعدة العراق على الخروج من أزماته، وبعد ذلك أخذ الاتجاه العام بالزيادة نتيجة زيادة الانفاق العام الذي لم يتوافق مع الإيرادات العامة عموماً.

الشكل (١٣)

مؤشر نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٢١ - ٢٠٠٤)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على بيانات الجدول (١٠)

٢,٣,٤ : مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تصف نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقيس قدرة الدولة على تمويل الناتج المحلي الإجمالي بوساطة الاقتراض الخارجي. على أن قيمة المؤشر كلما ارتفعت فإن ذلك يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. وكلما انخفضت ستؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي^(١).

يلاحظ عن طريق الجدول (١١) أن نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض أثناء المدة (٢٠٢١ - ٢٠٠٤). إذ شهدت انخفاضاً مستمراً في الأعوام (٢٠٠٤ . ٢٠٠٥ . ٢٠٠٦ . ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨) ليبلغ مقدارها (٣٤٩,٤٣% . ٢٢١,٣١% . ١١٥,٢٥% . ٨٤,١٢% . ٤٩,٠٠%) على التوالي نتيجة تحسن أداء الاقتصاد العراقي ورفع العقوبات الاقتصادية ومحاولات الحكومات العراقية تحسين

(١) عبير محمد جاسم وآخرون. العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي. مصدر سابق.

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

بيئة العمل ، فضلاً عن قيام صندوق النقد الدولي باتفاقيات أثمرت بإعادة جدولة ديون العراق فضلاً عن قيام بعض الدول بشطب ديونها بنحو نهائي والبعض الآخر تخفيض الديون عن العراق بنسبة (٨٠%). بينما ارتفعت إلى (٥٨,١٦%) في عام (٢٠٠٩) بسبب انعكاس الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) مما أدى إلى توجه الدولة الاقتراض الخارجي من المصارف والمؤسسات المالية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير) لتمويل النشاط الاقتصادي.

الجدول (١١)

مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)
(نسبة مئوية)

المسنوات	الدين الخارجي	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٤	١٨٦,٠٢١,٧٧٨	٥٣,٢٣٥,٣٥٨	349.43
٢٠٠٥	١٦٢,٧٣٧,٢٠٧	٧٣,٥٣٣,٥٩٨	221.31
٢٠٠٦	١١٠,١٧٢,١٧٥	٩٥,٥٨٨,٩٥٤	115.25
٢٠٠٧	٩٣,٧٥٨,٠٠٠	١١١,٤٥٦,٨١٣	84.12
٢٠٠٨	٧٦,٩٤٧,٤٨٩	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	49.00
٢٠٠٩	٧٥,٩٨٩,٥٩٨	١٣٠,٦٤٢,١٨٧	58.16
٢٠١٠	٦٧,٦٣٢,٨٣٦	١٦٢,٠٦٤,٥٦٥	41.73
٢٠١١	٧٣,٢٧٥,٣٣٢	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	33.71
٢٠١٢	٧١,١٥١,٤٩٨	٢٥٤,٢٢٥,٤٩٠	27.98
٢٠١٣	٧٢,٣٤٠,٥٧٦	٢٦٧,٣٩٥,٦١٤	27.05
٢٠١٤	٦٩,٦١٩,٥٠٠	٢٦٦,٤٢٠,٣٨٤	26.13
٢٠١٥	٧٠,٢٧١,٦٩٢	١٩٩,٧١٥,٦٩٩	35.18
٢٠١٦	٧٦,٥٠٤,٢٠٧	٢٠٣,٨٦٩,٨٣٢	37.52
٢٠١٧	٩٠,٩٦٠,٤٤٩	٢٢٥,٩٩٥,١٧٩	40.24
٢٠١٨	٧٦,٨٥٠,٨٣٧	٢٥١,٠٦٤,٤٧٩	30.60
٢٠١٩	٥٥,٧٩٣,١٥٠	٢٦٢,٩١٧,١٥٠	21.22
٢٠٢٠	٨٤,٢٣٩,٠١٠	١٩٨,٧٧٤,٣٢٥	42.37
٢٠٢١	٤٢,٠٥٠,٠٠٠	٣٠١,٤٣٩,٥١٣	13.94

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على :

- العمود (٢.١) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. مديرية الاحصاء والابحاث. للسنوات (٢٠٢١- ٢٠٠٤).
- العمود (٣) من تم احتسابه وفق الصيغة الآتية
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي % = (الدين الخارجي \ الناتج المحلي الاجمالي) × ١٠٠ %

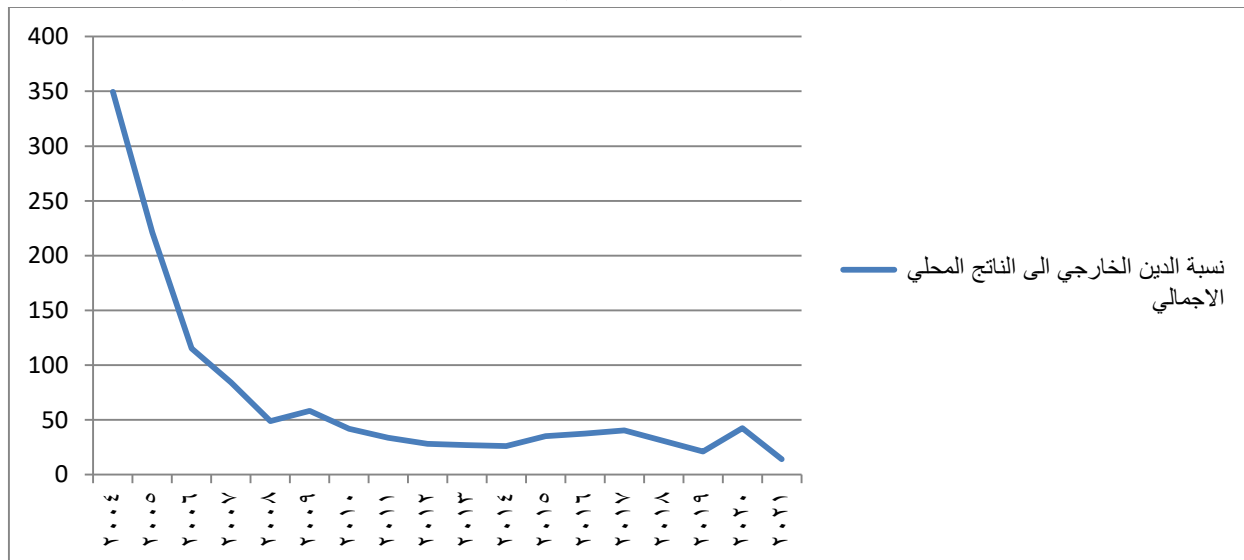
أما الأعوام (٢٠١٠. ٢٠١١. ٢٠١٢. ٢٠١٣. ٢٠١٤) فقد سجلت انخفاضاً مستمراً ليبلغ مقدارها %٤١,٧٣. %٣٣,٧١. %٢٧,٩٨. %٢٧,٠٥. %٢٦,١٣) على التوالي ويعزى هذا الانخفاض بنحو رئيس إلى انخفاض ارصدة كل من القروض الجديدة والتب تمثل قروض صندوق النقد الدولي وقروض إعادة الجدولة

الفصل الثانيتحليل واقع سعر الصرف واجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي

(١). فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٢)، وفي الأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٦). (٢٠١٧) سجلت ارتفاعاً مستمراً ليبلغ مقدارها (٣٥,١٨% ٣٧,٥٢ % ٤٠,٢٤ %) على التوالي نتيجة الصدمات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي . مما أدى إلى الاقتراض من المصارف الأجنبية لتمويل النشاط الاقتصادي وإعادة اعمار المناطق المحررة من عصابات الارهابي. وبمتابعة الشكل (١٤) نجد الاتجاه التنازلي لقيمة المؤشر اعلاه، مما يؤشر سعي البنك المركزي إلى تقليل الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل العمليات الانتاجية والتشغيلية وان الدين العام الداخلي والخارجي للعراق في اتجاه تنازلي.

شكل (١٤)

مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (١٠).

قياس أثر سعر الصرف في الدين العام

تمهيد:

تعد الأساليب الكمية ومنها أسلوب القياس الاقتصادي وسيلة مهمة تساعد الباحث على اختبار فروض النظرية الاقتصادية وتحليل نتائج العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية ذاتها أو بين تلك المتغيرات ومتغيرات أخرى. وبما يعزز الجانب النظري الذي يكون عادة سابقاً للجانب التطبيقي.

جاء الفصل الثالث بمبحثين، تناول المبحث الأول توصيف الأنموذج القياسي وبيان الأساس النظري والرياضي لمعادلات الأنموذج وتناول المبحث الثاني قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف بوصفه متغيراً مستقلاً والدين العام متغيراً تابعاً. عن طريق استعمال أساليب الاقتصاد القياسي وشملت (استقرارية السلاسل الزمنية ADF، نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL، نموذج تصحيح الخطأ ECM، مشكلة الارتباط الذاتي LM، مشكلة عدم ثبات التباين).

تقدم لنا النظرية الاقتصادية فرضيات (Hypotheses) تبين العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية، ويمكن أن تصاغ على نحو نماذج قياسية (Economic Models)، من أجل وضع الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم، ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية الضرورية لأداء وتوجيه حركة الاقتصاد القومي ووحدهاته المختلفة.

المبحث الأول

توصيف الأنموذج القياسي

يُعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة باستعمال الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقات بينها بطريقة كمية. ويتم ذلك من خلال بناء نماذج رياضية تهدف إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية المفسرة الأكثر أهمية التي تؤثر في المتغيرات الأخرى، ويعد تحليل الاقتصاد القياسي ذو أهمية كبيرة، لأن النظرية الاقتصادية تميل إلى استعمال الأساليب الكمية بدلاً من الأساليب الوصفية. ويتيح التحليل القياسي إمكان توثيق الظواهر الاقتصادية بالأرقام وإثبات صحتها أو عدم صحتها، وهذا يساعد على تعزيز الفرضية أما قبولها أو رفضها.

١. ١. ٣ . استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تتناول الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، والطبيعية، إلخ) على حقب زمنية متتابعة عادةً ما تكون متساوية الطول^١، وتعد استقرارية السلاسل الزمنية أداة تتم من خلالها تشخيص المعيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية، وكذلك معرفة الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية للبحث من حيث درجة تكاملها.

ونظراً لما وضحته العديد من الدراسات طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي إلى نتائج مؤكدة بشأن طبيعة استقرار سلاسلها الزمنية، وخاصة في ظل وجود العديد من الاختبارات القياسية التي طورت لهذا الغرض وعن طريق ذلك يتضح ان أغلب الدراسات الزمنية التي تستعمل تتسم بحالة من عدم الاستقرار وذلك نتيجة لاحتوائها على ما يسمى بجذر الوحدة (**unit Root**) وهذا ما تنص عليه فرضية العدم (H_0) وهذا ينطبق على أغلب السلاسل الزمنية التي تُفحص استقرارية سلاسلها الزمنية قبل تقديرها، لأنه يعد اختباراً مهماً وفي حال كانت نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية غير مستقره يؤدي ذلك إلى نتائج انحدار زائفة^٢، وفي أغلب الأحيان عند ظهور النتائج وتكون في حالة من عدم الاستقرار للسلاسل الزمنية فأن سبب ذلك يكون أما اعتماد الباحث على مشاهدات غير واقعية أصلاً أو قد تكون من نوع (TS) و(DS) ويمكن توضيحها على النحو الآتي^٣:

١. السلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع (TS):

في هذا النوع من السلاسل الزمنية في حال حدوث أي تغير في اللحظة أو الزمن (**t**) يكون تأثيره عابراً (**Transient**) ويمكن علاج حالة عدم الاستقرار هذه باستعمال طريقة أخرى وهي طريقة المربعات الصغرى (OLS).

٢. السلسلة الزمنية غير المستقرة من (DS):

يعد هذا النوع أكثر انتشاراً من النوع الأول (TS)، وفي حال ظهرت نتائجه وكانت غير مستقرة فتستعمل الفروق (**Different**) لغرض تحقيق استقرار السلسلة الزمنية، ويمتاز هذا النوع من الاستقرار أنه في حال حدوث أي صدمة في لحظة زمنية معينة ستؤثر على السلسلة الزمنية بشكل انعكاسات مستمرة ومتناقصة في السلسلة الزمنية.

١. شروط الاستقرار السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية مستقرة يجب توفر الشروط الآتية^٤:

A - ثبات المتوسط الحسابي عبر الزمن.

$$E(Y_t) = \mu \dots (1)$$

^١ مصطفى شعراوي، مقدمة في السلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠٠٥، ص ٦.

^٢Mohsen Maharan and Yazdan Gudarzi Farahani and Others The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange International letter of social and Humanistic sciences 2016، p18.

^٣ عثمان نقار ومنذر عواد، منهجية (Box- Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والتنبيه بها، دراسة تطبيقية على عدد من تلاميذ الصف الخامس من التعليم الأساسي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، ص ١٢٩. ٢٠١١

^٤ Gujarati، Basic، Econometrics، 4th the MC-GR –Hill Companies، 2004، p.797.

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

إذ أن :

μ : الوسط الحسابي.

B- ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots(2)$$

σ^2 = التباين عبر الزمن.

(١) إن يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين، المتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين، زمنيتين.

ومن أهم الاختبارات التي تستعمل لاختبار البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي اختبار ديكي فولر البسيط (Simple Dickey-Fuller) واختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) والذي يعد من أهم الطرق المستعملة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، إذ يعتمد هذا الاختبار على (صيغة النموذج، وحجم العينة، ومستوى المعنوية)، ويعمل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستعمال طريقة المربعات الصغرى في ثلاث صيغ وهي على النحو الآتي^١ :

(١) الصيغة الأولى:

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (1)$$

أي بوجود الحد الثابت

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1, a=0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1, a \neq 0$$

(٢) الصيغة الثانية:

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (2)$$

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي:

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1, a=0, B=0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1, a \neq 0, B \neq 0$$

إذ إن (Y) يمثل السلسلة المراد اختبارها، و(Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، و(e_t) يمثل حد الخطأ العشوائي.

(٣) الصيغة الثالثة:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (3)$$

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (K) إلى أن تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي اعتماداً على اختبار (D.W)، ثم نختبر النتائج باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-fuller).

^١ احمد حسن عطشان، تحليل العلاقة بين الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، أطروحة 0987EWA غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ١٩٠ - ١٩١

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنعمل على اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة (الإحصائية) أكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) فأنها تكون معنوية إحصائياً لهذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، بينما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الحرجة نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير ساكنة وسيتم أخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الأولى، أما إذا كانت غير مستقرة فيتم تكرار الاختبار بأخذ فروق من الدرجة الأعلى وهكذا إلى أن تصبح السلسلة مستقرة^١. وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية لأسباب عديدة أهمها :

- (١) إن استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.
- (٢) إن الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار، لأنه يكون أقل ما يمكن. أما درجة التكامل فهي تختلف إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات $I(0)$ ، أو مستقرة في الفرق الأول $I(1)$ ، أو في الفرق الثاني $I(2)$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي فولر الموسع على الفرق الأول:

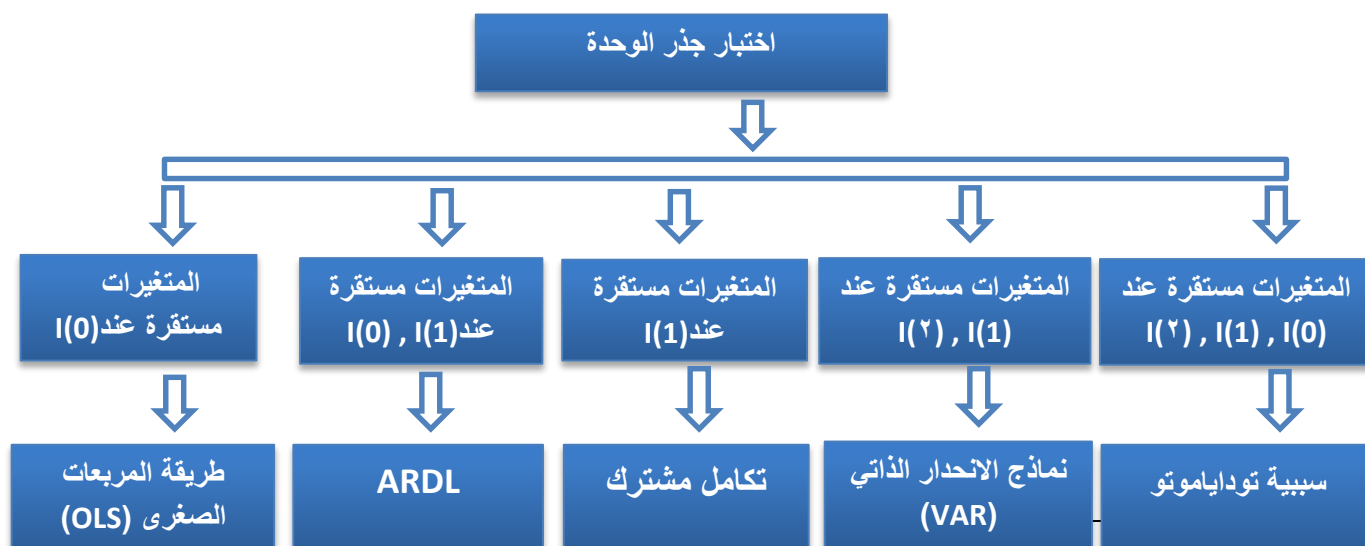
$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

والفرق الثاني:

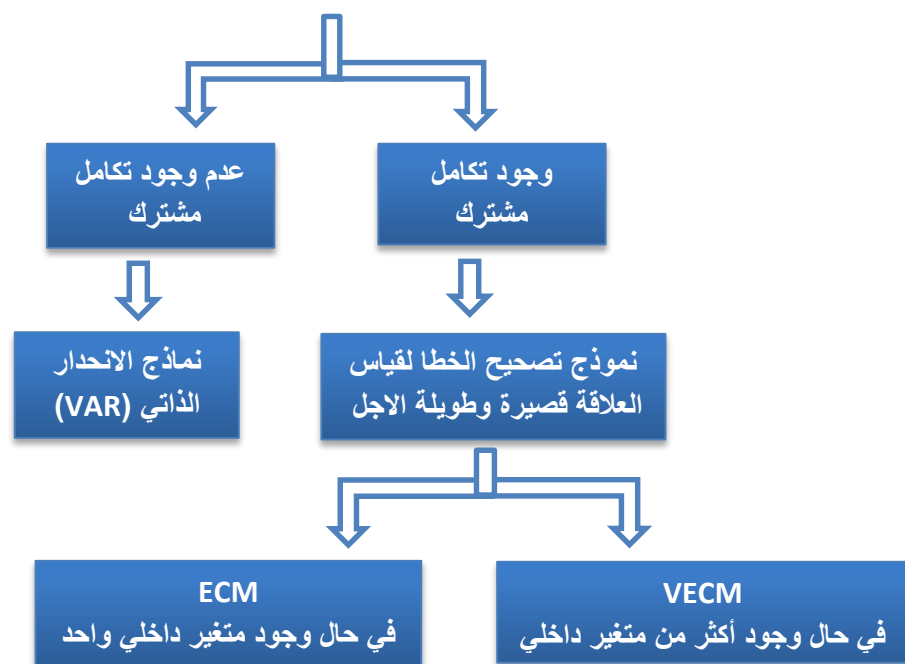
$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

فإذا كان الفرق الأول مستقرًا والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الأولى^٢.

المخطط (١) اختبارات جذر الوحدة



حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، كربلاء، ١٠١٧، ص (٢٠٧ - ٢٠٨).
^٢ نبيل مهدي الجنابي - كريم سالم الغالبي، تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١)، ٢٠١١، ص (١٠ - ١١).



Source: Siddha Raj Bhatta, Pujan Adhikari, Rohan Byanjankar, Choice of Regression Models in Time Series Data, Economic Journal of Development Issues Vol. 29 & 30 No. 1-2 (2020),p111.

٢ . ١ . ٣ مفهوم الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL):

١. تعريف النموذج (ARDL) :

يعد انموذج (ARDL) أحد اساليب النماذج الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة إذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الأنموذج ، فقد طبق هذا الأنموذج من بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من (Pesaran) وآخرون في عام (٢٠٠١)، ومن مميزات هذا الأنموذج أنه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ او متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ او مزيج من كليهما بخلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن. وكذلك يقدم

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

هذا الانموذج مقدرات كفاءة وغير متحيزة لأن الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وأيضا يستعمل هذا الانموذج في العينات الصغيرة¹.

كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل على وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) (Unrestricted Error Correction Model) ويتم اختبار وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات على وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan, 2005)، فإذا كانت قيمة (F-Stat) المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا ترفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) أي وجود علاقة التكامل الطويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، في حين إذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود العلاقة الطويلة الأجل².

١. خطوات تقدير نموذج (ARDL) :

(١) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

تحديد مدة الابطاء المثلى باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وعن طريق مدة الابطاء المثلى التي تحمل أقل قيمة للمعايير (AIC) و (SC) ومعيار (HQ) في حين يوصي (Pesaran) إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغيرة يمكن استعمال حد أعلى لمدة الابطاء³.

(٢) تقدير نموذج (ARDL) عن طريق اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound test) وان اختبار سلامة واستقرارية النموذج عن طريقة مجموعة من الاختبارات⁴ :

A. اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال اختبار (Wald).

B. اختبار الحدود (Bound Test).

C. اختبار استقرارية النموذج عن طريق اختبار (CUM SUM) و (CUM SUM SQ).

D. تقدير المعلمات قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأجل والذي يمكن تقديره على وفق الصيغة الآتية (خلف، ٢٠١١ ، ١٨٨):

$$\Delta(Y_t) = c + Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_{1i} \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a_{2i} \Delta(X_{t-i}) + \mu_t$$

إذ أن :

¹ Saed Khalil and Michael domabrech ، The Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration testing : application to opt inflation ، PMA، working Papers ، 2011 ، P.20

² Alimi ، 2014 ، p.107

⁴ رعد جار الله ومروان عبد الملك ذنون، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) للمدة (١٩٦٠ - ٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (٣٥)، العدد (١١٤)، ٢٠١٢، ص ٣٩.

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

Δ : تمثل الفروق.

C : الحد الثابت

n , m : الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

β : مقدرة المتغير المستقل الإبطاء لسنة واحدة.

a1, a2 : معلمات الأجل الطويل.

I : ممكن أن تكون u_t (1,2,3) حد الخطأ العشوائي.

$C + Y_{t-1} + B X_{t-1}$: منطقة الأجل الطويل (منطقة الإبطاءات لسنة واحدة للمتغيرين التابع والمستقل).

$\sum_{i=1}^n a1 \Delta(Y_{t-i})$: منطقة الإبطاءات للمتغير التابع.

$\sum_{i=0}^m a2 \Delta(X_{t-i})$: منطقة الإبطاءات للمتغير المستقل.

وبناءً على ذلك سيتم توصيف المتغيرات الداخلة في الأنموذج وعلى النحو الآتي:

١. توصيف الأنموذج:

يقصد بالأنموذج القياسي هو عبارة عن أنموذج اقتصادي يعبر عنه برموز رياضية تمثل طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستعملاً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة بنحو جزئي أو كلي بضمنه العامل غير المحدد والمتمثل بالمتغير العشوائي (Random Variable)، وفي هذه المرحلة ستحدد متغيرات الأنموذج، وكما في المعادلة الآتية:

$$Y = B_0 - B_1 X_1 - B_2 X_2 - B_3 X_3 \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

X1 : المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي).

X2 : المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي).

X3 : المتغير المستقل (سعر الظل)

Y : المتغير التابع (الدين العام).

ويمكن توضيح أهم متغيرات الأنموذج القياسي في الجدول (١٢) :

الجدول (١٢) متغيرات الأنموذج

المتغير	نوعه	رمز باللغة الإنكليزية
سعر الصرف الرسمي	مستقل	X ₁
سعر الصرف الموازي	مستقل	X ₂
سعر الظل	مستقل	X ₃
الدين العام	تابع	Y

^١وليد أسماعيل السيفو وآخرون، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص٤٧.

٢. طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية

الاقتصادية:

ترتبط علاقة سعر الصرف بالمديونية بنحو وثيق، حيث يمكن أن تؤثر تقلبات سعر الصرف على مستوى المديونية للدولة. وتعتبر المديونية عن حجم الديون التي تتحملها الدولة وقدرتها على سداد هذه الديون، ويُحسب عادة عن طريق قياس حجم الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة ومن ثم فإن ضعف السياسة المالية وارتفاع أعباء الدين العام بشقيه نتيجة تدهور أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكلفة الديون الخارجية التي تملكها الدولة بالعملة الأجنبية، مما يجعل من الصعب عليها سداد هذه الديون. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المديونية للدولة، ويزيد من اضطرابات السوق حيال تمكن الدولة من سداد هذه الديون، أما إذا كان هناك تراجع في قيمة العملة المحلية، فإن ذلك يزيد من قيمة الصادرات ويقلص قيمة الواردات، مما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري. وفي حال كان هناك تحسن في الميزان التجاري، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسن في المديونية، حيث تتحسن قدرة الدولة على سداد الديون^١.

٣. مصادر بيانات الأنموذج :

تم الحصول على البيانات اعتماداً على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١) وكما جاءت بالفصل الثاني من الرسالة وقسمت الى بيانات ربع سنوية لأغراض التحليل القياسي .

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر سعر الصرف في الدين العام

تم قياس وتحليل تأثير سعر الصرف للدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي في الدين العام باستعمال أنموذج ARDL، وحُلل تأثير تغيرات سعر الصرف في قيمة الدين العام وبتحويل البيانات السنوية الى ربع سنوية .

^١وليد أسماعيل السيفو وآخرون، الاقتصاد القياسي التحليلي، مصدر سابق

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

١ . ٢ . ٣. نتائج اختبار الاستقرار :

يلاحظ عن طريق نتائج الجدول (١٣) إن المتغير (X3) مستقر عند المستوى (At Level) بوجود الثابت، فيما كانت جميع المتغيرات (X1, X2 , Y) مستقرة عند الفرق الأول بوجود الحد الثابت. ومستقرة أيضاً بوجود الحد الثابت والاتجاه العام (Trend). ويلاحظ أيضاً إنها مستقرة جميعها عند الفرق الأول بدون حد ثابت واتجاه عام. مما يعني ان متوسطهما وتباينهما ثابتين عبر الزمن.

الجدول (١٣)
نتائج استقرارية السلاسل الزمنية.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		X1	X2	X3	Y
With Constant	t-Statistic	-1.4674	-1.6399	-2.9229	-2.5728
	Prob.	0.544	0.4569	0.0479	0.1036
		n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0298	-0.551	-2.7478	-2.3764
	Prob.	0.9959	0.9786	0.2215	0.3883
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1028	-0.0726	-1.5686	-1.4934
	Prob.	0.6447	0.655	0.1091	0.1257
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(Y3)
With Constant	t-Statistic	-5.6848	-5.6705	-7.553	-7.6032
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.286	-6.0504	-7.5822	-7.8242
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7707	-5.7564	-7.5506	-7.5958
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Notes:					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews 12)

٢ . ٢ . ٣. تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستعمال نموذج الانحدار

الذاتي (ARDL):

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

الجدول (١٤) تقدير الأنموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 05/20/23 Time: 18:38				
Sample (adjusted): 2004Q2 2021Q1				
Included observations: 68 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X1 X2 X3				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.836863	0.063032	13.27689	0.0000
X1	-92608.5	51845.4	-1.78624	0.0789
X2	67163.38	56072.14	1.197803	0.2355
X3	24121.44	6047.556	3.988626	0.0002
C	23290024	22138138	1.052032	0.2968
R-squared	0.896375	Mean dependent var		1.08E+08
Adjusted R-squared	0.889796	S.D. dependent var		32847489
S.E. of regression	10904379	Akaike info criterion		35.31791
Sum squared resid	7.49E+15	Schwarz criterion		35.48111
Log likelihood	-1195.81	Hannan-Quinn criter.		35.38258
F-statistic	136.2408	Durbin-Watson stat		1.900572
Prob(F-statistic)	0			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				
Select				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews 12).

يلاحظ عن طريق نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) الواردة في الجدول (١٤) تشير الى إن نسبة التباين المفسر بوساطة الأنموذج إلى التباين الكلي في المتغير التابع عبر قيمة معامل التحديد (**R-Squared**) عالية وتصل إلى (0.89) وهذا يعني ان (٠,٨٩) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الدين العام) هي سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الرسمي. سعر الصرف الموازي. وسعر الظل) هذا من الناحية النظرية...

وعن طريق متابعة نتائج التقدير نجد أن معامل التحديد المصحح (**Adjusted R-squared**) هو الآخر ذو قيمة عالية، مما يدل على القوة التفسيرية العالية حتى مع تعديل صيغة احتسابه ومن ثم يمكن الإقرار بجودة التوفيق في اختيار متغيرات الأنموذج وطبيعة العلاقات المختلفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما إن الخطأ المعياري لمتغيرات الأنموذج كان مرتفعاً وبحدود (١٠٩٠٤٣٧٩)، مما يؤكد مرة أخرى على جودة النموذج ككل.

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

ان تدخل البنك المركزي لدعم الدينار العراقي وتقويته أزاء الدولار الأمريكي والسيطرة على معدلات التضخم وانعكاس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي ومعدلات الدين العام الذي يمثل حصيلة الربح الاجمالي والعائد الفعلي للاقتصاد العراقي وهو الهدف الذي تتطلع السياسة النقدية لتحقيقه ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. بالمقابل فقد ساعدت تغيرات الصرف برفع قيمة الدينار العراقي على زيادة عجز الموازنة لأن رفع قيمة العملة الوطنية يقود بالنتيجة إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية (لأن اسعار النفط تتحدد على وفق السوق الدولي) ومن ثم انخفاض اقيام الصادرات ككل مما يزيد عجز الميزان التجاري. وان سعر الصرف يؤثر في الدين العام عن طريق تأثيره في حجم الميزان التجاري والتجارة الخارجية، أو عن طريق تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، فعند حدوث زيادة في معدلات الفائدة فانها تعمل على جذب رؤوس الأموال من خارج البلد إلى داخله ، وفي حال عدم ثبات سعر الصرف فإن قيمة العملة المحلية سترتفع، وفي حالة ثبات سعر الصرف فإن الزيادة في سعر الصرف غير المتوقعة في أسعار الفائدة ستؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية ومن ثم زيادة عرض النقد. ومن ثم فان سعر الصرف الرسمي يتخذ علاقة سلبية أزاء الدين العام وباقي المتغيرات أشاره موجبة ، وعدم التوافق في العلاقة (غير السعر الرسمي) هذه يرجع إلى ان الدين العام يتأثر بعوامل أخرى أكثر أهمية كالإيرادات النفطية او هيكل الناتج ككل وليس سعر الصرف الموازي أو سعر الظل .

٣ . ٢ . ٣ . تقدير النموذج في الأجل الطويل واختبار الحدود:

يلاحظ عن طريق بيانات الجدول (١٥) نتائج تقدير الانموذج في الأجل الطويل إن معلمة سعر الصرف الرسمي بلغت (٥٦٧٦٧٤ -) وهي أشاره سالبة مما توضح وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) والمتغير التابع (الدين العام) وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، ومن ثم إذا ارتفع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة فإن الدين العام سوف ينخفض بمقدار (٥٦٧٦٧٤) دينار، مما يؤشر إن الدين العام في الاقتصاد العراقي سينخفض في حال ارتفاع سعر الصرف. ومن ثم يؤدي إلى تحقيق الفائض في الموازنة وتخفيض عبء الديون الداخلية والخارجية للبلد هنا نتيجة مهمة وهذا دليل نجاح السياسة في تحقيق اهدافها مدعومة برفع العقوبات بعد ٢٠٠٣ وزيادة العوائد الدولارية من الربيع النفطي فضلا عن عدم توجه السياسة الاقتصادية إلى الاستدانة لمخاطرها على الأجيال اللاحقة مما أبقى حدود الدين العام في حدود امنة كما لاحظنا ذلك عند بحث المؤشرات. وتسجل أهم الملاحظات بهذا الاتجاه ما يأتي:

(١) انخفاض مؤشر الدين الداخلي في بعض الأعوام بسبب تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتراجع الحاجة للاقتراض، في حين ارتفع في بعض الأعوام الأخرى بسبب تدهور الوضع الأمني ووجود العجز في الموازنة العامة. كما يشير الوصف إلى أن الحكومة توجهت إلى الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة في الأعوام التي شهدت انخفاضاً في الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، مثل عام ٢٠٢٠ الذي شهد انتشار جائحة كورونا.

(٢) نجد ان نسبة مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق كانت متذبذبة في المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) وتعكس تقلبات الاقتصاد العراقي وتحدياته المالية. أما اختبار (Bound Test) فيوضح ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (٥,٢٣) وهي معنوية عند مستوى (٠,٠١) مما يعني أن الأنموذج المقدر معنوي فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكان ذلك واضحا اذ

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

أسهمت تغيرات الصرف عبر متغيرات وسيطة في الحد من معدلات نمو الدين العام لاسيما في العاملين الأخيرين من المدة اعلاه بعد تدابير خفض قيمة الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي مع تأثير عوامل سياسية واضحة في هذا الاتجاه ..

الجدول (١٥)

تقدير الأنموذج في الأجل الطويل واختبار الحدود

Levels Equation					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
X1	-567674	400841.2	-1.41621	0.1616	
X2	411700	355882.6	1.156842	0.2517	
X3	147860.3	56680.76	2.60865	0.0113	
C	1.43E+08	1.71E+08	0.83707	0.4057	
EC = Y3 - (-567674.4451*X1 + 411700.0077*X2 + 147860.2692*X3 + 142763852.8392)					
F-Bounds Test					
Null Hypothesis: No levels relationship					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic	5.233023	10%	2.37	3.2	
K	3	5%	2.79	3.67	
		2.50%	3.15	4.08	
		1%	3.65	4.66	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews 12).

٤. ٢. ٣. اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :

يتضح عن طريق نتائج اختبار انموذج تصحيح الخطأ الوارد في الجدول (١٦) إن المعلمة المقدرة بلغت قيمتها (-0.16314) مما يعني وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الدين العام) ومن ثم إذا ارتفع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سينخفض الدين العام بمقدار (٠,١٦٣١٤ -) وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، ويتطابق وواقع الاقتصاد العراقي في حال ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي فان ذلك يعني تقليل كلفة الانفاق العام ومن ثم زيادة الفائض في الموازنة العامة، مما يؤدي إلى انخفاض الدين

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

العام وتقليل العبء المتراكم على الدولة. كما إن الخطأ المعياري (D.S) لمتغيرات الأنموذج كان مرتفعاً وبحدود (١٢٥٢٣٤٩٥) ، مما يؤكد على جودة الأنموذج ككل. أيضاً يلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او ما تسمى بسرعة التكيف الهيكلية فقد بلغت (-0.16314) ، أي ان الأخطاء الطويلة الأمد في السياسات النقدية المتبعة ستصحح أثناء (٦,٢٥) فصل للعودة الى الوضع التوازني .

الجدول (١٦)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y3)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/20/23 Time: 18:39				
Sample: 2004Q1 2021Q1				
Included observations: 68				
ECM Regression				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.16314	0.030926	-5.27507	0
R-squared	0.28712	Mean dependent var		-1176242
Adjusted R-squared	0.28712	S.D. dependent var		12523495
S.E. of regression	10573866	Akaike info criterion		35.20027
Sum squared resid	7.49E+15	Schwarz criterion		35.23291
Log likelihood	-1195.81	Hannan-Quinn criter.		35.2132
Durbin-Watson stat	1.900572			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews 12).

٢.٢.٥ نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM):

يلاحظ من نتائج الجدول (١٧) إن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) بلغت قيمتها (0.9717) وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يعني أن لأنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فنقوم بقبول فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (١٧)

مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test)

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.028677	Prob. F(2,61)	0.9717
Obs*R-squared	0.063876	Prob. Chi-Square(2)	0.9686

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج (Eviews 12).

٦ . ٢ . ٣. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity):

يلاحظ من نتائج الجدول (١٨) إن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) بلغت قيمتها (٠,٦٩١٣) وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، فنقوم بقبول فرضية العدم (H0).

الجدول (١٨)

مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.561697	Prob. F(4,63)	0.6913
Obs*R-squared	2.341597	Prob. Chi-Square(4)	0.6732
Scaled explained SS	8.43668	Prob. Chi-Square(4)	0.0768

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews 12).

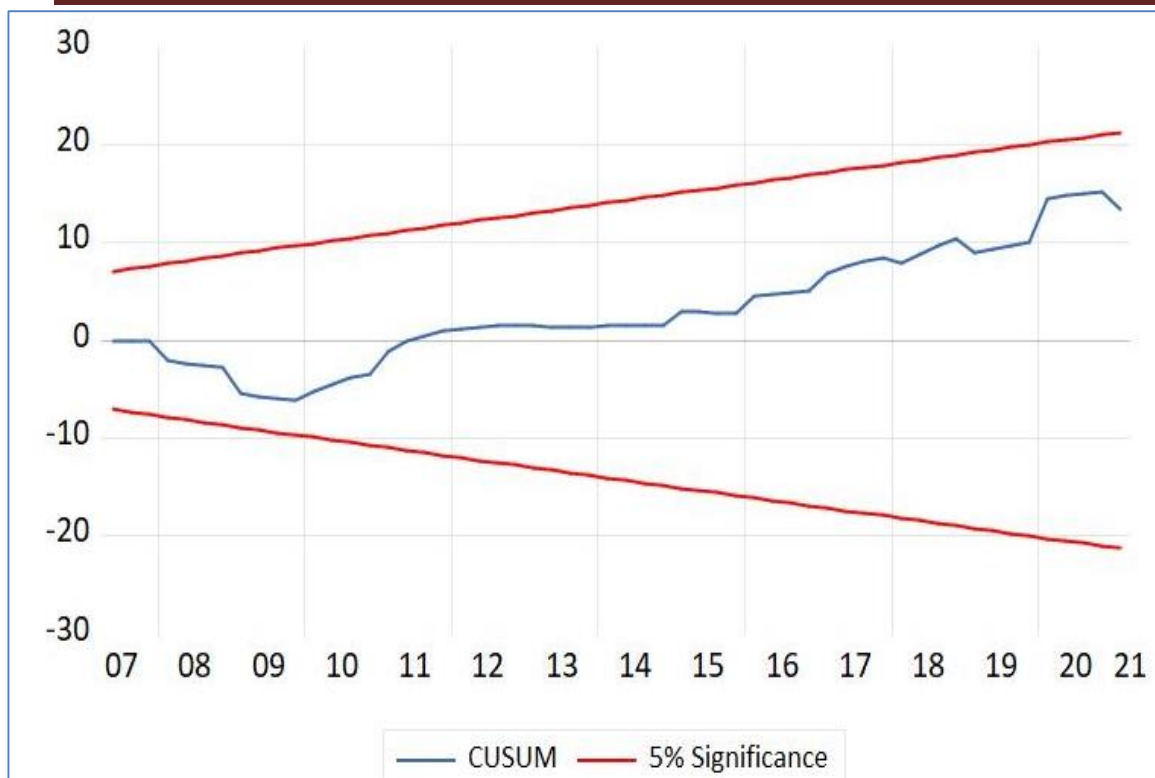
٧ . ٢ . ٣. اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM):

ويتضح من الشكل (١٥) الاتي أن الشكل البياني لإحصائية (CUSUM) كان داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (٠,٠٥). مما يعني أن النموذج مستقر ويحقق شرط الاستقرار.

شكل (١٥)

اختبار المجموع التراكمي للإخطاء CUSUM

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 12)

ومن الشكل اعلاه، نلاحظ ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ١٠% وهذا يؤشر استقراره المعلومات المقدرة، ومن ثم فالتقلبات قصيرة الأجل في العلاقة بين متغيرات لأنموذج يمكن ان تصحح نفسها بالأجل الطويل عبر متغيرات السياسة النقدية الأخرى كالفائدة أو المعروض النقدي أو ربما عبر أدوات مباشرة أو غير مباشرة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. استهدفت السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التضخم عبر سعر الصرف، وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي الى ارتفاع حجم الدين خلال ولاسيما في السنتين الأخيرتين من مدة الدراسة ولاسيما الدين الداخلي.
٢. أدت الصدمة المزدوجة السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠١٤ إلى زيادة حجم الدين العام الداخلي والخارجي للتمويل، مما يشير ارتباط الدين العام بالإيرادات النفطية من جهة وطبيعة الصدمات السياسية التي يتعرض لها البلد من جهة أخرى.

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

٣. أدى تحرير قطاع التجارة الخارجية مدعوماً بنافذة بيع العملة ورفع العقوبات الاقتصادية إلى زيادة رصيد العراق من العملات الأجنبية مما أثر إيجابياً في تخفيض معدلات نمو الدين العام فضلاً عن دعم سعر الصرف الدينار العراقي.
٤. نجحت السياسة النقدية في دعم القوة الشرائية للدينار العراقي مما عزز إيجابياً رصيد ميزان المدفوعات ومن ثم التأثير في معدلات نمو الدين العام.
٥. اخذ الاتجاه العام لحركات اسعار الصرف الرسمي والموازي والظل مساراً متماثلاً للمدة (٢٠٠٤—٢٠٢١) عدا بداية المدة ونهايتها مما يشير إلى سعي السياسة النقدية والبنك المركزي الى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بما يقود إلى الأمد الطويل تخفيض معدلات حجم الدين العام.
٦. ان الانخفاض المستمر في سعر صرف الدينار العراقي إلى غاية ٢٠٢٠ واستمرار تأرجحه يعود جزء منه إلى تأرجح الإيرادات النفطية التي تُعدُّ أكثر عرضه للتقلبات الاقتصادية في السوق العالمي بما ينعكس ذلك على الانفاق العام الذي يعكس طلباً قوياً على الدولار الأمريكي.
٧. مازالت نسبة اجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بحدود امه لأن المعدل لم يتجاوز ما أشاره صندوق النقد الدولي لمدة البحث، علماً ان النسبة أعلاه بدأت بالانخفاض من بداية المدة عام ٢٠٠٨ إلى نهاية المدة.
٨. استقرار معظم متغيرات البحث عند الفرق الأول مع الثابت، ومع ثابت والاتجاه، ومن دونه ثابت واتجاه، مما يقود بالنتيجة الى استعمال أنموذج ARDL لفحص العلاقة بين المتغيرات.
٩. ان معامل التحديد بين المتغيرات المستقلة (متغيرات الصرف) والمتغيرات التابعة (الدين العام) كانت بحدود ٨٩% مما يعني ضمناً ان القوة التفسيرية للنموذج عالية .
١٠. اثبت اختبار المجموع التراكمي للأخطاء العشوائية ان مجموع التراكمي لمربعات البواقي بضمن الحدود الحرجة مما يعني أن التقلبات عبر متغيرات السياسة النقدية بالأجل القصير يمكن ان تصحح بالأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة تنفيذ إجراءات مستدامة (هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة). للحد من الحاجة إلى زيادة حجم الدين العام الداخلي والخارجي للتمويل بعد الصدمات السياسية، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في المدى البعيد.
٢. المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي عن طريق الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة واستثمار احتياطات الصرف والعمل على زيادتها بنحو الذي يوفر للدولة مصدر إيرادات يمكنها من الحد للجوء إلى الاستدانة.
٣. ضرورة الاستمرار في تحرير قطاع التجارة الخارجية في العراق، وتعزيز النافذة المفتوحة لبيع العملة، وذلك لزيادة رصيد العراق من العملات الأجنبية وتحسين النمو الاقتصادي ودعم سعر الصرف الدينار العراقي

الفصل الثالث..... قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الدين العام

٤. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال النقد والعملات. بتطوير الأسواق المالية وتحسين إدارة النقد والعملات، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية والاقتصادية، وتحسين بيئة العمل للشركات والمستثمرين.

المصادر

أولاً : المصادر العربية:

- (١) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠.
- (٢) أحمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٨.
- (٣) اسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٣.
- (٤) إسماعيل محمد صادق، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربية للنشر والتوزيع، ط١، مصر القاهرة، ١٩٩٩.
- (٥) اشرف محمد دوابة، أزمة الدين العام المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦.
- (٦) باهر محمد عتلم، المالية العامة (أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية)، مكتبة الشروق للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥.
- (٧) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- (٨) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠١٠.
- (٩) جوزيف دانيالز وديفيد فانهور، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٠.
- (١٠) حسام صالح أبو علي، الدين العام/ دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٨.
- (١١) حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
- (١٢) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩.
- (١٣) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، كربلاء، ٢٠١٧.
- (١٤) زواش زهير، عبد الحميد مهري، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨ – ٢٠١٩.
- (١٥) سامي عطو، تطور هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الدراسات الاقتصادية، بغداد بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
- (١٦) سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- (١٧) سمية احمد امين . الأسواق المالية والنقدية، مطبعة المعزز، ط ١، عمان. الاردن، ٢٠٠٥.
- (١٨) سمير فخري، نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٥.
- (١٩) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- (٢٠) سي بول هالرود – رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٩٩.

- (٢١) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٢ .
- (٢٢) عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤ .
- (٢٣) عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية – نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١ .
- (٢٤) عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، عمان دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧.
- (٢٥) عبد العزيز الدخيل، علاقة الصرف بالميزان التجاري وتأثيرها على الدين العام ، مجلة المال ، الجامعة السعودية ، ٢٠١٧.
- (٢٦) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.
- (٢٧) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٩.
- (٢٨) علي توفيق الصادق - نبيل عبد الوهاب لطيفة، سياسات وإدارة أسعار الصرف بالدول العربية، أبو ظبي، الامارات، ١٩٩٧.
- (٢٩) علي كنعان، اقتصاديات المال، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ١٩٩٩.
- (٣٠) عيسى محمد الغزالي، ادارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعزز بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد (٣٠)، ٢٠٠٤.
- (٣١) فتحي أحمد ذياب، المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣ .
- (٣٢) فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
- (٣٣) فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١ .
- (٣٤) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
- (٣٥) قيصر عبد الكريم الهييتي. أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط ١، سوريا. دمشق، ٢٠٠٦.
- (٣٦) كيلان الوكاع، كيلان، الآثار الناتجة عن ازمة الدين العام والحلول المقترحة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ٢٠٢١ مايج شبيب الشمري وحسن الذبحاوي، المصدر السابق.
- (٣٧) مجيد علي حسين، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٣.
- (٣٨) محمد احمد السريتي، اسس الاقتصاد الهندسي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية ١، ٢٠١٠.
- (٣٩) محمد السريتي - احمد فتحي خليل الخضراوي. الاقتصاد الدولي، مكة المكرمة، دار فأروس العالمية المكتبة المكيه، ط١، ٢٠١٧.
- (٤٠) محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.
- (٤١) محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، المالية العامة، ٢٠١٦.
- (٤٢) محمد خليل برعي - علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية، مكتبة القاهرة، ١٩٧٤.
- (٤٣) محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨ .
- (٤٤) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣.
- (٤٥) محمد عبدالحليم عمرو ، الدين العام، المفاهيم –المؤشرات- الآثار، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٣.
- (٤٦) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
- (٤٧) مصطفى شعراوي، مقدمة في السلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠٠٥ .
- (٤٨) منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨.

- ٤٩) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨
- ٥٠) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد الطيف خشالي، المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.
- ٥١) وليد أسماعيل السيفو وآخرون، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.

ثانياً : المجلات والبحوث:

١. عبير محمد جاسم وآخرون، العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٣، ٢٠١٩ .
٢. نوف علي عود، تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الازمات الاقتصادية (العراق حالة دراسية)مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٤) العدد (١٦)، ٢٠١٥.
٣. نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم الغالبي، تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي باستخدام التكامل المشترك وسببية كرانجر، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١)، ٢٠١١ .
٤. مايج شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل أثر الدين العام على بعض المتغيرات في دولة مصر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، مجلد ١٢، العدد ٣٥، ٢٠١٦.
٥. مهند يحيى خضير- وفاء عبد الأمير حسن، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم .مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٧) عدد(٦٠).
٦. فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية ، الأسباب والآثار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد ١٣ ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٦ .
٧. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العالقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (٣٠)، آذار، ٢٠١٧ .
٨. رعد جار الله ومروان عبد الملك ذنون، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأبطاءات الموزعة (ARDL) للمدة (١٩٦٠ – ٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (٣٥)، العدد (١١٤)، ٢٠١٢ .
٩. عثمان نقار ومنذر عواد، منهجية (Box- Jenkis) في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بها، دراسة تطبيقية على عدد من تلاميذ الصف الخامس من التعليم الأساسي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد(٣). ٢٠١١.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. يوسفى عبد الباقي ودبوب يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ٢٠٠١ .
٢. منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٣. احمد عطشان، تحليل العلاقة بين الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، ٢٠١٠ .
٤. عائشة بلحشرش ، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤ .

رابعاً : التقارير الحكومية:

١. وزارة التخطيط والتعاون الاسكاني، التقرير الاقتصادي العراقي، ٢٠٠٩.
٢. وزارة المالية دائرة الدين العام، تقرير الدين العراقي.
٣. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، مديرية الاحصاء والأبحاث(٢٠٠٤ ٢٠٢١)
٤. البنك المركزي العراقي، المجلة العلمية، العدد الأول، تشرين الأول، ٢٠١٦.
٥. تقرير البنك الدولي (Global Economic Prospects) .
٦. التقرير السنوية للسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، ٢٠٢٠ .
٧. موقع منظمة الأمم المتحدة.
٨. مؤسسة النقد العربي السعودي ،إدارة الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي، ٢٠١٠.
٩. صندوق النقد الدولي IMF ، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي ، المذكرة الفنية (مؤشرات قابلة للتأثر ، ٣٠ ابريل ٢٠٠٣ .
١٠. البنك الدولي ،مؤسسة التمويل الدولية IDA، ٢٠٢٢

خامساً : المصادر الاجنبية:

- 1) A. Santos Alimi , ARDL Bounds testing Approaching ton Cointegration ARE Examination of Augmented Fisher Hyposis in open Economy Asain Journal of Economic Modling, vol 2, No.2 , 201٤
- 2) Carmen M. Reinhart & Kenneth S. Rogoff ، "Reinhart-Rogoff Redux: Growth in a Time of Debt," American Economic Review، American Economic Association،2010.
- 3) Edward Shapiro، Macroeconomic Analysis ،3ed ، Harcourt Brace ،USA ،1974.
- 4) Gugarati ،Basic، Econometrics، 4th the MC-GR –Hill Companies، 2004 .
- 5) John Maynard Keynes"، "The General Theory of Employment، Interest and Money" ، Palgrave Macmillan ، 1995 .
- 6) N. Gregory Mankiw ، Macroeconomics ، Cengage Learning ، 2019 .
- 7) Saed Khalil and Michael domabrech ، The Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration testing : application to opt inflation ، PMA، working Papers ، 2011 .

- 8) Wagner, H. J. & others, 'Europäische Integration Recht und ökonomie', verlag, France, 2009.
- 9) Amine Lahreche, 'ECONOMY Mondiale', Edition la Decouverte, Paris, 1999.
- 10) Downes, John & Jordan, Elliot Goodman; 'DICTIONARY OF FINANCE AND INVESTMENTS', 6th ed, Barron's Publishing, 2003.
- 11) R. David Held & Anthony McGrew, 'The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations', Oxford University Press, 1999.
- 12) Hugh Daiton, 'Principle of public finance', 4th Public impression, Rutledge and Kegan Paul LTD, 2006.
- 13) Maurice Obstfeld, 'Exchange Rates and Macroeconomics Dynamics', 2nd ed. PagGeneral, 2002.
- 14) Mohsen Maharan and Yazdan Gudarzi Farahani and Others 'The Effect Of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange', International letter of social and Humanistic sciences 2016.

ملحق (١) الهيكل العام للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)(مليون دينار)^١

السنوات	الأنشطة السلعية	المساهمة % نسبة	الأنشطة التوزيعية	المساهمة % نسبة	الأنشطة الخدمية	المساهمة % نسبة	الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٤	٣٦,٥٧٢,٠٠٠	٦٨,٧٠	٧,٥٥٩,٠٠٠	١٤,٢٠	٣,٧٧٩,٠٠٠	٧,٠٩	٥٣,٢٣٥,٣٥٨
٢٠٠٥	٥١,٤٧٣,٠٠٠	٧٠	١١,٠٢٩,٠٠٠	١٤,٩٩	١١,٤٧١,٠٠٠	١٥,٥٩	٧٣,٥٣٣,٥٩٨
٢٠٠٦	٦٤,٢٣٥,٠٠٠	٦٧,١٩	١٣,٧٦٤,٠٠٠	١٤,٣٩	١٧,٣٩٧,٠٠٠	١٨,١٩	٩٥,٥٨٨,٩٥٤
٢٠٠٧	٢٨,٦٠٠,٠٠٠	٢٥,٦٦	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣,٧٦	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٣,٩٠	١١١,٤٥٦,٨١٣
٢٠٠٨	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٥	٥,٦٠٠,٠٠٠	٣,٥٦	١٦,١٠٠,٠٠٠	١٠,٢٥	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢
٢٠٠٩	٧٤,٩٠٨,٠٠٠	٥٧,٣٣	٢٨,٠٤٦,٠٠٠	٢١,٤٦	٣٧,٢٠٤,٠٠٠	٢٨,٤٧	١٣٠,٦٤٢,١٨٧
٢٠١٠	٩٤,٩٢٠,٠٠٠	٥٦,٨٠	٣٧,٥٥٩,٠٠٠	٢٢,٤٧	٤٠,٥٦٦,٠٠٠	٢٤,٢٧	١٦٢,٠٦٤,٥٦٥
٢٠١١	١٤٢,٠٣١,٠٠٠	٦٥,٣٥	٢٧,٠٤٤,٠٠٠	١٢,٤٤	٤٣,١٧٩,٠٠٠	١٩,٨٦	٢١٧,٣٢٧,١٠٧
٢٠١٢	١٦١,١٧٥,٠٠٠	٦٣,٣٩	٣٠,٨٣٤,٠٠٠	١٢,١٢	٥٤,٤٠٩,٠٠٠	٤١,٤٠	٢٥٤,٢٢٥,٤٩٠
٢٠١٣	١٧٣,٧٨٧,٠٠٠	٦٣,٥٢	٣٩,٤٦٢,٠٠٠	١٤,٤٢	٥٩,٣٨٢,٠٠٠	٢١,٧٠	٢٦٧,٣٩٥,٦١٤
٢٠١٤	١٦٥,٨٩٨,٠٠٠	٦٢,٢٦	٤٠,٦٦٦,٠٠٠	١٥,٢٦	٥٦,٢٧٧,٠٠٠	٢١,١٢	٢٦٦,٤٢٠,٣٨٤
٢٠١٥	١٢٢,٤٠٠,٠٠٠	٦٢,٨٧	٣٠,٦٥٠,٠٠٠	١٥,٧٤	٣٠,١٢٩,٠٠٠	١٥,٤٧	١٩٩,٧١٥,٦٩٩
٢٠١٦	٩٠,٧٢٨,٠٠٠	٤٦,٠٧	٤٠,٢٧٢,٠٠٠	٢٠,٤٥	٦٦,٢٤١,٠٠٠	٣٣,٦٣	٢٠٣,٨٦٩,٨٣٢
٢٠١٧	١٢٢,٥٨٨,٠٠٠	٥٤,٣٠	٤٦,٦١٨,٠٠٠	٢٠,٦٥	٥٨,٥٠٤,٠٠٠	٢٥,٩١	٢٢٥,٩٩٥,١٧٩
٢٠١٨	١٤٥,٦٤٩,٠٠٠	٥٨,٠١	٥٠,٨٠٦,٠٠٠	٢٠,٢٣	٥٧,٩١٠,٠٠٠	٢٣,٠٦	٢٥١,٠٦٤,٤٧٩
٢٠١٩	١٤٦,٨٨٣,٠٠٠	٥٢,٨٥	٥١,٥٩٤,٠٠٠	١٨,٥٦	٦٧,٧٦٣,٠٠٠	٢٤,٣٨	٢٦٢,٩١٧,١٥٠
٢٠٢٠	٩٣,٤٠٠,٠٠٠	٤٦,٩٨	٤٢,٦٩٨,٠٠٠	٢١,٤٨	٦٥,١٥٠,٠٠٠	٣٢,٧٧	١٩٨,٧٧٤,٣٢٥
٢٠٢١	١٧٤,١٧٨,٢٠٠	٥٧,١	٦١,٧٥٠,٢٠٠	٢٠,٢٠	٦٩,٢٦٣,٠٠٠	٢٢,٧	٣٠١,٤٣٩,٥١٣

^١النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث .

ملحق (٢) سعر برميل النفط

الأعوام	أسعار النفط الخام
٢٠٠٤	٣٢,٥
٢٠٠٥	٥٣,٥
٢٠٠٦	٥٥,٦
٢٠٠٧	٦٢,٦
٢٠٠٨	88.8
٢٠٠٩	58.96
٢٠١٠	75.96
٢٠١١	103
٢٠١٢	107
٢٠١٣	103
٢٠١٤	94.9
٢٠١٥	44.7
٢٠١٦	36
٢٠١٧	49
٢٠١٨	65
٢٠١٩	60
٢٠٢٠	40
٢٠٢١	68.38

١ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والأبحاث .

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

And Scientific Research

University of Babylon

College Of Administration and Economics

Department of Banking and Financial sciences



**The Effect of Exchange Rates on the Total Public Debt in Iraq for
the Period (2004-2021)**

To the Council of the College of Administration & Economics Babylon
University as APartial fulfillment of The Requirements for the Degree of MS.C
In Banking and Financial Sciences

By

Luma Abdel AL-Hussian Alwan

By supervision

Asset . Proff .Dr. Mahdi Kahleel Shadeed

Abstract:

The research aims to examine the impact of the relationship between exchange rates on the overall public debt in the Iraqi economy for the period (2004 -2021), and the problem of the research was despite the many changes that occurred in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar and the issuance of laws and procedures that regulated the independence of the Central Bank in Drawing up monetary policy and building buffers related to the window for selling foreign currency. Despite the support of dollar oil revenues to ensure safe rates of foreign monetary reserves, their impact was limited on the total public debt, both external and internal. The researcher developed a hypothesis stating that (exchange rates have a direct impact on the total public debt, both internal and external, but that impact was limited). The model used the standard autoregressive distributed lag model (ARDL), which included three independent variables (the official exchange rate, the parallel exchange rate, and the shadow rate) and one dependent variable, which is public debt. The researcher reached the following results: The explanatory power was (R-Square) for the model according to the test (ARDL) The quality of reconciliation can be recognized, and the research has found that there is an inverse relationship between changes in the official exchange rate and the total public debt and a direct relationship between the exchange rate Parallel exchange and shadow with public debt, with important effects of other factors related to economic policy trends (especially monetary ones), and the volume of oil revenues. The research also concluded that fluctuations in the short term can be corrected in the long term, and this was clear in the last two years of the period. search .